

٥٩٧
٢٠١٢
٥٢٨


الجامعة الاردنية
كلية الدراسات العليا

تقييم نظام الرقابة الداخلية
للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية

اعداد

ولاو محمد ولاو للهوعم

عميد كلية الدراسات العليا




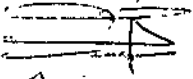
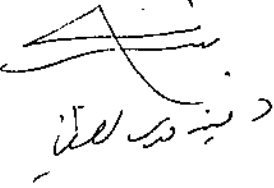
باشراف
الدكتور أحمد ظاهر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في الحاسبة بحملة الدراسات العليا في الجامعة الاردنية

١٩٩٤

نوقشت هذه الرسالة بحاريج ١٦/٢/١٩٩٤، واجيزت .

اعضاء اللجنة

- | | | |
|---|-----------|------------------------------|
| <u>التوقيع</u>
 | (مشرفا) | ١- الدكتور احمد طاهر |
|  | (عضوا) | ٢- الاستاذ الدكتور نعيم دهمي |
|  | (عضوا) | ٣- الدكتور منير لطفي |

الإهداء

أقدم رسالتي هذه إلى
والدي المرحوم (رحمه الله)
والدتي وزوجتي
أخواني وأخواتي وأبنائي

شكر وعرفان

اتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الدكتور احمد ظاهر على ما بذله من جهد ومساعدة طيلة فترة اشرافه على هذه الرسالة، بالإضافة الى اعضاء لجنة المناقشة الافاضل والمكونة من الاستاذ الدكتور نعيم دهمش والدكتور منير لطفي .

كما اتوجه بالشكر الى جميع اعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الأردنية، والذين قدموا جهودا عظيمة اثناء دراستي العلمية للمصول على درجة الماجستير.

ولا يفوتني تقديم الشكر الى جميع الموظفين الذين قاموا بتعبئة الاستبيان بامانة، مما سهل جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه الدراسة .

محتويات البحث

الموضوع	الصفحة
- قرار لجنة المناقشة	ب
- الاهداء.....	ج
- شكر وتقدير.....	د
- محتويات البحث	هـ
- فهرس الجداول.....	ح
- فهرس ملحق (١).....	ط
- فهرس ملحق (٢).....	ي
✓ - ملخص عام باللغة العربية.....	ل
الفصل الاول : المدخل الى الدراسة :-	
✓ ١/١ المقدمة وأهمية الدراسة.....	٢
✓ ١/٢ مشكلة الدراسة.....	٨
✓ ١/٣ فرضيات الدراسة.....	٨
✓ ١/٤ منهجية الدراسة في كل من :	
١/٤/١ عينة الدراسة.....	٩
١/٤/٢ اسلوب جمع البيانات.....	٩
١/٤/٣ طبيعة الدراسة.....	١١
١/٤/٤ تحليل البيانات.....	١١
١/٤/٥ قياس المتغيرات.....	١١
١/٥ نطاق ومحددات الدراسة.....	١٤
الفصل الثاني : الدراسات السابقة.....	١٦
* الفصل الثالث : البنوك التجارية في كل من :	
٣/١ البنوك التجارية - نشأتها وتطورها.....	٣٠
٣/٢ البنوك التجارية في الاردن.....	٣٢

٣٤	٣/٣ انواع البنوك.....
٣٦	٣/٤ تعريف البنك.....
٣٨	٣/٥ وظائف البنوك التجارية.....
٤٠	٣/٦ نطق النقود لدى البنوك التجارية.....
٤٢	٣/٧ مصادر اموال البنك التجاري.....
٤٦	٣/٨ اسس تشغيل موارد البنك التجاري.....
٥٢	٣/٩ التوظيفات النقدية لموارد البنك التجاري
٥٧	٣/١٠ التوظيفات غير النقدية للبنك التجاري..

الفصل الرابع : التسهيلات المصرفية في كل من :

٦٢	٤/١ تعريف التسهيلات المصرفية.....
٦٣	٤/٢ الخطوات الاولى لمنح التسهيلات المصرفية ..
٦٤	٤/٣ انواع التسهيلات المصرفية.....
٧٠	٤/٤ اجراءات دراسة ومنح التسهيلات.....
٨٣	٤/٥ متابعة التسهيلات.....
٨٥	٤/٦ تجديد التسهيلات.....
٨٧	٤/٧ المبادئ الاساسية للاقراض.....
٩٢	٤/٨ الديون المتعثرة والمشكوك فيها والمخصصات

الفصل الخامس : نظام الرقابة الداخلية في كل من :

٩٥	٥/١ مفهوم الرقابة الداخلية.....
٩٥	٥/٢ اهداف الرقابة الداخلية.....
٩٧	٥/٣ العوامل التي ساعدت على تطور نظام الرقابة الداخلية.....
٩٩	٥/٤ مقومات نظام الرقابة الداخلية.....
١٠٣	٥/٥ الاجراءات التنفيذية لتحقيق خصائص ومقومات نظام الرقابة الداخلية السليمة.....

	٥/٦ اعتبارات وتحفظات حول نظام الرقابة	
١٠٨	الداخلية	
	٥/٧ مسؤولية التدقيق الداخلي تجاه أنظمة	
١١٠	الرقابة الداخلية	
	٥/٨ مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي بالنسبة	
١١٢	لانظمة الرقابة الداخلية	
	الفصل السادس : الدراسة الميدانية في كل من :	
١١٦	٦/١ مقدمة	
١١٧	٦/٢ الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة ..	
١١٩	٦/٣ اختبار فرضيات الدراسة	
١٣٣	٦/٤ مناقشة نتائج الدراسة	
١٤٧	٦/٥ ملخص نتائج الدراسة	
١٤٩	٦/٦ توصيات الدراسة	
١٥٢	المراجع والمصادر	
	ملاحق الدراسة :	
١٦٠	ملحق ١ : - استبانة فئة المدققين الداخليين	
١٦٦	- استبانة فئة موظفي التسهيلات	
	ملحق ٢ : جداول تبين التحليل الاحصائي لنتائج	
١٧٥	الدراسة	
١٩٣	- الملخص باللغة الانجليزية	

"فهرس الجداول"

الرقم	الجدول	الصفحة
١	البنوك والشركات المالية في الاردن.....	٥
٢	التحليل الاحصائي لتقييم مدى حماية	
١٢٢	موجودات البنك من الاختلاس والضياع.....	
٣	التحليل الاحصائي لتقييم مدى دقة	
١٢٤	البيانات المحاسبية.....	
٤	التحليل الاحصائي لتقييم مدى كفاية	
١٢٦	وفعالية سياسات التسهيلات المتبعة.....	
٥	التحليل الاحصائي لتقييم مدى التأكد	
١٢٨	من كفاءة وملاءمة العميل طالب التسهيلات..	
٦	التحليل الاحصائي لتقييم مدى فعالية	
	الرقابة المحاسبية والرقابة الادارية	
١٣١	معا.....	

فهرس ملحق (١)

الرقم	الملحق	الصفحة
١	استبانة فئة المدققين الداخليين	١٦٠
٢	استبانة فئة موظفي التسهيلات	١٦٦

فهرس ملحق (٢)

الرقم	الملحق	الصفحة
١-	تحليل نتائج اجابات الجزء الاول/فئة المدققين الداخليين	١٧٦
٢-	تحليل نتائج اجابات الجزء الاول/فئة موظفي التسهيلات.....	١٧٧
٣-	تحليل نتائج اجابات الجزء الاول /فئة موظفي التسهيلات + المدققين الداخليين	١٧٨
٤-	تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني/فئة المدققين الداخليين	١٧٩
٥-	تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني /فئة موظفي التسهيلات	١٨٠
٦-	تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني/تقييم فعالية سيطرة التسهيلات المتبعة	١٨٢
٧-	تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني/تقييم مدى التاكيد من كفاءة وملاءمة العميل طالب التسهيلات ..	١٨٣
٨-	تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني/ تقييم مدى دقة البيانات المحاسبية.....	١٨٤
٩-	تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني/تقييم مدى كفاية حماية موجودات البنك من الاختلاس والضياع.	١٨٥
١٠-	تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني/ملخص تحليل نتائج الاستبيانين.....	١٨٦
١١-	ملخص تحليل نتائج الاستبيانين/الجزء الثاني - (حسب نوع الرقابة).....	١٨٧

الرقم	الملحق	الصفحة
١٢-	تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني/الرقابة الادارية - (حسب تكرارات اجابات البنوك).....	١٨٨
١٣-	تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني/الرقابة المحاسبية - (حسب تكرارات اجابات البنوك).....	١٨٩
١٤-	تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني /الرقابة الادارية - (حسب تكرارات اجابات البنوك بالنسب المثوية)	١٩٠
١٥-	تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني /الرقابة المحاسبية - (حسب تكرارات اجابات البنوك بالنسب المثوية).....	١٩١
١٦-	تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني/ (الرقابة الادارية + الرقابة المحاسبية) - (حسب متوسط تكرارات اجابات البنوك).....	١٩٢

الملخص

العنوان : تقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في

البنوك التجارية الاردنية .

اعداد : الطالب داود محمد داود الإدغم .

اشراف : الدكتور احمد ظاهر .

اجريت هذه الدراسة بهدف تقييم درجة مطابقة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة (جاري مدين ، كمبيالات مضمومة ، سلف وقروض) في البنوك التجارية الاردنية ، حيث تعتبر التسهيلات من اهم واخطر استخدامات الاموال في البنك ، اذ تعتمد عليها سلامة موجوداته وصحة مركزه المالي ، وحيث ان القطاع المصرفي الاردني قد شهد عددا من المشاكل المتعلقة بتزايد عجز المكترضين عن السداد واعادة جدولة القروض والمعاناة من مشكلة الديون الممدومة ، وحيث ان تفاقم مشكلة التسهيلات الرديئة تؤدي في اغلب الحالات الى تعثر البنوك واطلاسها ... ونظرا لتزايد عدد حالات تعثر البنوك في الاردن حيث تعثر في السنوات الاربع الاخيرة بنكيين تجاريين كبيرين هما : (بنك البتراء وبنك الاعتماد والتجارة) ، وبسبب عدم وجود دراسات مسبقة حول هذا الموضوع الهام في الاردن ، لذا رايت ان ابحث هذا الموضوع .

ولغرض الحصول على البيانات من البنوك التجارية الاردنية المشمولة بالعينة (البنك العربي ، البنك الاهلي ، البنك الاردني الكويتي ، بنك القاهرة عمان وبنك الاردن) ، فقد تم استخدام نموذجي استبيان ، الاول تم توزيعه على (١٠٠) من موظفي التسهيلات ، والثاني وزع على (٨٠) من المدققين الداخليين ، وقد بلغ عدد الاستبيانات المستردة (٧٤) و (٦٣) لكلا الاستبيانين على التوالي ،

وبنسبة استرداد بلغت (٧٤%) و (٧٨,٨%) لكلا الاستبيانين على التوالي ، وبهذا بلغت نسبة الاسترداد الاجمالية (٧٦,١%) للاستبيانين معا .

وقد تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام اساليب التحليل التالية : التوزيع التكراري ، التكرار النسبي ، المتوسط الحسابي ، المنوال ، الانحراف المعياري ، معامل الاختلاف ، نسبة الاستخدام ((متوسط الاجابة $\times 100$)/ (الحد الاقصى للاجابة (٥)) واختبار مربع كاي لاكثر من (٣) عينات الخاص بالاحصاءات الالمعلمية .

وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

١- بشكل عام اظهرت الدراسة ان درجة متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية تعتبر جيدة ، وقد بلغت نسبة الاستخدام (درجة الفعالية) (٨٦%) .

٢- ان الرقابة المحاسبية المتوفرة لدى البنوك التجارية الاردنية اكثر قوة ومتانة الى حد ما من الرقابة الادارية ، وقد بلغت نسبة الاستخدام (٨٩,٨%) للاولى و (٨٤,٨%) للثانية ،

٣- ان البنوك التجارية الاردنية تختلف فيما بينها وبحيث يوجد فرق ذو دلالة احصائية بشأن درجة متانة كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة ، وذلك على مستوى ثقة (٩٩,٩%) .

٤- ان البنوك التجارية الاردنية تعاني من ضعف بسيط في قوة متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة .

١/١ المقدمة واهمية الدراسة

تلعب البنوك التجارية دورا هاما وكبيراً في اقتصاديات الدول، حيث تساهم مساهمة فعالة في تنشيط التجارة المحلية والتجارة الخارجية، بالإضافة الى تنمية وتطوير الاقتصاد والمساهمة في الاسواق المالية الدولية... الخ.

هناك نوعان من التسهيلات المصرفية يقدمها البنك التجاري لخدمة عملائه وهما : التسهيلات المصرفية المباشرة والتسهيلات المصرفية غير المباشرة... ويمكن تعريف التسهيلات المصرفية المباشرة على انها تلك التسهيلات التي تدفع الى العميل نقداً أو بقيدها لحسابه (١:٢١١) وتشمل ما يلي :

- الحساب الجاري مدين : بموجب هذا الحساب يسمح للعميل بالسحب من حسابه في البنك ضمن حدود معينة مقابل ضمانات معينة ولمدة سنة واحدة قابلة للتجديد حسبما يرى البنك... علماً بان الجاري مدين يعتبر ائتمان قصير الاجل يستخدم لتلبية احتياجات الاصول والخصوم قصيرة الاجل .

- الكمبيالات المخومة : وهنا يسمح للعميل باستبدال الكمبيالات التي لديه بنقد سائل قيمته اقل من قيمة الكمبيالات ويكون الفرق عبارة عن قيمة الخصم ، وتتم هذه العملية مقابل ضمانات وشروط متعددة يتم على ضوئها تحديد سقف معين للعميل ولمدة سنة واحدة قابلة للتجديد حسبما يرى البنك (٢:٨٥) .

- السلف والقروض : تعتبر السلف بمثابة ائتمان قصير الاجل تمنح في الغالب لتلبية احتياجات الاصول والخصوم قصيرة الاجل مقابل ضمانات معينة وفي الحالات الطارئة للعميل... اما القروض فتكون مدتها اطول نسبياً ومبالغها اكبر (١:٢١٢) . علماً بان البنوك تركز حالياً على منح السلف

والقروض اكثر من الحساب الجاري مدين، حيث تكون قيمة الضامنة المقبوضة على السلف والقروض اكبر من الجاري مدين بسبب استغلال كامل الرصيد منذ تاريخ منح السلطة او القرض ، في حين يستغل العميل حسابه الجاري مدين حسب حاجته وفي الاوقات التي يحتاجها، وبالتالي يكون متوسط الرصيد الذي يحتسب عليه الضامنة اقل من السلف والقروض .

اما التسهيلات غير المباشرة والتي تتضمن الكفالات والاعتمادات والكمبيالات المقبولة المكفولة وبوالى التخصيل المكفولة فهي غير مشمولة بهذه الدراسة، علما بان هذه التسهيلات قد تصبح التزاما مباشرا على البنك في فترة لاحقة اذا اخل العميل بالتزاماته تجاه البنك (٢١١:١).

هذا وتعتبر وظيفة التسهيلات من اهم واخطر وظائف البنك، اذ تعتمد عليها سلامة موجوداته وصحة مركزه المالي ٠٠٠ ونظرا لاهمية وخطورة هذه الوظيفة فان دور موظفي التسهيلات لا يقف عند حد منح التسهيلات فقط ، بل عليهم واجب مستمر من المتابعة والملاحظة ودراسة السوق والاضاع التجارية والاقتصادية وملاحظة الاشارات الطيبة والايجابية ومراقبة اوضاع العملاء بصفة مستمرة، وذلك بهدف الوصول الى تقييم ادق لاوضاع العملاء وتجنب البنك المخاطر قبل حدوثها او على الاقل تقليل المخاطر الى اقل حد ممكن (٢٢:٣).

هذا ويمكن تعريف البنوك التجارية التي تمنح التسهيلات المصرفية (١٧:٢) على انها تلك البنوك التي تمارس الاعمال التجارية العادية من ودائع و منح قروض وخصم اوراق تجارية ، وتتميز عن غيرها من البنوك بقبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية ، كما يعرف عبداللة (١٣-١٢:٤) البنوك التجارية على انها " تلك البنوك التي تعتمد على ودائع الافراد

والهيئات بانواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب او لاجل او لاشعار ، واعادة استثمارها لقطرات قصيرة الاجل في القروض والمطغ وتحصيل الاوراق التجارية وخصمها او التسليف بضمانها، وشراء وبيع الاوراق المالية، فضلا عن اصدار الكفالات وفتح الاعتمادات وغيرها من الخدمات المصرفية ... علما بان البنوك التجارية الاردنية تعتمد في توظيف اموالها على القروض قصيرة الاجل والاصول ذات السيولة المرتفعة (٢:٣٥) .

هذا وقد تم استثناء البنوك والشركات والمؤسسات التالية

من هذا البحث وهي (جدول رقم ١) :

- ١- البنوك التجارية غير الاردنية .
- ٢- بنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصة .
- ٣- الشركات المالية العقارية .
- ٤- بنوك وشركات الاستثمار .
- ٥- البنوك التجارية الحالية، والتي لم تكن تجارية منذ بداية تأسيسها .

وبعد استثناء البنوك والشركات والمؤسسات المشار اليها، فانه يتبقى البنوك التجارية الاردنية التالية : البنك العربي، البنك الاهلي، بنك القاهرة عمان، بنك الأردن والبنك الاردني الكويتي (جدول رقم ١) ... علما بان هذه البنوك ستكون عينة الدراسة، حيث يمكن اعتبار هذه البنوك متجانسة من حيث كونها بنوك تجارية منذ بداية تأسيسها ... ومن المجدير بالذكر ان البنوك التجارية الاردنية تعتمد في توظيف اموالها على القروض قصيرة الاجل والاصول ذات السيولة المرتفعة وما يترتب على هذه السياسة الاستثمارية من مخاطر تختلف عن المخاطر المترتبة على السياسة الاستثمارية الطويلة او المتوسطة الاجل .

هذا وقد بلغ حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك

التجارية الاردنية التي ستكون ضمن الميننة هي ١٩٩٢/١٢/٣١ ما مقداره (٩٥٥) مليون دينار اردني (٥) وهي تشكل ما نسبته (٢٩,٥%) من اجمالي حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة بكافة اشكالها الطويلة والمتوسطة والقصيرة الاجل من الجهاز المالي الاردني المبين سابقا والمكون من البنوك التجارية غير الاردنية ، بنوك ومؤسسات الاقراض المتخصصة ، الشركات المالية العقارية ، بنوك وشركات الاستثمار والبنوك التجارية الاردنية (٦:٢٨) .

ومن الجدير بالقول ان هناك عددا من الاسس والاعتبارات المتشابهة والمتضاربة معا يأخذها البنك في الاعتبار عند تشغيل موارده اهمها : الربحية ، السيولة ، الثقة والضمان ، ... علما بان الادارة الحكيمة للبنك حرص دائما على تحقيق الموازنة بين هذه الاسس المتضاربة بالشكل المناسب (٧:١٢٢) .

ان اعطاء التسهيلات المصرفية بشكلها السليم يتطلب وجود نظام رقابة داخلية سليم ... ويقصد بالرقابة الداخلية وفق تعريف المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين AMERICAN INSTITUTE OF CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS (AICPA) على انها " تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية اصوله وضبط ومراقبة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الانتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية للمشروع " (٨) .

هذا وتعتبر الرقابة الداخلية احدى الاسس الرئيسية التي يمسير عليها العمل في اي مشروع او بنك، الا انه من الصعب ان يوضع نظام للرقابة الداخلية يصلح لحماية جميع المؤسسات او يغطي جميع انواع البنوك لان لكل بنك مشاكله الخاصة ، ومقاييسه الذاتية الملائمة له والتي قد لا تلائم غيره (٩:١٢) بشكل عام يمكن القول ان للرقابة الداخلية على التسهيلات في البنوك

التجارية اهداف رئيسية هي (١٠:١٣٩ - ١٤٠):

- ١ - حماية اصول البنك من الاختلاس والتلاعب .
 - ٢ - التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الادارية .
 - ٣ - التأكد من كفاءة سياسة التسهيلات المتبعة في البنك .
 - ٤ - التأكد من كفاءة العميل وملاءته قبل منحه التسهيلات .
- ولاغراض تحقيق الاهداف الاربعة المذكورة اعلاه فانه لا بد من تقسيم الرقابة الداخلية الى قسمين رئيسيين هما (١٠:١٣٩-١٤٠) (١١ : ١٩٦):

- ١ - الرقابة الادارية : وتهدف الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاية الانتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الادارية .
 - ٢ - الرقابة المحاسبية : وتهدف الى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها، وكذلك حماية اصول البنك من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال .
- ويهدف هذا البحث بشكل رئيسي الى اختبار مدى متانة نظام الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية . وقد تم الاستفادة من نموذجي استبيان استخدمنا لقياس درجة المتانة في البنوك التجارية السعودية بعد ان تم تعديلها واجراء اختبار اولي عليهما ليتناسب مع البنوك التجارية الاردنية .
- نأمل في هذه الدراسة ان نتعرف على اوجه القوة والضعف في انظمة الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية، وان نحاول ان نضع الحلول المناسبة لها وبما يكفل تحسين اداء هذه البنوك . . . علما بأن هذه الدراسة هي الاولى من نوعها في الاردن - على حد علم الباحث - بهذا الخصوص .

هل يحقق نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية حماية مناسبة لأصول البنك من الاختلاس والتلاعب، كفاية مناسبة للتأكد من دقة البيانات المحاسبية، كفاية مناسبة وفعالة لسياسة التسهيلات المصرفية المتبعة وكفاية مناسبة للتأكد من كفاءة وملاءة العميل طالب التسهيلات وقدرته على سداد المطلوب منه تجاه البنك؟.

١/٣ فرضيات البحث RESEARCH HYPOTHESES

يهدف هذا البحث الى تقييم مدى متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية وذلك من خلال نموذجي استبيان يتضمنان طرح اسئلة متعددة للقياس ، وبالذات فان هذه الدراسة تستهدف اختبار الفرضيات التالية :

اولا : يحقق نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية حماية مناسبة لاصول البنك من الاختلاس والتلاعب .

ثانيا : يحقق نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية كفاية مناسبة لتأكد من دقة البيانات المحاسبية .

ثالثا : يحقق نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية كفاية مناسبة وفعالة لسياسة التسهيلات المصرفية المتبعة .

رابعا : يحقق نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية كفاية مناسبة لتأكد من كفاءة وملاءة العميل طالب التسهيلات وقدرته على سداد المطلوب منه تجاه البنك.

خامساً : يحقق نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الأردنية رقابة محاسبية ورقابة إدارية معاً مناسبة وفعالة .

١/٤ منهجية البحث RESEARCH METHODOLOGY (١٢) (١٣) :

اتبع الباحث المنهجية التالية لتحقيق الغاية المرجوة من هذا البحث :

١/٤/١ عينة الدراسة SAMPLE SELECTION :

تم توزيع استبيانيين على كافة البنوك التجارية الأردنية ، والتي كانت بنوك تجارية منذ بداية تأسيسها والتي لم يجر عليها إعادة هيكلة ، وهذه البنوك هي :

- أ- البنك العربي .
- ب- البنك الأهلي الأردني .
- ج- بنك الأردن .
- د- بنك القاهرة عمان .
- هـ- البنك الأردني الكويتي .

٤٢٢٦٦٩

١/٤/٢ أسلوب جمع البيانات DATA COLLECTION METHOD :

تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال الوسائل التالية :

- ١- التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية الأردنية لعام

١٩٩٢ .

٢- المقابلة الشخصية :

وذلك عن طريق إجراء مقابلات مع موظفي تسهيلات ومدققين

داخليين من مجتمع الدراسة بهدف توضيح أي غموض أو

التباس أو استفسار علي أي سؤال من الاسئلة الواردة في

الاستبيانيين، بفرض توفير المزيد من الدقة في الإجابة على الأسئلة.

٣ - الاستبانة :

لقد تم الاستعانة بالاستبيانيين المستخدمين لقياس درجة متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية في البنوك التجارية السعودية وتم تعديلها وإضافة عليها بحيث أمكن قياس متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها... علما بأنه تم استخدام نموذجي استبيان وعلى الشكل التالي :

- استبيان يهدف لقياس الرقابة المحاسبية : وقد تم توزيعه على (٨٠) من المدققين الداخليين بكافة البنوك التجارية الأردنية الواقعة ضمن عينة الدراسة وبما يتناسب مع أعداد المدققين الداخليين في تلك البنوك... ولم يتمكن الباحث من توزيع ال (١٠٠) استبيان المطلوبة بسبب انخفاض عدد المدققين الداخليين في بعض البنوك حيث تراوح عددهم ما بين (١٠-٢٠) مدقق داخلي... هذا وقد استرد الباحث (٦٣) استبيان، وبالتالي وصل معدل الرد الى (٧٨,٨%)

- استبيان يهدف لقياس الرقابة الإدارية : وقد تم توزيعه على (٢٠) من موظفي التسهيلات لكل بنك من البنوك التجارية الأردنية الواقعة ضمن عينة الدراسة... فقد وزع الباحث (١٠٠) استبيان واسترد منها (٧٤) استبيان، وبالتالي وصل معدل الرد الى (٧٤%).

هذا وقد تم إجراء اختبار أولي على الاستبيانيين، حيث تم توزيعهما على عينة من موظفي البنوك التجارية، وقد تم تعديلها وإضافة عليها بما يتناسب مع الملاحظات التي أبدتها الموظفون حول الاستبيانيين.

Nature Of The Study ١/٤/٣ طبيعة الدراسة

تعتبر هذه الدراسة استكشافية وتحليلية بطبيعتها حيث ان مثل هذه الدراسة تجرى لأول مرة في الاردن - على حد علم الباحث - بهدف التعرف على مدى متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة في البنوك التجارية الاردنية مع ابراز نقاط الضعف الواردة في هذه الانظمة بغرض معالجتها .

١/٤/٤ تحليل البيانات DATA ANALYSIS

لاغراض استخلاص النتائج من البيانات التي تم جمعها فقد تم استخدام اساليب التحليل التالية :-
- التوزيع الشكراري ، التكرار النسبي ، المتوسط الحسابي ، المنوال ، الانحراف المعياري ، معامل الاختلاف (الانحراف المعياري / المتوسط الحسابي) ونسبة الاستخدام (متوسط الاجابة $\times 100\%$) / (الحد الاقصى للاجابة (٥)) .
- اختبارات خاصة بالاحصاءات الالعلمية .

٤/٥ قياس المتغيرات

تم قياس المتغيرات من خلال استبيان يتضمن اسئلة متعددة اعد لهذا الغرض ٠٠٠٠ وقد تم تقسيم الاستبيان الى جزئين هما (١٠:٢٦-٢٧) (١٤:١٢٦) :

الجزء الاول : ويتعلق بقياس الرقابة الادارية **Administrative Controls** والتي تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والاجراءات الهادفة لتحقيق اكبر قدر من الكفاية الانتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الادارية ، والتي تعتمد على وسائل متعددة مثل الكشوفات الاحصائية ، تقارير الاداء ، دراسات الوقت والحركة ، الموازنات التقديرية ، الرقابة على الجودة ، التكاليف

المعيارية، استخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للموظفين .

الجزء الثاني: ويتعلق بقياس الرقابة المحاسبية Accounting Controls والتي تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والاجراءات الهادفة الى اختبار دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها ، وكذلك حماية اصول البنك من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال ، وهي تعتمد على وسائل متعددة مثل: اتباع نظام القيد المزدوج ، اتباع نظام المصادقات ، اعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول ، وجود نظام مستندي سليم ، اتباع نظام التدقيق الداخلي وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات الاخرى.

اما بالنسبة لقياس الرقابة الداخلية وفقا للاهداف الرئيسية فقد تم قياسها على الشكل التالي : -

١ - حماية اصول البنك من الاختلاس والتلاعب:

وقد تم قياسها من خلال توجيه اسئلة متعددة حول تقسيم

العمل وبحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف اخر، بالإضافة

الى تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات .

هذا وقد تم قياسها من خلال الاسئلة التالية : -

١ - الاستبيان الخاص بفئة المدققين الداخليين :

الاسئلة ارقام (١ - ١٤) .

ب - الاستبيان الخاص بفئة موظفي التسهيلات :

الاسئلة ارقام (٢٤ - ٣١) .

٢- التأكد من دقة البيانات المحاسبية :

بحيث يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات

الادارية، وقد تم قياسها من خلال توجيه اسئلة متعددة

متعلقة باستخدام حسابات المراقبة (الاجمالية)، اتباع

موازنين المراجعة الدورية ، اتباع نظام المصادقات ، اعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول ، وجود نظام مستندي سليم ، فصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات الاخرى واتباع نظام التدقيق الداخلي .

هذا وقد تم قياسها من خلال الاسئلة ارقام (١٥ - ٢١) الواردة بالاستبيان الخاص بفئة المدققين الداخليين .

٣ - التاكيد من كفاءة سياسة التسهيلات المتبعة في البنك :

وقد تم قياسها من خلال توجيه اسئلة متعددة متعلقة بمدى توفر سياسات واضحة لادارة محافظة التسهيلات، وبحيث تحدد السلطات والمسؤوليات المتعلقة بالتسهيلات ، تقارير الاداء ، الموازنات التقديرية ، التكاليف المعيارية ، الكشوفات الاحصائية وبرامج التدريب المناسبة للموظفين .

هذا وقد تم قياسها من خلال الاسئلة التالية : -

١ - الاستبيان الخاص بفئة موظفي التسهيلات :

الاسئلة ارقام : (١ - ٢١) .

ب - الاستبيان الخاص بفئة المدققين الداخليين :

الاسئلة ارقام : (٢٢ - ٢٦) .

٤ - التاكيد من كفاءة العميل وملاءته قبل منحه التسهيلات :

وقد تم قياسها من خلال اسئلة متعددة متعلقة بمدى تقييم قدرة العميل على سداد التزاماته تجاه البنك، وذلك من خلال الحصول على بيانات مالية معينة من العميل وبشكل دوري .

هذا وقد تم قياسها من خلال الاسئلة ارقام (٥ ، ٢٢ ، ٢٣)

الواردة بالاستبيان الخاص بفئة موظفي التسهيلات .

- عند اعداد هذه الدراسة واجه الباحث المحددات التالية :
- ١- عدم ابداء بعض المديرين في البنوك الرغبة الكافية في التعاون لاجراء الدراسة، ويعود ذلك لشعورهم بأن سياسة التسهيلات المصرفية وما ينبثق عنها من نظام للرقابة الداخلية يعتبر من الأمور السرية الخاصة بالبنك .
 - ٢- عدم توفر العدد الكافي من المدققين الداخليين في بعض البنوك لأغراض استكمال حجم العينة المطلوب وهو (٢٠) استبيان لكل بنك، حيث تراوحت اعداد المدققين من (١٠-٢٠) مدقق داخلي فقط.
 - ٣- اقتصرت هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية فقط ولا تتضمن أنواع البنوك الأخرى.
- وللتخفيف من آثار المحدد الأول فقد حرص الباحث على اعطاء معلومات عن أهمية الدراسة واهدافها، وأهمية شواحي الدقة والموضوعية في تعبئة الاستبيانات المعطاة اليهم، وكذلك تم اعلام أفراد العينة ان اجاباتهم ستبقى سرية ولن يعرف عنها مديره المباشر، وللترويج في التعامل فقد تم وعد البنوك باعطائهم ملخصا بنتائج الدراسة .

الدراسات السابقة PREVIOUS STUDIES

٢/١ دراسة نصر الله ١٩٨٦:

أجرى الباحث نصر الله دراسة لتقييم مدى متانة نظام الرقابة الداخلية على التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية السعودية، وقد كانت نتائج الدراسة على الشكل التالي (١٠:١٤١-١٥٠): -

أولاً : بلغت درجة الفعالية الإجمالية (نسبة الاستخدام) لنظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية (٧٨,٧%).

ثانياً : بلغت درجة الفعالية لكفائية سياسة التسهيلات المتبعة (٧٢,٨) %... وكان رأي الباحث ضرورة الصراحة الى اجراء تطوير لسياسات التسهيلات المطبقة في البنوك وبحيث تؤدي الى فعالية اكثر .

ثالثاً : بلغت درجة الفعالية لتقييم كفاءة وملاءمة العميل طالب التسهيلات (٦٦%) وكان رأي الباحث ضرورة العمل على تحسين فعالية تقييم كفاءة العميل عند منح التسهيلات وتحديثها .

رابعاً : بلغت درجة الفعالية لدقة البيانات المحاسبية (١٠٠%).

خامساً : بلغت درجة الفعالية لحماية اصول البنك من الاختلاس والتلاعب (١٠٠%).

سادساً : اظهرت الدراسة ان الرقابة المحاسبية اكثر قوة ومتانة من الرقابة الادارية، حيث بلغت (٨٩,٨) % للاولى و (٧٥,٦) % للثانية .

موضوع البحث	دراسة الباحثين	البيانات
<p>البنوك التجارية في ضوء قسمة كل بنك (5) بنوك ، وتم توزيع (٢٠) استبيان من كل فئة على كل بنك .</p> <p>قياس مباشرة التسميات البنوك ، القوائم المالية على التسميات المباشرة في البنوك التجارية وذلك من خلال : (١) تقييم سياسة التسميات البنوك . (٢) تقييم كفاءة العمل في التسميات . (٣) تقييم جودة البيانات المحاسبية في قوائم البنوك المباشرة اعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإدارية . (٤) تقييم مدى حماية أصول البنك من الاختلاس والتلاعب . (٥) تقييم مدى سلامة الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية .</p> <p>نفس الأساليب المستخدمة بمراسة الباحث بعد التمييز نصرالاه . - بخصوص امثلة الاستبيانيين فقد تم تعديلها و إضافة عليها بما يتناسب مع البنوك التجارية الأردنية وذلك بعد ان تم اجراء اختبار اولي على الاستبيانيين .</p>	<p>دراسة الباحثين</p> <p>البنوك التجارية في ضوء قسمة كل بنك (5) بنوك ، وتم توزيع (٢٠) استبيان من كل فئة على كل بنك .</p> <p>قياس مباشرة التسميات البنوك ، القوائم المالية على التسميات المباشرة في البنوك التجارية وذلك من خلال : (١) تقييم سياسة التسميات البنوك . (٢) تقييم كفاءة العمل في التسميات . (٣) تقييم جودة البيانات المحاسبية في قوائم البنوك المباشرة اعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإدارية . (٤) تقييم مدى حماية أصول البنك من الاختلاس والتلاعب . (٥) تقييم مدى سلامة الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية .</p> <p>نفس الأساليب المستخدمة بمراسة الباحث بعد التمييز نصرالاه . - بخصوص امثلة الاستبيانيين فقد تم تعديلها و إضافة عليها بما يتناسب مع البنوك التجارية الأردنية وذلك بعد ان تم اجراء اختبار اولي على الاستبيانيين .</p>	<p>البيانات و سائل جمع</p>
<p>(١) التوزيع التكراري ، التكرار النسبي ، المتوسط الحسابي ، الانحراف الحسابي ، الوسط الحسابي ، الانحراف الحسابي (الانحراف المعياري ، الوسط الحسابي) .</p> <p>(٢) اختبارات خاصة بالصحات الإحصائية .</p>	<p>التوزيع التكراري والتكرار النسبي .</p> <p>ب) استبيان خاص بالمدققين الداخليين .</p> <p>(١) استبيان خاص بوظفي التسميات . (٢) المشورات العامة . (٣) الاستبانة لغنيين هما :</p>	<p>نظم البيانات</p>

تمت بحمد الله تعالى ، وقد أعد هذا التقرير في شهر كانون الثاني سنة ٢٠٠٤م ، في عمان ، الأردن .

٢/٢ دراسات سابقة اخرى :

اجرى الباحث ابو علي (١٥) دراسة حول تقييم انظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية ، وقد توصل الباحث الى ان متوسط درجة الفعالية لنظام الرقابة المحاسبية بلغ (٨٢,٢%) وتراوحت قيمتها ما بين (٩٧,٤٧% - ٤٣,٦٩%) للشركات المشمولة بالعينة ، في حين بلغ متوسط درجة الفعالية لنظام الرقابة الادارية (٧٢,٢%) وتراوحت قيمتها ما بين (٩٤% - ٣٣,٦١%) للشركات المشمولة بالعينة ، وقد اظهرت الدراسة ايضا ان متوسط درجة الفعالية لاجراءات الرقابة الادارية اقل من درجة الفعالية لاجراءات الرقابة المحاسبية في الشركات الصناعية ، كما اظهرت الدراسة ايضا ان هناك تباينا في درجة الفعالية لانظمة الرقابة الداخلية بين الشركات الصناعية .

اما دراسة دهمش (١٦) التي استهدفت دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية كعنصر من عناصر خطة عمل المدقق الخارجي ، فقد اوضحت الخطوات التي يتضمنها الاسلوب المستخدم من قبل المدققين لمراجعة وتقييم الرقابة الداخلية ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ، بينما لا يدخل تقييم الرقابة الادارية ضمن مراجعة هذا النظام .

وفي دراسة **Loebbecke and Zuber (١٧)** اقترح الباحثان طريقة عملية يمكن ان يستخدمها كل من مدقق الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي عند تقييم نظام الرقابة الداخلية ، وتقوم هذه الطريقة على وصف النظام من خلال تحديد اهدافه ، ومن ثم ربط هذه الاهداف بالاجراءات على شكل جدول ييسر فحص درجة فعالية نظام الرقابة المتبع .

وفي دراسة للباحثان **Cook and Winkle (١٨)** حيث اكدا على اهمية الدور الذي تلعبه انظمة الرقابة الداخلية كعامل مؤثر على

طبيعة فحص المدقق الخارجي ، وكذلك على ضرورة فحص الواجهة المحاسبية والإدارية معا بسبب عدم وجود تضارب جوهري بين أهداف الإنتاج وتدقيق المعلومات وبين سلامة السجلات المالية وحماية الأصول.

وفي دراسة قام بها Knorath (١٩) والتي استهدفت دراسة المخططات التي يمكن ان تظهر عند تقييم المدقق الخارجي لانتظمة الرقابة ، فقد توصل الباحث الى ضرورة ان لا يقتصر تقييم المدقق لانتظمة الرقابة الداخلية على الواجهة المحاسبية فقط ، بل يجب الانتباه ايضا الى علاقة نظام الرقابة الداخلية مع الانتظمة الاخرى لانها عوامل مؤثرة فيه .

اما دراسة عطية (٢٠) والتي استهدفت تقييم مشاكل مهنة المحاسبة والتدقيق في الاردن ، فقد اظهرت ان مدققي الحسابات الخارجيين في الاردن يقومون بفحص انتظمة الرقابة الداخلية المحاسبية دون القيام بتدقيق كفاءة الإدارة وتدقيق الاهداف وتقديم الخدمات الإدارية ، وبالتالي فقد وجهت الدراسة الانتباه الى ضرورة ان يأخذ المدقق الخارجي بعين الاعتبار الجوانب غير المحاسبية ، والتي تساعد المنشأة على تجنب البؤساتر وتقليل احتمال ظهور الأخطاء ، وكذلك تعمل على تطور المنشأة وتحسين كفاءة العمل والإنتاجية فيها .

وفي دراسة للحديشي (٢١) والتي استهدفت تقييم انتظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات المالية والمصرفية الأردنية التي تستخدم الحاسوب ، فقد توصل الباحث الى ان هناك ضعفا في تطبيق اجراءات الرقابة التنظيمية والرقابة على الوصول ، وامن الملفات والبيانات ، والرقابة العامة ، في حين اظهرت الدراسة ان هناك

تطبيقا متوسطا لاجراءات الرقابة على التوشيق والتطوير ،
والرقابة على التشغيل والرقابة التطبيقية والرقابة الداخلية ،
كما اظهرت الدراسة ايضا ان هناك تطبيقا عاليا لاجراءات الرقابة
على المدخلات والمخرجات ... كما توصل الباحث ايضا الى ان هناك
اهتمام متوسط بتقييم نظم الرقابة الداخلية من جهة داخلية ،
وضعيف في تقييم نظم الرقابة الداخلية من جهة خارجية ، واهتمام
متوسط باجراء التقييم الدوري لنظم الرقابة الداخلية سواءا من
خارج المؤسسة ام من داخلها .

وفي دراسة للباحث الخريسات (٢٢) والتي استهدفت تقويم
فاعلية ووظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الاردنية ،
فقد توصل الباحث الى ان متوسط درجة فاعلية ووظيفة التدقيق
الداخلي بلغت (٧١%) وتراوحت قيمتها ما بين (٥٧,٦% - ٩٦,٥%)
للشركات الصناعية المشمولة بالعينة .

يلاحظ مما تقدم ان الدراسات السابقة تعرضت لجوانب متعددة
تتعلق بتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ، ومدى علاقة المدقق
الخارجي بها ، واطهرت بشكل واضح ان المدقق الخارجي يقوم بتقييم
أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية فقط ، في حين لا يدخل تقييم
أنظمة الرقابة الإدارية ضمن عملية التقييم ، مما ادى بالتحالي
الى ان تكون الرقابة المحاسبية اكثر فعالية من الرقابة
الإدارية ، ومن هنا يحثين اهمية الدعوات التي بدأت تطالب المدقق
الخارجي بضرورة الاخذ بعين الاعتبار الجوانب غير المحاسبية وبشكل
يؤدي الى تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية الإدارية .

مستوى البحث	مصادر البحث / مراجع البحث	مراجع البحث / مصادر البحث	مستوى البحث / مراجع البحث	مستوى البحث / مراجع البحث
١٩٨٦	توثيق العمل الفني	مصادر بحثية	مستوى البحث / مراجع البحث	مستوى البحث / مراجع البحث
مستوى البحث	مستوى البحث / مراجع البحث	مستوى البحث / مراجع البحث	مستوى البحث / مراجع البحث	مستوى البحث / مراجع البحث
٧٧٦١	مستوى البحث / مراجع البحث	مستوى البحث / مراجع البحث	مستوى البحث / مراجع البحث	مستوى البحث / مراجع البحث
مستوى البحث	مستوى البحث / مراجع البحث	مستوى البحث / مراجع البحث	مستوى البحث / مراجع البحث	مستوى البحث / مراجع البحث

:- المستويات البحثية الخاصة بالبحث في موضوع البحث

الباحث والسنة	عنوان البحث / الدراسة	اهداف البحث / الدراسة	نتائج البحث / الدراسة
LAOBEBCKE & ZUBER 1980.	تقييم نظام الرقابة الداخلية	اقتراع طريقة عملية لتقييم نظام الرقابة الداخلية	اقتراع طريقة عملية لتقييم نظام الرقابة الداخلية تقوم على وصف النظام من خلال تحديد أهدافه ، ثم ربط هذه الأهداف بالجراءات على شكل جدول.
COOK & WINKLE 1980.	فائدة وتطبيق التحقيق الداخلي	اممية دور ائظمة الرقابة الداخلية كعامل مؤثر على طريقة فحص المدينق الخارجى.	التاكيد على ضرورة قيام المدينق الخارجى بمصء الواجه المحاسبية والادارية ائظمة الرقابة الداخلية.
KNORATH 1971	المخاطر المترتبة على المدينق الخارجى فى تقييم نظام الرقابة الداخلية.	دراسة المخاطر التى يمكن ان تظهر عند تقييم المدينق الخارجى ائظمة الرقابة الداخلية.	توصل الباحث الى ضرورة ان لا يقتصر تقييم المدينق الخارجى ائظمة الرقابة المحاسبية فقط ، بل يجب الانتباه الى علاقة نظام الرقابة الداخلية مع ائظمة الاخرى باعتبار انها مؤثرة فيه.
سليمان عطية 1980.	تقويم مشاكل معدنة المحاسبة والتدقيق فى الاردن ؛ اسبابها وطرق علاجها.	تقييم مشاكل معدنة المحاسبة والتدقيق فى الاردن.	توصل الباحث الى ضرورة ان لا يقتصر فحص ائظمة الرقابة الداخلية على الرقابة المحاسبية ، بل يجب الانتباه الى الجوانب غير المحاسبية ايضا.
سعاد صالح المحيضى 1993	تقييم ائظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات التى تستخدم الحاسوب ، دراسة ميدانية على المؤسسات المالية والمصرفية فى المملكة الاردنية الهاشمية.	تقييم ائظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات المالية والمصرفية التى تستخدم الحاسوب ، دراسة ميدانية على المؤسسات المالية والمصرفية فى المملكة الاردنية الهاشمية.	تراوحت درجة الفعالية لدى تقييم اجراءات الرقابة ما بين ضعيف ومتوسط وعالى ، وقد توصلت الدراسة ايضا الى ان هناك اهتمام متوسط بإجراء تقييم دورى لنظم الرقابة الداخلية سواء من داخل المؤسسة او من خارجها.
محمدان فرحان اليريسات 1993	تقويم فاعلية وتطبيق التدقيق الداخلى فى الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.	تقويم فاعلية وتطبيق التدقيق الداخلى فى الشركات الصناعية الاردنية.	بلغت درجة فاعلية وتطبيق التدقيق الداخلى للشركات الصناعية (78%) وتراوحت قيمتها ما بين (70% - 80%) للشركات المشكولة بالبنية.

٢/٣ العوامل المؤدية الى تعثر وانهييار البنوك والمؤسسات المالية :

تعتبر العوامل التالية (٢٣) من اهم العوامل التي قد تؤدي

الى تعثر وانهييار البنوك والمؤسسات المالية وهي:

- ١- تركيز البنوك في استثماراتها على منطقة جغرافية معينة .
- ٢- الاستثمار في مجالات دون ان يكون للبنك خلفية ومعرفة جيدة عن هذه الاستثمارات .
- ٣- عدم توفر القدرات العالية لدى البنوك لاكتشاف عمليات التلاعب والفساد داخل البنك، ومن هذه البنوك Banco De Chile الذي تورط بمنح قروض لشركة صناعية خاسرة كان للمسؤولين في ذلك البنك مصالح ومكاسب شخصية، مما ادى الى تكبيد البنك خسائر كبيرة .
- ٤- ارتباط أنشطة البنك بالأنشطة الاقتصادية الأخرى داخل البلد وخارجها . . . وبالتالي فان تعثر قطاع معين من القطاعات الاقتصادية سيؤدي الى تأثر البنك سلبيا وتشكيل خطورة على محافظته من التسهيلات والاستثمارات المالية .
- ٥- اعتماد بعض الدول على قطاع اقتصادي واحد كقطاع النفط مثلا في دول الخليج ، حيث ان تراجع اسعار النفط سيؤدي الى حدوث تأثير سلبي على اقتصاد البلد بشكل عام، مما يترك اثارا سلبية على قطاع البنوك .
- ٦- منح قروض كبيرة لدول خارجية وشركات دون اعداد دراسة وافية عن اوضاع تلك الدول والشركات وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها .
- ٧- تضخم نفقات البنك .
- ٨- المنافسة الشديدة بين البنوك قد تؤدي الى تعثر بعضها وخروجه من السوق .

ويلاحظ مما ذكر بان التسهيلات الرديئة تلعب دورا كبيرا في

تعثر البنوك وافلاسها باعتبار انها تشكل خسارة على البنك سواء
من حيث اصل المبلغ او الفوائد الدائنة عليه .

٢/٤ قضيتي بنك البتراء وبنك الاعتماد والتجارة :

تعتبر قضيتي بنك البتراء وبنك الاعتماد والتجارة من القضايا التي استحوذت اهتماما كبيرا في الاردن في الاربع سنوات الماضية، علما بان هذين البنكين تم تصفيتهما، وفيما يلي اهم الاسباب التي ادت الى ذلك .

اولا: بنك الاعتماد والتجارة (٢٤) :-

- ١- التلاعب بالحسابات بهدف دعم كبار المقترضين من البنك وبشكل يتجاوز الحد الذي تسمح به التنظيمات المصرفية .
- ٢- تغطية خسائر التعامل بسندات الخزينة بمبلغ (٦٣٣) مليون دولار .
- ٣- الاستيلاء على عدد من البنوك الامريكية بطرق غير مشروعة، وقد كلفت هذه العملية (٣٦٤) مليون دولار .
- ٤- استيلاء البنك بشكل غير مشروع على ما نسبته (٥٦%) من اسهمه .
- ٥- منح قروض غير مشروعة لبعض العملاء بالاضافة الى استخدام اسماء وهمية بتواطء ادارة البنك .
- ٦- قيام مدراء البنك التنفيذيين بشطب الكثير من ديونهم .

ثانيا: بنك البتراء (٢٥) :-

- ١- اختلاس مبالغ مالية .
- ٢- اتباع طرق احتيالية وتضليلية بقصد تمويه مساهمي البنك والبنك المركزي والمدققين الخارجيين للبنك،

- وذلك اما عن طريق التلاعب بقيود البنك وسجلاته و/او
التزوير والفساد وانشاء قيود وهمية لا وجود لها .
- ٣- شراء ديون معدومة وتسخير موارد البنك بالمتاجرة
بالذهب والعملات الاجنبية وتهريبها الى مؤسسات تابعة
للمدير العام للبنك .
- ٤- تجاهل القوانين والانظمة المتعلقة بالعمل المصرفي
وعدم الالتزام باي نسب او متطلبات يفرضها البنك
المركزي في الاحتياطي النقدي الالزامي والسيولة
والائتمان والعملات الاجنبية .
- ٥- تهاون وتقصير اعضاء مجلس الادارة في مراقبة المدير
العام والاجهزة التنفيذية في البنك وتحديد صلاحياتهم.
- ٦- عدم فعالية دائرة التدقيق الداخلي والتفتيش وبحيث
كانت تفتقر الى القيام بدور رقابي حقيقي ، وكان
وجودها من قبيل ذر الرماد في العيون فقط .
- ٧- منح تسهيلات لشركات خاسرة ودون ضمانات كافية او بدون
ضمانات .
- ٨- عدم وجود هيكل تنظيمي يبين كافة التقسيمات الادارية
والتسلسل الوظيفي ولوائح العمل المناطة بكل موظف او
مسؤول بغية تحديد المسؤولية وتسهلا لمهمة الاتصال في
البنك .
- ٩- بعض اعضاء اللجان في البنك تنقصهم الاهلية العلمية
والكفاءة العملية للاعمال التي يقومون بها، كما انهم
كانوا يتلقون مبالغ كمكافآت بهدف ضمان سكوتهم وعدم
اعتراضهم على التلاعب والممارسات غير القانونية
وتوقيع اية معاملات يرغب المدير العام اتمامها دون
نقاش .

وهنا لا بد من القول بان الرقابة الخارجية على بنكي
البتراء والاعتماد والتجارة لم تتمكن من اكتشاف التلاعب
والإختلاس الحاصل في البنكين والذي لم يتم خلال يوم وليلة ، بل
تم خلال فترة طويلة امتدت عدة سنوات، علما بان الرقابة
الخارجية تقسم الى قسمين هما (١:٢٩٥-٢٩٧) :-

١ - المدققين الخارجيين والذين عليهم مراقبة سير اعمال
البنك وتدقيق حساباته ، وتقديم تقرير خطي الى
الهيئة العامة للمساهمين فيما اذا كانت دفاتر وسجلات
البنك منظمة بصورة اصولية ، وفيما اذا كانت
الميزانية وحسابات البنك قد نظمت بطريقة توضح حالة
البنك الحقيقية (٢٦ : المادة ٢٢٢) ، كما الرم قانون
البنوك الاردني (٢٧ : المادة ٢١) كافة مدققي البنوك
المرخصة ارسال نسخ من تقاريرهم المتضمنة تفاصيل
تدقيق ومراجعة حسابات البنوك المرخصة ووثائقها
الاخرى الى البنك المركزي مباشرة . كما ان للبنك
المركزي ان يطلب من مدقق الحسابات اية معلومات او
تفاصيل اضافية عن اوضاع البنك المرخص الذي دقق
حساباته .

٢ - البنك المركزي والذي عليه واجب مراقبة البنوك
المرخصة بما يكفل سلامة مراكزها المالية وضمان حقوق
المودعين والمساهمين، وذلك من خلال اجهزة فنية
مخصصة وبوسائل وادوات مختلفة تتمثل بالقوانين
والانظمة والتعليمات والجولات التفتيشية والكشوفات
الدورية (١: ٢٩٧) .

٢/٥ تقرير خسارة بنك (اف اميركا) لعام ١٩٨٥ :

اعترف رئيس بنك " اف اميركا " السيد سامويل ارماكوست (٢٨)

لدى تبريره خسارة البنك لعام ١٩٨٥ والبالغة (١٧٨) مليون دولار بان الديون الهالكة اثرث سلبيا على اوضاع البنك طوال عام ١٩٨٥م وحولت ارباحه الى خسارة بعد سلسلة تكسبات ناجمة عن القروض السيئة وقد عزى المراقبون الماليون في دوائر المراقبة الرسمية على البنوك ان السبب في ذلك يعود الى ان ادارة البنك غامرت في عقد بعض القروض بصورة غير مضمونة ومخالفة لاصول التمثيلف .

٢/٦ اهداف الرقابة الداخلية على التسهيلات كما حددها معهد الادارة البنكية في اميركا :

حدد معهد الادارة البنكية في اميركا Bank Administration Institute (٢٩) اهداف الرقابة الداخلية على التسهيلات بالنقاط التالية :-

- ١- ان تكون التسهيلات موافقا عليها من الجهات المخولة بالتوقيع، وكذلك مقيدة بالدفاتر بالشكل الصحيح ومدعمة بالوثائق الضرورية .
- ٢- ان قيمة الخوائد والعمولات يتم تحصيلها وقيدتها بالدفاتر .
- ٣- ان تكون المعلومات التفصيلية مرحلة بطريقة مناسبة وتحقق مع وجود حسابات مراقبة .
- ٤- ان يتم توفير اجراءات ضبط داخلي ووسائل رقابة مناسبة .
- ٥- ان يتم توفير حماية مناسبة وكافية للكمبيالات المضمومة والضمانات والسجلات .

كما ويرى المعهد بان هذه الاهداف لن تتحقق الا بالوسائل

التالية :-

- ١- التخص المادي .

- ٢- مصادقات العملاء .
 - ٣- فحص مناسب للسجلات والعمليات .
 - ٤- مراجعة مستمرة لاجراءات الضبط الداخلي والرقابة .
- ومن الجدير بالذكر ان هناك نقصا في مجال الابحاث والدراسات المتعلقة بتقييم متانة نظام الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك التجارية . مما يستدعي ضرورة اجراء مثل هذه الدراسات لما لها من اهمية بالغة في التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجهها البنوك تمهيدا للعمل على وضع الحلول المناسبة لها والتي من شأنها رفع كفاءة عمل البنوك .

٣/١ البنوك التجارية - نشأتها وتطورها

ترجع نشأة البنوك التجارية (٩:٢) الى اواخر القرون الوسطى في اوروربا وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة حين قام بعض التجار والمرابين والصياغ بقبول اموال المودعين لديهم لاغراض المحافظة عليها من الضياع مقابل شهادات ايداع اسمية اخذت بالتحول تدريجيا بين حسابات المودعين سدادا للمعاملات التجارية بحضور كل من الدائن والمدين .

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بسحب مبالغ تتجاوز ارصدتهم الدائنة، وقد ادى ذلك الى افلاس عدد من الصياغ والتجار مما دفع عدد من المفكرين في الربع الاخير من القرن السادس عشر الى المطالبة بانشاء اول بنك حكومي في البندقية باسم البنك بيانايالتو. وفي عام ١٦٠٩ م انشء بنك امستردام الذي كان غرضه الاساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع لحساب مودع اخر والتعامل في العملات واجراء المقاصة بين السحوبات التجارية .

وباستقرار الثقة بالجهات المصدرة لشهادات الايداع تحولت من شهادات ايداع اسمية الى شهادات تستحق الدفع لحاملها فازداد تداولها، وقد انبثق عن هذه الشهادات كل من الشيكات والبنكنوت بشكلها الحديث .

ومنذ بداية القرن الثامن عشر ازداد عدد الجهات المصدرة لشهادات الايداع والتي كانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها افراد وعائلات ، وكانت القوانين تذهب الى حماية المودعين، وبمحيث يمكن الرجوع الى الاموال الخاصة لاصحاب هذه المؤسسات (البنوك) في حالة افلاسها .

ومع انتشار اثار الثورة الصناعية في دول اوروربا ونمو

الشركات وكبر حجمها واتساع نشاطها، ظهرت الحاجة الى انشاء بنوك كبيرة الحجم بصفة شركات مساهمة ذات فروع متعددة .

هذا ومن الجدير بالذكر (١٠:٢) ان هناك اختلافات جوهرية بين سياسة البنوك التجارية في انجلترا (المدرسة الانجليزية) وسياسة البنوك التجارية في القارة الاوروبية وخاصة المانيا وبلجيكا (المدرسة الالمانية)، والى حد ما في سويسرا وايطاليا، حيث تنتهج البنوك الاولى سياسة تمويل القروض قصيرة الاجل، في حين تنتهج الثانية سياسة تمويل القروض متوسطة وطويلة الاجل، ويهود السبب في الاختلاف بالسياسات الى بدء الثورة الصناعية في انجلترا قبل غيرها وما ترتب عليه من نمو الشركات بشكل كبير، وتكوين اموال ضخمة في صورة احتياطات ومخصصات واريح مدورة، وبالتالي لم تكن هناك حاجة ملحة في اللجوء الى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل القروض طويلة الاجل، ومن ثم استقر مبدأ سلف البنوك التجارية في بريطانيا على القروض قصيرة الاجل (٦٠:٣٠). اما داخل القارة الاوروبية فقد جاءت الثورة الصناعية متأخرة عن انجلترا وانتشرت بمعدل اسرع نسبيا بالمقارنة مع الفترات الاولى من نمو الثورة الصناعية في بريطانيا، ونتيجة لذلك برزت الحاجة في اللجوء الى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل الشركات الصناعية ذات القروض طويلة الاجل، واخذت البنوك تقوم باعمال بنوك الاستثمار وتعتمد بشكل مباشر على البنوك المتخصصة في القروض طويلة ومتوسطة الاجل، كان يقوم بنك الاستثمار بتمويل مشاريع صناعية وذلك بتمويل جزئي من بنك الانماء الصناعي مثلا (٨٩:٢).

هذا ويجدر القول ان البنوك التجارية الاردنية تعتبر من انصار المدرسة الانجليزية، حيث تقوم بتوظيف اموالها في القروض قصيرة الاجل او الاصول ذات السيولة المرخضة حيث بلغت نسبة

الموجودات السائلة / الودائع (٦٠,٣%) وذلك لغاية شهر ٩/١٩٩٣ .
في حين ان الحد الادنى المطلوب من قبل البنك المركزي هو (٣٠%)
فقط (٦:٣٢) .

٣/٢ البنوك التجارية في الاردن :

ابتداء العمل المصرفي في الاردن (١١:٢) بافتتاح فرع للبنك
العثماني عام ١٩٢٥ الذي انشئ في تركيا عام ١٨٦٣ . والذي يعتبر
اقدم مؤسسة مصرفية حديثة في المنطقة . وقد قام هذا الفرع
بتقديم الخدمات العادية ، بالاضافة الى عمله كوكيل مالي للحكومة
الاردنية .

وياتي البنك العربي في المرتبة الثانية عندما افتتح فرعه
الاول في عمان عام ١٩٣٤ وفرعه الثاني في اربد عام ١٩٤٣ . علما
بان البنك العربي تأسس في فلسطين عام ١٩٣٠ ، وقد نقل مركزه
الرئيسي الى عمان عام ١٩٤٩ واصبح يشكل نواة البنوك التجارية
المطية في الاردن .

كما ان هنالك بنوكا اجنبية افتتحت فروعها لها في الاردن
وهي البنك البريطاني ١٩٤٩ ، وبنك كرنديليز (١*) عام ١٩٦٩ وبنك
سيتي بنك عام ١٩٧٤ ، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي (٢*) ١٩٧٥ .

١* البنك العثماني سابقا .

٢* تم اقفال البنك في الاردن عام ١٩٩١ استجابة لمتطلبات
السلطات النقدية في لوكسمبورج وتم بيع فروعها الى بنك
الاعمال وذلك نتيجة تعرضه لعدة ازمات حادة وفضائح تتعلق
باموال المخدرات .

وبنك تشين منها تن ١٩٧٦ (١*) ، وبنك فيرست ناشونال ١٩٦٩ (١*) ،
بالإضافة الى افتتاح بنوك عربية فروعاً لها في الاردن وهي: البنك
العقاري ١٩٥٧ ، بنك الرافدين عام ١٩٥٧ وبنك المشرق (انقرا
سابقاً) (٢*) .

هذا وقد تأسس في الاردن ايضاً بنوك محلية تجارية مستقلة
وهي : البنك الاهلي ١٩٥٦ ، بنك الاردن ١٩٦٠ ، بنك القاهرة عمان
١٩٦٠ ، البنك الاردني الكويتي ١٩٧٧ ، بنك الاردن والخليج ١٩٧٨
(٢*) بنك البتراء ١٩٧٨ (٣*) والمصرف السوري الاردني ١٩٨٠ (٢*) ،
كما نشأ في الاردن ايضاً عدد من المؤسسات الاستثمارية
والمالية العقارية وهي: بنك الانماء الصناعي ١٩٦٥ ، بنك الاسكان
١٩٧٤ ، بنك الاستثمار العربي الاردني ١٩٧٨ والبنك الاسلامي ١٩٧٩
... الخ .

هذا ومن الجدير بالذكر ان اول قانون لتنظيم اعمال البنوك
في الاردن صدر عام ١٩٥٩ ثم عدل عام ١٩٦٦ وبقي حتى عام ١٩٧١ حيث
صدرت قوانين عام ١٩٧١ النافذة حالياً .

-
- ١* لم يعد هذان البنكان يمارسان اعمالهما في الاردن حيث قاما
ببيع فروعهما .
 - ٢* تم دمج بنك المشرق مع بنك الاردن والخليج خلال عام ١٩٩٣
بعد دمج الاخير مع المصرف السوري الاردني خلال عام ١٩٩٢ .
 - ٣* تم المباشرة باجراءات تصفية هذا البنك بموجب قرار لجنة
الامن الاقتصادي والبنك المركزي الاردني خلال عام ١٩٨٩ ولم
يعد له اي وجود قانوني، وذلك نتيجة تعرضه لالتزامات متعددة
بسبب مخالفاته المتكررة لقوانين وتعليمات ممارسة الاعمال
المصرفية في الاردن .

٢/٣ انواع البنوك :

ان البنوك (٢:١٥) لا تقوم جميعها باعمال مصرفية من نوع واحد، مما اقتضى تعدد التخصصات المصرفية للبنوك، وبالتالي ان تصنف الى الانواع التالية :

١ - البنوك حسب فعاليتها :

- بنوك الودائع:

وتنحصر فعالية هذه البنوك في الاعمال قصيرة الاجل، في حين تترك الاعمال ذات الاجل المتوسط والطويل الى غيرها من البنوك . وهذه البنوك تتميز باتصالها بجمهور كبير من الناس وهم المدخرون الماديون وتلقى منهم ودائع تحت الطلب او لمدة لا تتجاوز المنتين .

- بنوك الاعمال:-

وهي تلك البنوك التي توظف اموالها في المشاريع التجارية والصناعية عن طريق حيازة اسهم واسناد القرض التي تصدرها هذه المشاريع والاشراف على ادارتها ، وقد ساهمت هذه البنوك في خلق النهضة الصناعية في معظم الدول، ومن الجدير بالذكر ان هناك شيئا على هذه البنوك بعدم الاستثمار في هذه المشاريع الا من اموالها الخاصة بها او من الودائع التي تتلقاها لاجل لا يقل عن سنتين .

ب - انواع البنوك حسب تمويلها :

- البنوك ذات الفروع المتعددة :

وتشمل فعالية هذه البنوك عدة مناطق وتلقى القسمة الاكبر من الودائع .

- البنوك الاقليمية :
وهي البنوك التي تنحصر فعاليتها في حدود منطقة جغرافية معينة .
- البنوك المحلية :
وهي البنوك التي تنحصر فعاليتها في مدينة واحدة او مركز واحد .
- ج - انواع البنوك حسب صنفها :
 - البنوك الوطنية :
وهي التي يكون رأسمالها وادارتها وطنية .
 - البنوك الاجنبية :
وهي البنوك المؤسسة في بلاد اجنبية وافتتحت لها فروعاً في دول اخرى .
- د - انواع البنوك حسب طبيعة عملها :
 - البنوك التجارية :
وهي البنوك التي تمارس الاعمال التجارية العادية من ودائع ومنح قروض وخصم اوراق تجارية ، وتتميز هذه البنوك بشكل رئيسي مقارنة بغيرها من البنوك من ناحية قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية .
 - البنوك الصناعية :
وتختص هذه البنوك بتقديم الاعتمادات والمساعدات للمشاريع الصناعية .
 - البنوك الزراعية :
وتختص بتقديم الاعتمادات والمساعدات للمشاريع الزراعية .
 - البنوك العقارية :
وتختص هذه البنوك بتقديم القروض الى المشاريع الانشائية .

٣/٤ تعريف البنك (ماهو البنك):

لا يوجد تعريف محدد للبنك لكون فكرة البنك مستمدة من فكرة الاعمال البنكية التي يقوم بها ، ويتضمن عادة تعريف البنك ذكر الحد الأدنى من الخصائص التي ان توفرت تعتبر المؤسسة التي تمارسها بنكا ، ومنها على سبيل المثال قبول ودائع العملاء النقدية وتحصيل الشيكات المستحقة لهم وايداع حصيلتها في حساباتهم ووفاء الشيكات والاوامر الصادرة من العملاء على حساباتهم وفتح الحسابات الجارية وكذلك توظيف الاموال المتاحة للبنك (في معظمها) على شكل قروض وسلف وكمبيالات مضمومة وجاري مدين وما شابه ، وهو ما يسمى بالتسليف المصرفي، كما يوظف البنك جزءا من هذه الاموال على شكل استثمارات وموجودات أخرى ... الخ.

عرف قانون البنوك الصادر في الاردن رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١ البنوك المرخصة على انها (الشركات التي رخص لها بتعاطي الاعمال المصرفية وتقديم الخدمات للجمهور ولا سيما قبول الودائع والحسابات الجارية" ، كما اورد القانون نفسه تعريفا لعبارة الاعمال المصرفية على انها (جميع الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الاخرى للبنك في الاستثمار كليا او جزئيا بالاقتراض او باية طريقة اخرى يسمح بها القانون) (٢٧م:٢).

وقد عرف عبد الله (١٢:٤-١٣) البنوك التجارية ايضا على انها (تلك البنوك التي تعتمد على ودائع الافراد والهيئات بانواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو لاشعار، واعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في القروض والسلف وتحصيل الأوراق التجارية وخصمها أو التسليف بضمائنها، وشراء وبيع الأوراق المالية، فضلا عن اصدار الكفالات وفتح الاعتمادات وغيرها

من الخدمات المصرفية) ... أما العصار وآخرون فقد عرفوا البنوك التجارية (١٧:٢) ايضاً على انها تلك البنوك التي تمارس الاعمال التجارية العادية من ودائع ومنح قروض وخصم أوراق تجارية، وتتميز عن غيرها من البنوك بقبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية .

كما ويعرف غياشي (٥٩:٣٠) البنك التجاري على انه " هو تلك المؤسسة المالية التي تستمد مواردها المالية لاجال قصيرة لا تتعدى سنة وتستخدمها في استثمارات قصيرة الاجل لا تتعدى سنة ايضاً " ... هذا يعني بان النشاط الرئيسي للبنك التجاري يتمثل في استلام الودائع لديه من الافراد وردها اليهم عند الطلب او بعد اخطار سابق او في تاريخ معين ، كما يتمثل الاستثمار الرئيسي للبنك التجاري ايضاً في منح هذه الودائع على شكل قروض قصيرة الاجل والاستفادة من فرق سعر الفائدة .. والى جانب هاتين الوظيفتين الرئيسيتين للبنك التجاري يقوم ايضاً بتقديم خدمات مساعدة لعملائه من مودعين ومقترضين ، ومن بين هذه الخدمات شراء وبيع وحفظ الاوراق المالية وفتح الاعتمادات المستندية وخصم الاوراق التجارية وغير ذلك .

يتضح من التعاريف السابقة للبنك بان أي تعريف لا يخلو أبداً من ذكر الوظائف التقليدية للبنك، والمتمثلة بقبول الودائع من العملاء واعادة توظيف الجزء الأكبر منها على شكل تسهيلات مصرفية يتم تقديمها للعملاء... الا أنه مع اتساع أعمال البنوك، فقد تطورت وظائف البنك لتشمل ايضاً تقديم خدمات مصرفية للمجتمع ومنها على سبيل المثال: الاعتمادات المستندية، بوالص التحصيل، الكفالات، الحوالات، الشيكات السياحية، الخدمات الاستشارية وتأجير الصناديق الحديدية... الخ. كما ويتضح ايضاً بان البنوك التجارية تستمد مواردها من مصادر قصيرة الاجل وتستخدمها في استثمارات قصيرة الاجل ايضاً .

٣/٥ وظائف البنوك التجارية :

يمكن تقسيم وظائف البنوك التجارية الى نوعين هما (٢:٢١) :-

- أ- وظائف تقليدية .
- ب- وظائف حديثة .

وفيما يلي شرح موجز حول هذه الوظائف:

أ- الوظائف التقليدية للبنوك التجارية :-

- ١- قبول الودائع بمختلف اشكالها والتي تتألف من الودائع لاجل، وتحت الطلب (الحساب الجاري) وخاضعة لاشعار .
- ٢- منح قروض للعملاء واستثمارات متعددة مستثمرة وفق اسس الربحية والسيولة والضمان .

ب- الوظائف الحديثة للبنوك التجارية :-

مع اتساع اعمال البنوك التجارية تطورت وظائف البنك من مجرد وسيط لتجميع الاموال واقراضها لتشمل ايضا تادية خدمات مصرفية للمجتمع وتمويل المشاريع التنموية ... وفيما يلي موجزا لاهم الوظائف الحديثة للبنوك التجارية على سبيل المثال لا الحصر .

- ١- تحصيل وخصم الاوراق التجارية لصالح العملاء .
- ٢- فتح الاعتمادات المستندية والتعامل مع بوالص التحصيل .
- ٣- اصدار الكفالات المصرفية .
- ٤- شراء وبيع العملات وكذلك الشيكات الاجنبية .
- ٥- تقديم خدمات الصراف الالي Auto Bank .
- ٦- ادارة اعمال وممتلكات العملاء .

- ٧- اصدار الشيكات السياحية .
- ٨- تحويل العملة للخارج .
- ٩- تقديم خدمات استشارية للعملاء .
- ١٠- تمويل المشاريع التنموية والمشاريع السكنية .
- ١١- شراء وبيع الاوراق المالية والمعادن من ذهب وفضة وكذلك العملات الاجنبية لصالح العملاء .
- ١٢- تقديم خدمات البطاقة الائتمانية CREDIT CARD .
- ١٣- تاجير الصناديق الحديدية .
- ١٤- تقديم خدمات الكمبيوتر للعملاء حسب الطلب .

يلاحظ مما سبق ان نشاط البنوك التجارية تطور على مستوى عالمي فقد اصبحت البنوك التجارية تلعب دورا هاما وبارزا، وخاصة في خدمة التجارة الدولية (الاعتمادات المستندية ، بوالص التحصيل والحوالات) .

٣/٦ خلق النقود لدى البنوك التجارية MONEY CREATION :

يقصد بخلق النقود (٤٩:٢) لدى البنوك التجارية بقدرته البنك التجاري على تقديم قروض للجماهير من ودائع لا وجود لها لدى البنك ، وانما تخلق هذه الودائع على شكل حسابات جارية .

٣/٦/١ خلق النقود في حالة البنوك مجتمعة كبنك واحد له عدة فروع :

يتحقق ذلك من خلال ان العملاء لا يسحبون ودائعهم كلها دفعة واحدة ، وان ما يسحب منها يقل بكثير عما لدى البنك من ودائع في الظروف العادية ، علما بان ما يسحب من ودائع يمكن تغطيته بما يودع منها ، ونتيجة لذلك يتجمع جزءا كبيرا منها ويحتفظ البنك لديه بنسبة معينة تتراوح بين (١٠% - ٣٠%) منها لمواجهة طلبات الساحبين .

ولايضاح عملية خلق الودائع (او ما يسمى بالوديعة المشتقة) نفترض ما يلي :-

- ان كافة البنوك التجارية عبارة عن بنك واحد بفروع متعددة في البلد .
- يحتفظ البنك بنسبة (١٥%) كاحتياطي نقدي ويقوم باستثمار الباقي (٨٥%) على شكل قروض .
- ان جميع الناس لا يبقون اموالهم في البيوت، وانما يحتفظون بكل ما يملكون لدى البنك التجاري على شكل ودائع.
- ان القروض تمنح على شكل حسابات جارية او على شكل نقود يتم ايداعها في البنك.

يمكن ايجاد الوديعة المشتقة من خلال المعادلة التالية :-

الوديعة الاصلية

الوديعة المشتقة = _____ - الوديعة الاصلية

نسبة الاحتياطي النقدي

ولنفرض مثلا ان هناك وديعة قدرها (٢٠) الف دينار،
وبتطبيق المعادلة السابقة الذكر، فان الوديعة المشتقة تبلغ
(١١٣٣٣٣) دينار، وبإضافة اصل الوديعة (٢٠) الف دينار الى
الوديعة المشتقة يصبح المبلغ الذي استطاع البنك التعامل به
(١٣٣٣٣٣) دينار . وان البنك بهذه الحالة استطاع ان يخلق (٥,٧)
ضعف الوديعة الاصلية ، علما بان الوديعة المشتقة تزداد كلما
انخفضت نسبة الاحتياطي النقدي .

٣/٦/٢ خلق النقود في ظل وجود البنك منفردا :

ان المصرف منفردا ليست لديه القدرة على خلق (٥,٧) ضعف
الوديعة الاصلية حسب مثالنا السابق ، وذلك لان البنك عندما
يقترض مبلغ ل احد العملاء فانه يتوقع ان جزءا كبيرا من هذا
المبلغ سيذهب الى بنوك اخرى وان نسبة بسيطة فقط ستعود اليه،
وبالتالي فانه يلاحظ بان البنك منفردا اقل قدرة على خلق
الودائع ولنفترض نفس المثال السابق مع الاضافة الى ان
ما سيعود على البنك من وداائع (اي من ٨٥%) على شكل ايداع في
حسابات عملاء اخرين هو فقط (٢٠%).

يمكن ايجاد الوديعة المشتقة من خلال المعادلة التالية :-

الوديعة الاصلية x (نسبة ما سيعود للبنك) x (١- نسبة

الاحتياطي النقدي) =

الوديعة =

المشتقة (١- نسبة ما سيعود للبنك) x (١- نسبة الاحتياطي النقدي)

وبتطبيق هذه المعادلة على المثال السابق، فان الوديعة
المشتقة تبلغ (٤٠٩٦) دينار فقط، وهي تشكل ما نسبته (٣,٦%) من
الوديعة المشتقة مقارنة مع اعتبار حالة البنوك التجارية
مجتمعة كبنك واحد .

٣/٧ مصادر اموال البنك التجاري :

تقسم مصادر اموال البنك التجاري (٦٣:٢) الى قسمين رئيسيين هما:-

اولا : المصادر الداخلية :

ويعنى بها اموال البنك الخاصة والتي تتألف من

العناصر التالية :-

١- راس المال المدفوع :

وهو يمثل نسبة ضئيلة من اموال البنك نظرا لاعتماد

البنك على الودائع التجارية لديه في عمليات

الاستثمار بشكل رئيسي ... وقد حدد قانون البنوك

الاردني الحد الادنى لراس مال البنك التجاري ب (٥)

مليون دينار اردني مدفوعة بالكامل، كما اوجب ان

يكون البنك على شكل شركة مساهمة عامة .

٢- الارباح المحتجزة :

وتعتبر بمثابة جزء من حقوق المساهمين ،وهي تشمل ما

يلي :-

- الاحتياطي الاجباري (القانوني) :

حيث الزم القانون كل بنك مرخص باقتطاع نسبة

(١٠%) من ارباحه الصافية يخصص للاحتياطي

الاجباري حتى يساوي هذا الاحتياطي راس مال

البنك (٢٧:الفصل ٤، المادة ١٣) .

- الاحتياطي الاختياري:-

ويتم تكوينه بناء على موافقة الهيئة العامة

للبنك بناءا على اقتراح مجلس ادارته، حيث

اجاز قانون الشركات (٢٦:الفصل ١١، المادة ١٥)

اقتطاع ما لا يزيد عن (٢٠%) من الارباح الصافية
لحساب الاحتياطي الاختياري، وذلك لغراض تدعيم
المركز المالي للبنك وكسب ثقة المتعاملين ،
بالاضافة الى مواجهة اية خسائر طارئة تواجه
البنك زيادة على الاحتياطي القانوني .

- الاحتياطي العام :

وهو يعتبر بمثابة احتياطي اختياري، وذلك
لمواجهة اية خسائر طارئة يتعرض لها البنك
زيادة عن الاحتياطي القانوني والاختياري .

- المخصصات :

وتستخدم لغراض تعديل الاصل ليصبح ممثلاً لقيمته
الحقيقية مثل : مخصص الديون المشكوك فيها
ومخصص هبوط اسعار الاوراق المالية ... الخ .

- الارباح المدورة :

وهي الارباح غير الموزعة والتي يستطيع البنك
استعمالها في التوزيع على حملة الاسهم متى شاء .

ثانياً : المصادر الخارجية

وهي الاموال التي يحصل عليها البنك التجاري من خارج
امواله الخاصة، والتي تتألف من العناصر التالية :-
١- الودائع : وتعتبر من اهم المصادر الخارجية
للبنك، وتتألف من قسمين رئيسيين هما :

١- الودائع المحلية : وتتكون مما يلي :-

- الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)

: Current Accounts

يفتح هذا النوع من الحسابات بدون شرط او قيد، ويستطيع العميل ان يودع فيها باي وقت يشاء وان يسحب منها في حدود ما اودع ... علما بان هذا النوع من الحسابات لا يدفع البنك عليها فوائد، الا انه قد يدفع عليها فوائد تشجيعية بنسب تتراوح ما بين (١-٢%) .

- الودائع لاجل **Time Deposits** :

وهي الودائع التي تستحق بتاريخ معين ولا يجوز السحب منها الا بعد انقضاء الاجل المحدد لايداعها .. هذا وتتراوح الفائدة على هذه الودائع ما بين (٧ - ٨,٥%) حسب قيمة الوديعة والمدة .

- ودائع خاضعة لاشعار **Subject to Notice Deposits** :

وهي الودائع التي لا يجوز السحب منها الا بعد اخطار البنك بفترة زمنية متفق عليها كاسبوع او شهر مثلا ... هذا وتتراوح الفائدة المدفوعة على هذه الودائع ما بين (٦,٥ - ٨%) .

- حسابات التوفير **Saving Accounts** :

ويتميز هذا النوع من الحسابات باسمه يفتح لصغار المودعين، ويكون الهدف منها تشجيع المودعين على الايداع حيث ان البنك يدفع عليها فوائد تتراوح ما بين (٥,٥% - ٦,٥%) .

ب- الودائع الاجنبية وتتكون مما يلي :-

- وداائع غير المقيمين :-

وهي وداائع العملاء غير المقيمين في الاردن، ولكن لهم حسابات في البنوك الاردنية .

- وداائع البنوك من خارج الاردن :

وتستعمل هذه الودائع لتسهيل المعاملات المصرفية للبنوك المراسلة التي تحتفظ بمبالغ صغيرة نسبيا لها في البنوك الاردنية .

٢- البنك المركزي كمصدر خارجي للتمويل :-

وهي الاموال التي يقدمها البنك المركزي للبنك في حالة حاجته الى السيولة، وذلك على اعتبار ان البنك المركزي يعتبر بنك البنوك ... وتأخذ هذه الاموال الاشكال التالية :-

- القروض والسلف : وتستخدم لتلبية حاجات

السيولة للبنك.

- اعادة الحسم : وذلك من خلال اعادة خصم

الاوراق التجارية للبنوك مقابل فائدة معينة .

٣- القروض من البنوك الاخرى:

وذلك من خلال اقتراض البنوك من بعضها البعض ويعتبر هذا المصدر غير مرغوب به من قبل البنوك نظرا لانه قد يشير الى وجود ضعف مالي للبنك المقترض، وبالتالي تحجم البنوك عن هذا المصدر وتلجأ الى الاقتراض من البنك المركزي .

٣/٨ اسس تشغيل موارد البنك التجاري

هناك اسس واعتبارات (٧٣:٢) ياخذها البنك التجاري بعين الاعتبار عند قيامه بتوظيف امواله، وذلك حتى لا تتعرض استثمارات الى مخاطر تعود بالخسائر على البنك، وهذه الاسس والاعتبارات هي :-

اولا : الربحية PROFITABILITY :

تهدف البنوك التجارية الى تحقيق ارباح مناسبة لغراض زيادة اموال المساهمين وكذلك توزيع ارباح عليهم، وذلك من خلال اقتطاع جزء من الارباح على شكل احتياطييات اجبارية واختيارية وارباح مدورة الخ... مما يؤدي بالتالي الى زيادة اموال المساهمين، بالاضافة الى توزيع ارباح على المساهمين في نهاية العام، ويستطيع البنك ان يحقق ارباحا من خلال ما يلي على سبيل المثال :

- ١- توظيف الاموال في استثمارات متعددة لغراض توزيع المخاطر، وبالتالي اذا تعرضت احدى الاستثمارات الى خسارة فانها تعوض من قبل استثمار آخر .
- ٢- تخفيض النفقات .
- ٣- زيادة الاموال المستثمرة في الاصول المنتجة للايرادات.
- ٤- توسيع مجال الخدمات المصرفية من اعتمادات وكفالات... الخ .
- ٥- زيادة الودائع لدى البنك، وبالتالي زيادة هامش الفائدة لديه (الفائدة المقبوضة - الفائدة المدفوعة) .

ثانياً: السيولة LIQUIDITY :

السيولة لدى البنك تعني ان يحتفظ البنك بنسبة من الموجودات السائلة لديه، وذلك لمقابلة سحبيات العملاء المفاجئة ... هذا وتعتمد نسبة السيولة التي تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها على شكل نقود جاهزة في خزائنها على النقاط التالية :-

- درجة ثبات الودائع:

فكلما كانت الودائع قصيرة الاجل كلما اضطر البنك لان يوفر سيولة اعلى لمواجهة طلبات العملاء، في حين تقل السيولة كلما كانت الودائع طويلة الاجل .

- سيولة العملية الائتمانية :

فكلما كانت فترة الائتمان اطول كلما اضطر البنك الى توفير سيولة اكثر وبالعكس ... هذا وتعتمد سرعة وسهولة تحويل العملية الائتمانية الى نقود جاهزة على مدة القرض وقدرة العميل على السداد . هذا وقد حدد البنك المركزي الاردني نسبة السيولة الواجب الاحتفاظ بها لدى البنوك ب (٣٠%) (٢٧): الفصل ٥، المادة ١٧-أ و ١٧-ب) من حجم ودائعه بمختلف انواعها، وتتكون هذه الموجودات السائلة مما يلي :-

- المسكوكات واوراق النقد الاردنية، بالاضافة الى الارصدة الاخرى المحتفظ بها لدى البنك المركزي .
- الاحتياطات المحتفظ بها لدى البنك المركزي ... حيث الزم البنوك بايداع ما نسبته (١٥%) من الودائع لاجل وودائع تحت الطلب كاحتياطي نقدي لدى البنك المركزي.
- صافي الارصدة لدى البنوك الاخرى في الاردن وخارج الاردن، وهي تساوي مجموع ودائع البنك لدى البنوك

داخل المملكة وخارجها مطروحا منها مجموع ما لدى البنك من ودائع للبنوك الأخرى سواء كانت هذه البنوك داخل المملكة أو خارجها .

- السندات الحكومية .

- السندات المالية الأجنبية القابلة للتداول .

- الكمبيالات التجارية وغيرها .

ولنفرض مثلا ان احد البنوك التجارية العاملة في

الأردن لديه ودائع بقيمة (١٠٠) مليون دينار ، فان حجم

الموجودات السائلة الواجب الاحتفاظ بها بموجب تعليمات

البنك المركزي يجب ان لا تقل عن (٣٠) مليون دينار .

هذا ومن الجدير بالقول ان القيود القانونية على السيولة

المطبقة على البنوك التجارية في الأردن هي كما يلي :

١ - السيولة القانونية ٠٠٠٠ الحد الأدنى للسيولة

(٣٠٪) (٦:٣٢) .

٢ - الاحتياطي النقدي ٠٠٠٠٠ تبلغ النسبة (١٥٪) على جميع

انواع الودائع بالدينار الأردني (٣١) .

٣ - نسبة التسهيلات / ودائع العملاء بالدينار ٠٠٠ لا

تتجاوز (٩٠٪) ٠٠٠ علما بان استثمارات البنك في اسناد

القروض والاسهم اعتبرت ضمن التسهيلات (٣٢) .

٤ - نسبة التسهيلات / الودائع ... لا تتجاوز ٧٠٪ (٦:٣٢) .

٥ - التسهيلات (تشمل اسناد القروض والاسهم) لا تتجاوز

عشرة اضعاف حقوق المساهمين (٣٢) . * ١

* الغي هذا القيد وتم الاستعاضة عنه بعدم تجاوز البنوك

لمعيار كفاية رأس المال مع ابقاء القيود الأخرى قائمة

كما هي، وذلك اعتبارا من مطلع عام ١٩٩٤ ... (الرأي،

١٩٩٤/١/٥) .

٦ - رأس المال الى الودائع ٠٠٠ الحد الأدنى (٧,٥%)
(٣٦:٦).

٧ - معيار كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بانل ...
وبموجب هذا المعيار تم تحديد الحد الأدنى لنسبة رأس
المال الاجمالي/ الموجودات والبنود خارج الميزانية
الخطرة مرجحة ب (٨%).

لا بد من القول عند الحديث عن السيولة والربحية ان هذان
هدفان متلازمان ومتعارضان في نفس الوقت (٣٣) . فالسيولة ضرورية
لتفادي خطر الافلاس والتصفية، والربحية ضرورية للنمو والاستمرار
في العمل، اما التعارض فشاشر من حيث أن تحقيق المزيد من
احدهما سيكون على حساب الاخر، فتحقيق المزيد من السيولة يتطلب
المزيد من توظيف الاموال في الموجودات السائلة (النقد وشبهه
النقد)، بينما تحقيق المزيد من الربحية يتطلب الابتعاد الاكثر
عن توظيف الاموال في الموجودات السائلة، وذلك بساعتبار ان
الايراد الناتج عن الموجودات السائلة اقل منه عن الموجودات غير
السائلة بحكم عامل المخاطرة RISK FACTOR ٠٠٠ وعند التحدث عن
البنوك التجارية فان التعارض بين السيولة والربحية يظهر من
خلال التعارض بين مصالح مجموعتين وهم حملة الاسهم والمودعين
٠٠٠ فالمساهمون يتطلعون الى ربحية عالية وهم ميالون الى
التضحية بقليل من السيولة، في حين ان المودعون والمقرضون
يتطلعون الى الامان، لذا فهم ميالون الى مزيد من السيولة،
وهذا يعني التضحية ببعض الارباح ٠٠٠ وبسبب هذا التعارض
الواضح في المصالح فان على ادارة البنك ان تسعى الى الموازنة
بين السيولة والربحية بشكل مناسب .

ثالثا : الثقة والضمان SECURITY :

هذا يعني ان يتوَقَّر للمقرض الممنوع سجاج من الامان
يعطي الثقة للبنك بان الاموال التي اقرضها سيتم استرجاعها

في وقتها المحدد مضافا اليها الفائدة المتحققة من عملية الاقراض . لذا فان البنك يباخذ كامل احتياطياته عند منح القروض خوفا من الوقوع في مشاكل القروض الهالكة ومن هذه الاحتياطيات ما يلي (٧٧:٢) :

- التاكيد من قدرة طالب القرض على السوفياء بالتزاماته وتعهداته ، وذلك من خلال التاكيد من سمعته وحسن معاملته مع البنك خلال الشئرة السابقة .
- التاكيد من القدرة المالية للعميل (الملاءة) .
- التاكيد من الغرض من القرض وأوجه انفاقه .
- الحصول على ضمانات من طالب القرض سواء ا كانت ضمانات شخصية او عينية .

رابعاً : القوانين والانظمة والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي :-

فالبنوك ليست حرة في توظيف اموالها ، بل يوجد تعليمات من الجهات الرسمية ممثلة بالبنك المركزي تهدف الى المحافظة على موجودات واموال البنك والمودعين والمستثمرين على السواء ، وتنظم السياسة السنقيدية في البلد ، وتراعي خطط التنمية الاقتصادية ، وعلى البنك ان يتقيد بهذه القوانين والانظمة السارية .

خامساً : المشاركة في تمويل خطط التنمية الاجتماعية :

حيث ان الامل معقود على البنوك التجارية الاردنية (٧:١١٩) ان تولي اهتماما بمشاريع التنمية وان تاخذ زمام المبادرة في المساهمة بهذه المشاريع سواء ا كان ذلك بشكل غير مباشر بالاقراض ام بشكل مباشر بالانشاء ، خاصة وان البنك المركزي سيدعم ذلك من خلال تقديم تسهيلات خاصة

للبنوك التي ستساهم في هذه المشاريع علما بان معظم مشاريع التنمية تتميز بانها مشاريع طويلة الاجل بطيئة المردود ، وهذا يتناقض مع اتجاه البنوك التجارية الأردنية في نهجها لنظرية المدرسة الانجليزية .

مما تقدم نلاحظ ان اسس توظيف الاموال متشابكة ومتناقضة ، فتركيز البنك على الربحية دون الاخذ بعين الاعتبار موضوع السيولة فكانما يساهم في نهايته ، وتركيز البنك على السيولة مع اهمال الربحية يعتبر امر غير منطقي لان النقد في الصناديق لا يعطي ربحا ، كما ان التشدد في الضمانات يعطي الضمان لاسترجاع القروض ولكنه يقلل من عملاء البنك ، في حين ان التساهل في الضمانات يعرض اموال البنك للخطر ويوقع البنك في مشاكل الديون الهالكة ، أما المساهمة في مشاريع التنمية والتي تتصف بحالبيتها بطول اجلها وبطاء مردودها فانه سيقبل من سيولة البنك وربحيته ايضا ، ولكن هذا يظل افضل بكثير من تكديس الاموال دون حدود لدى البنك ، كما انه يساعد ايضا على ازدهار الاقتصاد ونموه ايضا ١٠٠٠ الا ان المساهمة في هذه المشاريع يجب ان تكون ضمن حدود مناسبة .

واخيراً فان الادارة الحكيمة هي التي تحرص على الموازنة بين هذه الاسس المتضاربة بشكل مناسب .

٣/٩ التوظيفات النقدية لموارد البنك:

ان جانب الموجودات في الميزانية العمومية للبنك يعتبر مجالات استخدام او توظيف البنك لموارده المالية الواردة بجانب الخصوم في الميزانية العمومية .

فيما يلي تصنيف موجودات البنك حسب درجات السيولة (٩:٨١) :

المجموعة الاولى :

وهي مجموعة الاصول ذات السيولة التامة CASH والتي يطلق عليها خط الدفاع الاول في مواجهة طلبات العملاء، وتشمل هذه المجموعة الاصول التالية : -

١ - نقد في الصندوق: وتستخدم لغراض مواجهة حركة سحبيات العملاء .

٢ - ارصدة لدى البنوك الاخرى : وتشتمل بالارصدة التي يتم الاحتفاظ بها لدى البنوك الاخرى وهي :

- ارصدة لدى البنك المركزي :

وذلك وفق متطلبات الاحتياطي النقدي، علما بان هذه الارصدة لا يدفع عليها فوائد، في حين ان ما يزيد عن النسبة المقررة للاحتياطي يدفع عليه فائدة بسيطة .

- ارصدة لدى البنوك المحلية :

وتستخدم هذه الارصدة لغراض تسهيل عملية التبادل المصرفي فيما بين البنوك ، وتعتبر هذه الارصدة من النقد الجاهز .

- ارصدة لدى البنوك الاجنبية :

وتستخدم لغراض تسهيل التعامل بالسنسنة الاجنبي والاوراق المالية والتجارية والاجنبية .

المجموعة الثانية :

يمكن تصنيف هذه المجموعة الى ما يلي :-

١- مجموعة الاصول شبه النقدية Near Money :

ويقصد بها الاوراق المالية المتداولة التي يستطيع البنك التصرف بها وقت يشاء ، كما يندرج تحت هذه المجموعة ايضا مايلي :-

- الارصدة المستحقة على البنوك المحلية والاجنبية .

- القروض القابلة للاستدعاء (CALL MONEY) (*١) .

٢- مجموعة الاوراق المالية الحكومية :

وتتمثل في اذونات الخزينة والسندات الحكومية ، حيث تقبل البنوك التجارية على شرائها نظرا لسيولتها المرتفعة .

٣- الكمبيالات المخصومة :

وتتمثل في الاوراق التجارية التي تخصمها البنوك لعملائها حيث تتضمن عملية الخصم قيام البنك بعملية اقراض قصيرة الاجل ، حيث يدفع البنك مقابل الورقة المخصومة اقل من قيمتها الاسمية ، والفرق يعتبر فائدة للبنك عن المبلغ المدفوع والذي يعتبر بمثابة قرض قصير الاجل .

هذا وبالإضافة الى كون الاوراق التجارية تعتبر استثمار قصير الاجل فان البنك يستطيع ايضا اعادة خصم هذه الاوراق لدى البنك المركزي اذا احتاج الى سيولة نقدية ، وفي

*١ وهي قروض قصيرة الاجل تمنحها البنوك التجارية عادة الى

ما يعرف ب (بيوت الخصم) على ان تردها الى السيبنك بعد

طلبها بوقت لا يتجاوز اليوم اواليومين ، علما بان هذا

النوع من القروض منتشر في الولايات المتحدة الامريكية .

العادة يكون سعر اعادة الخصم اقل من سعر الخصم لدى البنوك التجارية .

٤- القروض والسلف والسجاري مدين **Loans, Advances and Overdraft** :

وتعتبر بمثابة ائتمان قصير الاجل لتمويل النشاط التجاري لقطاعي الاعمال والتجارة ، وذلك لتلبية احتياجات الاصول والخصوم قصيرة الاجل ... هذا وتعتبر القروض والسلف والسجاري مدين من اهم اشكال توظيفات البنك التجاري من حيث الحجم .

ومن الجدير بالذكر انه وعلى الرغم من ان البنك يحاول ان يحصل على ضمانات اكيده عند منح هذه التسهيلات، الا ان هناك جزء من هذه التسهيلات لا يمكن استعادته وبالتالي يعتبر ديون هالكة (BAD LOANS) .

المجموعة الثالثة

وتتمثل هذه المجموعة باستثمارات البنك التجاري والتي تهدف الى تحقيق الربح بالدرجة الاولى .
هناك مدرستان في العالم تحددان كيفية الاستثمار وهما :

١- المدرسة الانجليزية :

يفضل انصار هذه المدرسة ان تستثمر البنوك التجارية اموالها في القروض التجارية قصيرة الاجل وفي الاصول التي يمكن تحويلها الى نقد بسهولة وبدون خسائر، وهذا ما يعرف بنظرية القرض التجاري **The Commercial Loan Theory** ، كما يرى انصار هذه المدرسة ان يبتعد البنك التجاري عن تمويل الاستثمارات الصناعية طويلة الاجل .

هذا ويبني انصار المدرسة الانجليزية نظريتهم على امرين اساسيين هما (٧:١٢١):

- ٢- ان البنك يتلقى موارده من مصادر قصيرة الاجل .
- ب- من غير المناسب ان يجمد البنك موارده في استثمارات طويلة الاجل حتى لا تتعرض سيولته للخطر .
- ويضيف انصار هذه المدرسة الى انه اذا لجأ البنك الى بيع الأوراق التجارية والمالية التي يستثمر فيها امواله في اوقات الكساد والعسر المالي، فانه غالباً ما سيتعرض الى خسارة كبيرة بسبب هبوط قيمتها بشكل كبير .

٢ - المدرسة الالمانية :

ويرى انصار هذه المدرسة ان تقوم البنوك التجارية بأعمال بنوك الاستثمار، وان تعتمد بشكل كبير على البنوك المتخصصة في الاقراض الطويل الاجل والمتوسط في تمويل جزء من عملياتها الاستثمارية ... هذا وقد انتشرت سياسة البنوك الالمانية في السنوات الاخيرة لسببين هما :

- ١ - وفرة الاموال غير المستغلة بمبالغ تزيد عن حاجة التجارة .
- ب - نمو النظام المصرفي وازدياد التعاون والتضامن بين مؤسساته .
- ج - وقوف البنك المركزي على اهبة الاستعداد بمد يد العون لاي بنك يواجه صعوبات مالية .

وفي الاردن (٧:١٣٦) يحدد القانون الاستثمارات التي سمح للبنوك توظيف اموالها فيها ، وغالباً ما يحد من حرية البنك التجاري في الاستثمار في العقارات والاراضي الا بحدود حاجته الضرورية فقط وبما يسهل للبنك ممارسة اعماله المصرفية . كما ويشترط القانون الاردني ان يتخلص البنك التجاري من العقارات

في حدود سنتين من انتقال ملكيتها له ، كما ويمنع القانون البنوك توظيف اموالها في مجال التجارة (٢٧:الفصل ٣، المادة ١١) وعادة لا تلجأ البنوك التجارية في الاردن الى الاستثمار في الاوراق المالية ذات الأجل الطويل او المتوسط، بل تركز على الاوراق التي تتوفر فيها السيولة والامان والربح .

وهكذا يتضح ان البنوك التجارية الاردنية تتبع المنهجية الانجليزية، حيث تفضل توظيف اموالها في القروض قصيرة الاجل او في اصول يمكن تسييلها بسهولة عند الحاجة الى السيولة النقدية .

٣/١٠ التوظيفات غير النقدية للبنك التجاري :

وتأخذ هذه التوظيفات (١٤٧:٧) شكل خدمات تقدم الى عملاء البنك تسهيلا لعمالهم، ومن أمثلتها الكفالات والتقبولات والاعتمادات المستندية .

اولا : الكفالات او خطابات الضمان **LETTERS OF GUARANTEE** :

تعرف الكفالة على انها صك يتعهد بمقتضاه البنك الذي اصدر الكفالة ان يدفع مبلغا لا يتجاوز حدا معيناً الى المستفيد خلال مدة محددة عند اول طلب، وذلك اذا اخل المكفول بشروط الاتفاق مع المستفيد .

وتعتبر الكفالات (١٤٧:٧) من التسهيلات المصرفية غير النقدية وغير المباشرة التي يصدرها البنك والتي تمثل التزاما عرضيا عليه . وهذه الالتزامات تظهر تحت بند الحسابات التي لها مقابل (الحسابات النظامية) طالما انها لم تصبح حقيقية، وتصبح هذه الالتزامات حقيقية عند اخلال المكفول بشروط الكفالة حيث يطلب من البنك دفع قيمة الكفالة .

وتنبع اهمية الكفالات في الحياة الاقتصادية من حيث انها تمنع تجميد راس المال، حيث يغني اصدارها عن ايداع اموال نقدية لدى السوزارات والمصالح وتجميدها فترات طويلة ، هذا بالإضافة الى كونها مصدر دخل للبنك .

ثانياً : الاعتمادات المستندية **DOCUMENTARY CREDITS** :

يعرف الاعتماد المستندي (١٥٠:٧) انه اية ترتيبات يصدرها البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب

عميله ووفقا لتعليماته ، حيث يتعهد البنك بموجبها بدفع مبلغ معين من المال خلال فترة محددة لامر المستفيد (البائع) مقابل قيام المستفيد بتنفيذ شروط وتعليمات معينة تتعلق بالبضاعة وتسليم مستندات مطابقة للشروط المبينة في خطاب الاعتماد .

هذا وتعتبر الاعتمادات المستندية بمثابة تسهيلات غير نقدية وغير مباشرة على البنك ، وتمثل التزاما عرضيا عليه يظهر تحت بند الحسابات النظامية . ومن الجدير بالذكر ان الاعتمادات المستندية تلعب دورا هاما في عملية تنشيط وتسهيل التجارة الدولية ، كما انها ذات اهمية لكافة الاطراف المشاركة في الاعتماد وهي على الشكل التالي : -

١ - بالنسبة للتاجر فإتاع الاعتماد :

- يكون على ثقة ان البضاعة ستكون مطابقة للمواصفات .
- مطابقة المستندات للشروط سيعفي التاجر من دفع الغرامات .
- عدم تجميد الاموال حيث يتم دفع قسيمة الاعتماد عند وصول البضاعة .

٢ - بالنسبة للمستفيد :

- ضمان عدم انسحاب المشتري .
- ضمان دفع قيمة البضاعة عند تقديم المستندات .
- يمكن الحصول على تسهيلات مصرفية لتجهيز البضاعة مقابل الاعتماد .

٣ - بالنسبة للبنوك :

- مصدر دخل ناتج عن العمولات المقبوضة .
- تشكل التأمينات المحتجزة مصدرا للاموال
- كما انها تساهم في زيادة سيولة البنك ...
- كما يستفيد البنك ايضا من عوائد تسويق
- ارصدة التأمينات ايضا .

ثالثا :

الكمبيالة المقبولة المكفولة في الاعتمادات
المستندية (السحوبات) :

وهو التزام يترتب على البنك نتيجة قيامه بتقديم ضمانته على السحوبات المتعلقة بالاعتمادات المستندية المؤجلة الدفع ، ويمكن تلخيص هذا النوع من المعاملات بأنه نتيجة الثقة المتبادلة بين المصدر والمستورد ، حيث يقوم المصدر بشحن بضاعة مقابل ان يفتح المستورد اعتمادا مستنديا ولا يقبض المصدر قيمة البضاعة فورا بل يرفق معها سحبا زمنيا تتراوح مدته بين ٩٠ - ١٨٠ يوم ، ويرسل هذا السحب الى المستورد بواسطة البنك مع باقي المستندات وتمسلم اليه المستندات مقابل التوقيع على السحب ، ويكون هذا السحب مقبولا ومضمونا للسداد في تاريخ الاستحقاق من قبل البنك .

اهمية السحوبات للمستورد :

توفير السيولة اللازمة للمستورد وتمكنه من سحب بضاعته وبيعها ولا تسدد القيمة الى المصدر الا عند استحقاق السحب .

خطورة السحوبات على البنك :

تنحصر خطورة السحوبات في حالة عدم قيام

المستورد بدفع قيمة السحب المكفول من البنك بتاريخ الاستحقاق، حيث يترتب على البنك دفع القيمة دون جدال ولهذا فإن هذا النوع من التسهيلات لا يعطي إلا للعملاء الممتازين (أهل الثقة) بعد دراسة دقيقة لوضعهم .

٤/١ تعريف التسهيلات المصرفية :

من احدى تعاريف البنك القريبة من موضوع التسهيلات وهو ان البنك عبارة عن مكان يلتقي فيه عرض الاموال والمطلب عليها ، اي تتجمع فيه اموال المودعين ليعاد اقراضها ضمن قواعد وانظمة وتعليقات . ومن هنا تبرز اهمية وظيفة التسهيلات والتي تعتبر بمثابة عملية تسويق للنقد .

وتعتبر وظيفة التسهيلات من اهم واخطر وظائف البنك اذ تعتمد عليها سلامة موجوداته وصحة مركزه المالي .

ونظرا لاهمية وخطورة هذه الوظيفة ، فان دور موظفي التسهيلات لا يقف عند حد منحها ، بل عليهم واجب مستمر من المتابعة والملاحظة ودراسة السوق والاضاع التجارية والاقتصادية وملاحظة الاشارات السلبية والايجابية ومراقبة اوضاع العملاء بصفة مستمرة ، وذلك كله بهدف الوصول الى تقييم ادق لاضاع العملاء ، وتجنب البنك المخاطر قبل اوانها ، او على الاقل تقليل المخاطر الى اقل حد ممكن (٣:٣٢) .

فالتسهيلات المصرفية اذا ليست عملا اجرائيا ينتهي بانتهاء تنفيذ الاجراء ، بل هي عبارة عن عملية متكاملة من موظفي التسهيلات وادارات الفروع ومسؤولي الادارة العامة تهدف الى جمع معلومات وبأدق التفاصيل الممكنة وتبويبها ودراستها وتحليلها وربط هذه المعلومات مع بعضها البعض لاتخاذ القرار المناسب الذي يحقق اهداف الربحية والنمو والاستقرار وسلامة موجودات البنك ، ويتتبع استمرار هذه الاهداف المتتابعة والرقابة المستمرة الشاملة من قبل جميع المستويات الادارية والتنفيذية في الفروع والادارة .

٤/٢ الخطوات الاولى لمنح التسهيلات المصرفية :

١ - يجتمع العميل (طالب التسهيلات المصرفية) مع موظف

التسهيلات ويقدم شرحا عن الامور التالية : -

- نوع عمله وموقع محله ونوعية النشاط الذي يزاوله .

- هل يعمل بمفرده ام انه مدير لشركة ما . . . وما

هو الشكل القانوني للشركة (مساهمة عامة

محدودة ، مساهمة خصوصية ، تضامن ١٠٠٠) .

- مقدار راس المال والبنوك التي يتعامل معها .

- الاعمال المصرفية الجانبية التي سيقدمها للبنك .

- ماهي التسهيلات التي يطلبها من البنك .

٢ - اذا اقتنع موظف التسهيلات ان هناك مجالا لبحث الموضوع

يطلب من العميل ان يسجل ذلك على الورق ، ويقدم طلبا

رسميا بهذا المعنى الى البنك ، كما يطلب منه ارفاق

اوراق معينة (مثل الميزانية ، كشف حديث لحسابه لدى

البنك الذي يتعامل معه ، جدوى اقتصادية اذا كان

المشروع جديد ١٠٠٠٠ الخ) .

٣ - يتم تقديم الطلب الى مدير الفرع حيث يدرس الطلب

بعد ان يتم تجميع معلومات اخرى عن العميل من خلال

التجار الموثوقين في السوق ، بالاضافة الى معلومات

متعلقة بعلاقة العميل مع البنوك من خلال الاستعلام من

البنك المركزي ، وفي حالة اقتناع المدير يتم رفع

الطلب مع التوصيات اللازمة الى الادارة العامة للبنك

للحصول على الموافقة النهائية اذا لم تكن ضمن

صلاحيات المدير ، اما اذا كانت ضمن صلاحياته فانه

يوافق على منح التسهيلات مباشرة .

٤/٣ انواع التسهيلات :

يمكن تقسيم التسهيلات الى نوعين رئيسيين هما :

اولا : التسهيلات المباشرة (٣٤:١٠-١١):

وهي التسهيلات التي يلتزم بها البنك من خلال دفعها الى العميل نقدا او بقيدها لحسابه .

والتسهيلات المباشرة توضع تحت تصرف العملاء بالاشكال التالية : -

١ - الحساب الجاري مدين **Overdraft Account (٣٥:٣١-٣٦):**

وبموجب هذا الحساب يسمح البنك للعميل بالسحب من حساب يفتح باسمه ضمن حدود معينة ، وبعد ان يوقع العميل على عقد بينه وبين البنك يسمى بعقد الجاري مدين ، وذلك مقابل ضمانات معينة يتم الاتفاق عليها مسبقا لاغراض الحفاظ على حق البنك في استرداد امواله . ويظل الحساب الجاري مدين ساري المفعول لمدة سنة واحدة ، وعند انتهائها يطلب التسديد اذا رأى البنك ذلك ، او يتم الاتفاق على التجديد لمدة سنة اخرى بنفس الشروط والضمانات السابقة ، او بشروط وضمانات اضافية يطلبها البنك ورغم ان مفهوم الحساب الجاري مدين انه ائتمان قصير الاجل يمنح لتمويل الاغراض الطارئة للعميل ، الا انه من الناحية العملية يصبح شبه ما يكون بالتمويل الطويل الاجل .

وفي مجال الجاري مدين يتأكد البنك مما يلي : -

١- عدم تجاوز السقوف (الحدود) المقررة الا بموجب

موافقة خطية .

٢ - متابعة حركة الحساب وملاحظة اي نشاط غير عادي اثناء

فترة الاستغلال .

٣ - متابعة مستمرة للحسابات بميئة الحركة ومعرفة الاسباب

المؤدية لذلك .

- ٤ - استغلال الحساب للغرض الذي منح من اجله .
٥ - التحقق من ان السقف المقرر للعميل يتناسب مع حجم اعماله .

ب- الكمبيالات المخصومة Discounted Bills (٣٥-٤٠:٤٤) (١:٩٧):

وهي نوع من التسهيلات المباشرة التي يحصل عليها العميل من البنك ، حيث يقوم العميل باستبدال الكمبيالات التي لديه بنقد سائل من البنك ويكون بقيمة اقل من قيمة الكمبيالات عند الاستحقاق ، ويعتبر الفرق بمثابة عمولات وفوائد يقتطعها البنك ، ويصبح العميل ملتزما التزاما مباشرا تجاه البنك مقابل هذه العملية ، كما يصبح البنك امام مخاطرة واضحة نظرا لانه قام باعطاء المال اللازم من صندوقه .

هذا ومن البديهي ان البنوك لا تخضم الكمبيالات للعملاء بدون ضابط او ضمان . فعملية الخصم لا تتم الا بعد اتصالات عديدة بين التاجر والبنك ومقابل شروط وضمانات متعددة ، حيث يتم على ضوءها تحديد سقف (حد) معين للعميل يبطل ساري المفعول لمدة سنة ، والتوقيع على شروط معينة مع البنك . وفي مجال الكمبيالات المخصومة يقتضي من البنك التاكد

مما يلي : -

١ - عدم قبول كمبيالات المجاملة ، وهي التي يكون بها

المدين ليس مدينا حقيقا ، حيث انه قد يكون :

- صديق للعميل .

- موظف لدى العميل .

- تاجر اخر تم الاتفاق معه ليسحب كل منهما على

الاخر كمبيالات يجري خصمها لدى البنك .

٢ - ان لا تمنح الكمبيالات المخصومة الا للعملاء الذين

تقتضي طبيعة عملهم وجود كمبيالات تجارية بصفة شبه مستمرة .

٣ - أن تكون الكمبيالات المقدمة للخصم تجارية حقيقية موزعة الاستحقاق والمدينين .

٤ - أن تكون استحقاقات الاوراق التجارية المقدمة للخصم قصيرة الاجل .

٥ - ان لا تكون الكمبيالات المقدمة للخصم مزورة ، ويمكن ان يستدل على ذلك من خلال ما يلي :

- شخصية المدين وهمية لا وجود لها .

- شخصية المدين حقيقية ، ولكن لا تعلم بتنظيم

الكمبيالة حيث يكون التوقيع مزورا .

٦ - الاستعلام عن المدين في الكمبيالة ، والتأكد من انه شخص حقيقي ووليء ، كما يجري التأكد ايضا من وجود عنوان واضح للمدين .

٧ - تجنب خصم كمبيالات لمدين مقيم خارج المدينة التي يعمل بها الفرع ، الا بعد اجراء التحريات اللازمة .

ج - القروض والسلف (Loans and Advances) (٣٥:٣٨-٤٠):

وتعتبر السلف من التسهيلات المباشرة ، كما انها تعتبر بمثابة ائتمان قصير الاجل يمنح في الغالب لتلبية احتياجات الاصول والخصوم قصيرة الاجل وفي الحالات الطارئة للعميل ، اما القروض فتكون مدتها اطول نسبيا ومبالغها اكبر ... وفي هذا المجال يتأكد البنك مما يلي :

١- السلف والقروض تمنح في الحالات الطارئة للعملاء

الممنوحين تسهيلات (البنوك تعتمد حاليا هذا الاسلوب

من التسهيلات كسياسة استثمارية لتشغيل سيولتها

النقدية حيث تشجع العملاء على السلف والقروض بدلا من

الجاري مدين) .

- ٢ - ضرورة تغطية السلف والقروض بالضمانات المناسبة .
- ٣ - في حالة منح سلف وقروض لعملاء ليس لهم تسهيلات ، فيجب اجراء دراسة كاملة للعميل .
- ٤ - ان تكون مدة السلفة قصيرة الاجل قدر الامكان وان ترد على دفعات شهرية منتظمة .
- ٥ - عدم الموافقة على سلفة أو قرض لعميل ما دامت السلفة السابقة أو القرض غير مسدد .

د - عمليات المرابحة الاسلامية :

وبموجب هذه الطريقة يتم تمويل شراء البضائع والمواد بناء أعلى طلب العميل، ويتم تنظيم كمبيالات متساوية القيمة تتضمن قيمة التمويل مضافا اليه نسبة ربحية متفق عليها، وهي نسبة مقطوعة تعتمد على مدة التمويل وفترة السماح ومدى العلاقة بين العميل والبنك.

ثانيا : التسهيلات غير المباشرة (١٢:٣٤) :

وهي التسهيلات التي قد تصبح التزاما على البنك في فترة لاحقة اذا اخل العميل بالتزامه تجاه المستفيد .

تأخذ التسهيلات غير المباشرة الأشكال التالية : -

١ - الاعتمادات المستندية Documentary Credits (١٤٥:١-١٤٧) :

ويقتضي من البنك في هذا المجال مراعاة ما يلي :

- عدم فتح اعتمادات الا للعملاء الموثوقين الحريصين على الوفاء بالتزاماتهم ، اما العملاء الاخرين او الجدد فيمكن مطالبتهم بتأمين نقدي مرتفع قد يصل الى (١٠٠%) من قيمة الاعتماد .

- دراسة وضع العميل للتأكد من مدى قدرته على تسديد مستندات الاعتمادات عند وصولها وبدون تأخير .
 - عدم تجاوز الرسك (السقف) المحدد للعميل في الاعتمادات المستندية .
 - الحصول على تأمين نقدي من العميل .
- ٢ - الكفالات Guarantees (١:١٣١ - ١٣٢) (٤:١٥٦):

وتعتبر الكفالات بمثابة التزام غير مباشر على البنك ، الا انها تتحول الى التزام مباشر اذا تخلف العميل عن تعهده تجاه المستفيد من الكفالة ، حيث يتوجب على البنك دفع قيمتها عند المطالبة بها فوراً... وتظهر الخماورة هنا في حالة عدم قدرة العميل على الوفاء بقيمة الكفالة الى البنك، مما يؤدي الى حدوث خسارة على البنك كان يجب ان لا تحدث .

وهنا يقتضي من البنك مراعاة ما يلي: -

- عدم اصدار كفالات الا للعملاء الموثوقين ذوي السمعة والامكانيات الجيدة، اما العملاء الاخرين او الجدد فيمكن مطالبتهم بتأمين نقدي مرتفع قد يصل الى (١٠٠%) من قيمة الكفالة .
- عدم تجاوز السقف المحدد للعميل .
- الحصول على تأمين نقدي .
- بالنسبة للكفالات المتعلقة بحسن التنفيذ يجب التأكد من مدى قدرة العميل المالية والفنية على التنفيذ .
- بالنسبة للكفالات الممنوحة لغير المقيمين مقابل كفالات خارجية حيث يجري التأكد مما يلي : -
- ان تكون الكفالة صادرة عن بنوك ذات سمعة جيدة .
- الحصول على موافقة البنك المركزي الاردني

المسبقة على منح تسهيلات بضممان مثل هذه الكفالات.

- الحصول على تأمين نقدي من العميل .
 - عدم تجاوز السقف المحدد للعميل .
 - دراسة الكفالة بدقة .
 - التعرف على الوضع المالي للعميل .
 - التأكد فيما اذا كانت هناك قيود نقدية على التحويلات الخارجية من قبل دولة البنك مسبقاً
- الكفالة .

٣ - الكمبيالات المقبولة المكفولة Acceptances (٤:٢٠٣ - ٢٠٤):

وتنشأ نتيجة تقديم البنك كفالته على السحوبات المستندية المؤجلة الدفع او سحوبات البوالص المؤجلة التي يكفلها البنك، وتنحصر الخطورة على البنك في مجال الكمبيالات المقبولة المكفولة في حالة عدم قيام العميل بتسديد قيمة السحب في موعد استحقاقه، وبالتالي فان القيمة ستدفع من قبل البنك .

وفي هذا المجال يقتضي من البنك التأكد مما يلي: -

- الحصول على الضمانات المناسبة من العميل.
- تعطى فقط للعملاء الموثوقين الملتزمين .
- دراسة اوضاع العميل للتأكد من مدى قدرته على سداد السحب في ميعاد استحقاقه .
- استيفاء نسبة تأمين نقدي .

٤/٤ اجراءات دراسة ومنح التسهيلات:

هناك عدد من الاجراءات المطلوب اتباعها والمستندات الواجب

تقديمها للحصول على التسهيلات (٣٣:٣ - ٣٤) (٣٤:٣٤ - ٧٨) وهي :

١ - يتقدم العميل بطلب تسهيلات يتضمن النقاط التالية :

- نوع التسهيلات المطلوبة .
- طبيعة عمل العميل وحجم العمل لديه .
- الضمانات التي يمكن ان يقدمها مقابل التسهيلات التي يطلبها .

٢ - يرفق مع طلب التسهيلات الوثائق التالية :

- احدث ميزانية مصدقة من مدقق الحسابات ، وان تحذر ذلك يمكنه تقديم ميزانية من اعداده وسوقعة منه شريطة ان يتم التحقق من جميع الارقام الواردة بالميزانية المعدة من قبله ، حيث يمكن زيارة العميل واخذ فكرة عن البضاعة التي لديه ، كما يتم التحقق ايضا من رقم المدينين واوراق القبض .
- سند تسجيل المحل او الشركة .
- سجل تجاري حديث للشركات مع شهادة من مراقب الشركات بالمفوضين بالتوقيع .
- النظام الاساسي، والتقارير السنوية لعدة سنوات سابقة ان وجدت .
- رخصة مزاولة المهنة سارية المفعول .
- اذا كان العميل يعمل في مجال التجهيزات يسأل عن مسند ايضا ما يلي :

كشف تفصيلي بالاليات التي لديه ، كشف تفصيلي بالتعهدات قيد التنفيذ وكشف بأهم التجهيزات التي

نفذها العميل سابقا .

- اذا كان العميل يعمل في مجال الصناعة يطالب منه ايضا ما يلي :

دراسة الجدوى الاقتصادية ، مصادر تمويل المصنع ، المراحل التي قطعها المصنع والهيكل التنظيمي للمصنع .

- قد يقوم العميل طالب التسهيلات بارفاق كشف حديث لحسابه لدى البنك الذي يتعامل معه لكي يوضح حركة حساباته ونشاطاته للبنك الجديد الذي يود الحصول منه على التسهيلات المصرفية .

- اية مستندات اخرى تظهر اهميتها من خلال كل حالة على حدة .

٣ - اذا كان طلب العميل معقولا وواضعا تؤهله للحصول على التسهيلات المطلوبة ، يتم استكمال الطالب من قبل البنك بالاستعلام عنه من عدة جهات اهمها (٣٦:٥٨-٦٠) :

- مصادر داخلية (اقسام الفروع) :

حيث تقوم الاقسام المختلفة بالفرع (الودائع ، الكمبيوترات ، الكفالات ، الاعتمادات والبوالص ٠٠٠٠ الخ) بتقييم العميل من خلال تعامله السابق مع الفرع .

- مصادر مستمدة من العميل نفسه :

وذلك من خلال المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية للعميل ، بهدف التحقق من المعلومات التي اوردها على ارض الواقع ، حيث يجري الشركيين على الامور التالية : -

طبيعة العمل ، الغرض من التسهيلات ، الموقع ، صحة المعلومات المالية المقدمة ، التأكد ان طبيعة عمل

العميل تتطلب استيراد بضاعة مثلا، ملاحظة حركة البيع والشراء ومعلومات اخرى يمكن استنتاجها وملاحظتها .

- البنك المركزي (مركزية المخاطر) :

حيث يتم ارسال طلب استعلام عن العميل الى البنك المركزي، وذلك لاغراض معرفة البنوك التي يتعامل معها طالب التسهيلات، حيث يتم تحليل المعلومات الواردة فيها وربطها مع طلب العميل ، علما بان مركزية المخاطر تتضمن ما يلي : -

- حجم التسهيلات ونوعيتها الممنوحة للعميل من البنوك الاخرى .

- المستعمل (المستهل) من التسهيلات .

- الالتزامات غير المسددة على العميل .

- نشاط العميل في الاعتمادات ، الكفالات ، الخ .

ولدى تحليل المعلومات الواردة بمركزية المخاطر يتمكن موظف التسهيلات من استنتاج معلومات كثيرة اهمها : -

- هل التسهيلات الممنوحة من البنوك الاخرى تتناسب مع طبيعة عمل العميل او تزيد .

- الهدف من لجوء العميل لطالب تسهيلات من البنك في الوقت الذي ممنوح فيه تسهيلات من بنوك اخرى .

- تكوين فكرة عامة لاسلوب استغلال التسهيلات السنتسي طلبها او جزء منها .

- استعلام من مصادر اخرى منها :

- البنوك التي يتعامل معها .

- التجار في السوق .

- الغرفة التجارية .
- الصحف والمجلات .
- استعلام من الذين يتعامل معهم العميل .
- استعلام من القطاع الذي يعمل فيه العميل .

هذا ومن الجدير بالقول ان استمرارية الاستعلام عن العملاء ومتابعة تطور احوالهم واطرافهم المالية والتجارية تمكن البنك من اتخاذ القرارات المناسبة واتخاذ الاجراءات الضرورية لحفظ حقوق البنك في حالة تدهور وضع العميل .

٤ - دراسة اوضاع العميل المالية والتحليل المالي : -

حيث يتم الحصول على الوضع المالي للعميل، وذلك من خلال الميزانية المصدقة او البيان المالي المقدم من العميل، علما بان هذه الدراسة تنفيد في معرفة النقاط التالية : -

- قيمة كل من الكمبيالات المخضومة والكفالات والقبولات والاعتمادات لدى البنك او البنوك الاخرى .
 - تفاصيل الموجودات الثابتة للعميل .
 - تفاصيل الاسهم والسندات .
 - معلومات اخرى مثل راس المال والاحتياطيات ... الخ .
- كما يتم ايضا اجراء تحاليل مالي لوضع العميل (٣٧) (٣٦:٧٤-٧٥) (٣٨:٣٦-٥٣) وذلك لاغراض دراسة قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في المدى القصير، مما يمهد لاتخاذ القرار المناسب ، علما بان يتم اختيار المؤشرات المالية التي تلائم طبيعة عمل البنك كمقرض قصير الاجل، ومن هذه المؤشرات ما يلي : -

١ - مؤشرات السيولة :

وتفيد هي معرفة قدرة الشركة على مقابلة التزاماتها قصيرة الاجل من اصولها قصيرة الاجل، ومن هذه المؤشرات ما يلي :

- صافي راس المال العامل =
الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة
- نسبة التداول =
الموجودات المتداولة ÷ المطلوبات المتداولة
- نسبة السيولة السريعة =
موجودات نقدية وشبه نقدية ÷ مطلوبات متداولة

ب - مؤشرات النشاط :

وتفيد هي معرفة قدرة الشركة على خلق المبيعات وتحصيل الذمم المدينة وقدرتها على تصريف بضائعها، ومن اهم هذه النسب ما يلي :

صافي المبيعات الآجلة

$$\text{فترة تحصيل الذمم/يوم} = 360 \div \text{معدل الذمم المدينة}$$

معدل الذمم المدينة

(تكلفة المبيعات)

$$\text{عدد ايام بيع المخزون} = 360 \div \text{معدل بضاعة اخر المدة}$$

(معدل بضاعة اخر المدة)

ج - مؤشرات هيكل راس المال والمديونية :

وتقيس مدى مساهمة كل من المساهمين والدائنين

في تمويل موجودات الشركة، ومن اهم هذه النسب ما

يلي:-

$$\text{نسبة الديون الى حقوق الملكية} =$$

الديون قصيرة وطويلة الاجل ÷ حقوق الملكية

- نسبة الموجودات المتداولة الى اجمالي الديون =
الموجودات المتداولة ÷ اجمالي الديون
- نسبة الاصول الثابتة الى حقوق الملكية =
الاصول الثابتة ÷ حقوق الملكية
- د - مؤشرات الربحية :

وتفيد هذه النسب هي قياس قدرة الشركة على النمو والاستمرار والاستقرار، ومن اهم هذه النسب ما يلي:

- نسبة صافي الربح الى المبيعات.
- نسبة صافي الربح الى رأس المال.
- هـ - الضمانات المطلوب تقديمها من العميل :

ان اساس كل عملية تسهيلات هي الثقة بان الاموال التي يقرضها البنك سوف تعود اليه في الاجل المحدد، وهذا يعني ان البنك يوظف امواله مقابل ضمانات تحفظ حق البنك وتضمن استرداد امواله .

وفيما يلي انواع الضمانات (٩:٣٣-٣٦) (٢:٣٤-٣٥):

- ا - الكفالات الشخصية :
- لا تمنح تسهيلات بالكفالة الشخصية الا للمملاء الممتازين ذوي السمعة الممتازة والمعروفين جيدا في السوق ، علما بان البنك لا يوافق على الكفالة الشخصية الا في اضييق الحدود نظرا لخطورتها ولعدم وجود ضمان ملموس يحفظ حق البنك .
- ب - كفالة آخرين :

اذا وجد البنك ان امكانيات العميل محدودة ، فإنه يطالب ضمانات ملموسة اخرى بالإضافة الى كفالته الشخصية، وقد يقترح ان يكفله شخص اخر من الشجار

المعروفين جيدا في السوق، وبحيث يصبح هذا الكفيل ملتزما التزاما كاملا تجاه البنك، كما يصبح بالامكان مطالبته بالتسديد في المستقبل ان لزم الامر، وبعد ان يستنفذ البنك كافة الوسائل الممكنة للحصول على حقوقه من العميل (٣٥:٩).

ج - رهن الاسهم :

يمكن رهن الاسهم التي يملكها العميل لصالح البنك شريطة ان تكون اسهم شركة معروفة وذات وفر مالي حسن ... علما بان هذا الرهن يبقس قائما ولا يجري تحويله او نقله او فكه الا بموافقة البنك الخطية (٣٤:٩).

د - ايداع كمبيالات برسم التأمين (٣٤:٩) :

وهنا يودع العميل لدى البنك كمبيالات برسم التأمين ويجيرها باسم البنك بالعبارة التالية " وعنا لامر البنك x والقيمة وضعت تامينا مقابل تسهيلات مصرفية"، علما بان هذه الكمبيالات تكون تجارية ومسحوبة على تجار معتبرين ... هذا ويجري البنك موازنه مستمرة بين رصيد الكمبيالات المودعة برسم التأمين وبين الحد المطلوب من هذه الكمبيالات، والمفروض حزن قيمة التحصيل من هذه الكمبيالات لحين الحصول على كمبيالات جديدة من العميل حتى تبقى قيمة الكمبيالات تعادل ما هو مطلوب، وعلى موظف تسهيلات البنك ان يتأكد من ذلك باستمرار .

ه - حزن ودائع :

وهنا يتم حزن مبلغ معين من حساب العميل لاجل لدى الفرع او اي فرع اخر داخل البلد او خارجه مقابل

منحه تسهيلات مصرفية بنفس المبلغ (٣٦:٩) .

و - كفالة بنك اجنبي معتبر :

وهذه التسهيلات تمنح في العادة للشركات الاجنبية التي يوكل اليها تنفيذ مشاريع معينة في البلد ، ونظرا لان هذه الشركات غير معروفة للبنك الذي سيمنحها التسهيلات، لذا يطلب البنك منها احضار كفالة بنك اجنبي معتبر للتسهيلات التي تطلبها حتى يضمن البنك حقه بالسداد في التاريخ المحدد لاستحقاق التسهيلات .

ز - قد يكون الضمان مصاغا :

هناك عدد من الملاحظات في حالة كون الضمان مصاغا وهي (٣٤:٩) :

- البنك لا يشجع مثل هذه الضمانات .
- يتم تقدير المصاغ من قبل صائغ موشوق .
- يؤخذ موضوع تقلب الاسعار بعين الاعتبار .
- يتنازل العميل عن المصاغ ويفوض البنك بسحق التصرف بالمصاغ في حالة اخلاله بالتزامه تجاه البنك .

ح - الضمانات العقارية (٣٣-٣٤:٩) :

يلجأ العميل الى الضمان العقاري في حالة رفض البنك كفالة العميل الشخصية ، في الوقت الذي لم يتمكن فيه من الحصول على كفالة شخص اخر مليء ، هذا ويعتبر الرهن العقاري من اكثر الضمانات التي يقبلها البنك اذ انه يؤمن له حقوقه ، علما بان البنك لا يلجأ الى بيع العقار المرهون، الا عند الضرورة القصوى في الوقت الذي يصبح فيه العميل غير

قادر على سداد ما عليه من التزامات .
هناك عدد من الشروط التي يجب توفرها في العقار
المنوي رهنه وهي :

- يفضل ان يكون الرهن من الدرجة الاولى ٠٠٠بمعنى
آخران لا يكون العقار مرهونا لجهة اخرى او بنك
اخر ، لانه في حالة تعثر العميل وطرح العقار
للبيع ، فان اولوية الحصول على الثمن تكون
لصاحب حق الرهن الاول.

- ان لا يكون العقار المنوي رهنه مملوكا علس
الشيوع ... بمعنى ان لا يكون العقار حصة من
مجموعة حصص ، ويفضل ان يكون الرهن كاملا لجميع
الحصص .

- ان تزيد قيمة الرهن كحد ادنى (٢٥%) عن قيمة
التسهيلات .

- ان لا يكون العقار المنوي رهنه بعقيدا عن
العمران .

- يجب تقدير العقار من قبل خبير عقاري معتمد .
- ان يكون العقار المرهون مؤمن عليه لصالح البنك .

٦ - عوامل اخرى تؤخذ بعين الاعتبار اهمها ما يلي (٣:٣٥-٣٦):

١ - معرفة الغرض من التسهيلات فمثلا : -

- يجري تجنب منح تسهيلات لاغراض شراء اصول ثابتة
، وذلك لعدم اتاحة الفرصة للعميل بتمويل
استثمار طويل الاجل من خلال الاقراض القصير
الاجل .

- لا يمنح العميل تسهيلات ليبدأ حياته التجارية .

- لا يمنح البنك تسهيلات دائمة فيما اذا كان الغرض من التسهيلات مؤقت .
- مراعاة حاجة العميل الفعلية وبحيث لا تكون اكبر من حاجته .
- ب - الكفاءة الادارية للمؤسسة او العميل : -
حيث ينبغي على موظف التسهيلات ان يكتون رأيا عن ادارة المؤسسة او العميل من خلال عوامل عديدة منها الخبرة ، المشاكل الادارية والمالية التي تواجههم ، السمعة التجارية وحصص الشركة او العميل من السوق الخ. . . .
- ج - مقارنة اجمالي حقوق المؤسسة او العميل طالب التسهيلات مع التسهيلات المباشرة ، وبحيث تكون ضمن حدود مناسبة كأن لا تتجاوز مثلا (٥٠٪) .
- ٧ - دراسة طلب التسهيلات :
بعد تجميع كافة المعلومات التي تم ذكرها من وثائق وتحليل مالي ومركزية مخاطر . . . الخ يتم تبويب هذه المعلومات وتحليلها وربطها مع بعضها البعض ، وبالتالي اتخاذ التوصية المناسبة بحدود معينة من التسهيلات
علما بان هذه التوصية تشكل قناعة مشتركة بين كل من مدير الفرع وموظف التسهيلات .
- ٨ - كتابة التقرير ورفع الطلب إلى الادارة العامة :
يتم تعبئة نموذج معين يتضمن النقاط التالية : -
- وصف موجز عن العميل او الشركة من حيث اسماء الشركاء ، وضعها القانوني الخ
- وصف موجز عن طبيعة عمل العميل .

- وصف عن تعامل العميل مع البنك .
 - شرح عن امكانيات العميل العقارية والمالية .
 - وصف مركزية المخاطر وتحليلها .
 - وصف الغرض من التسهيلات .
 - شرح مفصل عن الضمانات المقدمة بكفالاته او بكفالة آخرين .
 - شرح مفصل عن السمعة التجارية للعميل، وكذلك امكانيات الكفلاء التجارية والعقارية والسمعة التجارية فيما اذا كان الضمان المقترح كفالة آخرين.
 - تحليل الوضع المالي للعميل وكتابة نتائج التحليل .
 - دراسة الوثائق المرفقة مع طلب التسهيلات وربطها مع مركزية المخاطر والوضع المالي والغرض من التسهيلات.
 - القناعة بكفاءة العميل التجارية والادارية مع توضيح الاسباب التي استند عليها الفرع فسي الحكم على العميل.
 - توضيح التسهيلات المطلوبة من العميل وربطها مع مركزية المخاطر ومدى تناسبها مع الوضع المالي للعميل وحاجته الفعلية .
 - كتابة الرأي المستقل لموظف التسهيلات .
 - ارسال النموذج الى الادارة العامة مرفقا به جميع الوثائق اللازمة ، ويحتفظ الفرع بنسخة من هذا النموذج والوثائق لديه .
- ٩- يدرس الطلب من قبل الادارة العامة حيث يتم اتخاذ قرار بعدم الموافقة على التسهيلات او الموافقة عليها جزئيا او كليا ، ويتم ابلاغ الفرع بذلك . . . هذا وترفض الادارة العامة طلب تسهيلات مصرفية لعميل ما للاسباب التالية : -

- اذا كان الضمان غير كافي .
 - الغرض من التسهيلات غير تجاري .
 - العميل مثقل بديون كثيرة .
 - يتعامل العميل مع بنوك اخرى على نطاق كبير .
 - اذا كان العميل من الاشخاص السذيين لا يحترمون التزاماتهم او سبق ان اعلن افلاسه .
 - حجم التسهيلات المطلوبة ضخمة ويؤثر على نسبة تسليف البنك الى ودائعه او سيولته النقدية .
- ١٠- عند استلام الفرع لموافقة الادارة العامة يتم اتخاذ عدد من الاجراءات اهمها ما يلي : -
- ابلاغ العميل بالتسهيلات الموافق عليها وشروطها .
 - يتم استكمال ضمان الرهن العقاري، وبحيث يتم تقديس قيمة العقار من قبل مساح مرخص من البنك ، كما يطلب من العميل التأمين على العقار المرهون ، ومن ثم تسجيل الرهن لدى دائرة الاراضي والصالح البنك .
 - توقيع عقد الجاري مدين (الاعتماد المالي) :- ويعتبر توقيع العميل بمثابة الاثبات القانوني لدى البنك لاثبات عملية الاقتراض .وهنا يراعي ما يلي : -
 - تنظيم العقد على نسختين .
 - توقيع العقد من قبل من لهم صلاحية التوقيع من المقترضين .
 - تؤخذ توقيعات الكفلاء على العقد .
 - التأشير على كافة صفحات العقد بالتوقيع المختص من قبل الكفلاء والمقترضين اشبهاتهم لقراءتهم جميع بنود العقد .

- تنظيم ملف للعميل يكون بعهدة مسؤول التسهيلات
ويحفظ في خزانة ضد الحريق .

١١- تنفيذ التسهيلات : -

بعد الانتهاء من توقيع العقود وتنفيذ الضمانات
المطلوبة تصبح التسهيلات جاهزة تحت تصرف العميل، حيث يتم
اعداد مذكرة تبليغ تسهيلات مهيأ فيها الحدود الممنوحة
وشروطها ونسبة الضائفة والعمولة والضمانات المطلوبة واية
ملاحظات اخرى، ويتم التوقيع عليها من قبل موظف التسهيلات
ومدير الفرع، ثم ترسل المذكرة الى كافة الاقسام المحددة
للعميل حدا فيها، وتؤخذ تواريخ الاقسام على هذه المذكرة
، ومن ثم تعاد بعد الانتهاء من تواريخ الاقسام المختلفة
بالفرع الى مسؤول التسهيلات، حيث يتم حفظها في ملف
التسهيلات الخاص بالعميل بعد تسجيلها في اجندة خاصة حسب
تاريخ الاستحقاق، وذلك من اجل تجديدها في موعد استحقاقها.

٤/٥ متابعة التسهيلات:

عملية متابعة التسهيلات تعني مراقبة كيفية استغلال العميل للتسهيلات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة له ، وعلى ادارة الفرع وموظفي التسهيلات الاهتمام بهذا الموضوع بشكل خاص ، علما بان اهمالهم كليا او جزئيا يؤدي الى ترك الامور دون تقييم في الوقت المناسب وبالتالي فتح المجال للمخاطرة ، وهناك عدد من الملاحظات حول متابعة التسهيلات اهمها ما يلي : -

- ان تكون المتابعة شاملة لكافة انواع التسهيلات وبالتنسيق بين قسم التسهيلات والاقسام الاخرى في البنك .

- متابعة التجاوزات في جميع السقوف الممنوحة ودراسة اسبابها .

- تشبيت الملاحظات السلبية حول تعامل العميل مع البنك مثل الشيكات المعادة ، الكمبيالات المخضومة المستحقة ، التأخر في تسديد المدين المستندي والسحوبات المكفولة ... الخ .

- ابلاغ الادارة العامة عن اية ملاحظات سلبية حول تعامل العملاء .

هذا وتتم عملية متابعة التسهيلات على الشكل التالي (٣٤:٧٨-٨٠):

اولا : متابعة الجاري مدين :

- لا يسمح للعميل بالسحب الا ضمن الرسك المقرر .
- متابعة استغلال الجاري مدين للغرض الذي منح من اجله فقط .
- متابعة السحوبات من حيث الاشخاص المستفيدين منها ، هل المستفيدون من الشيكات لهم علاقة بطبيعة عمل العميل ام لا ؟ .

- متابعة حركة حساب العميل من حيث عدد الحركات ونسبة استغلال السقف المحدد .

ثانيا : متابعة الكمبيالات المخصومة : -

- تجري عملية المتابعة على الشكل التالي :
- متابعة تسديد الكمبيالات في مواعيد استحقاقها .
- نسبة الكمبيالات التي تقيد على حساب الخصم (العميل).
- هل تسدد الكمبيالات من قبل المدينين ام لا .
- هل تتوافق طبيعة عمل المدينين مع طبيعة عمل الخصم ام لا ؟ .
- ان تكون الكمبيالات موزعة الاستحقاق والمدينين .
- هل الكمبيالة تجارية حقيقة ام لا ؟ .

ثالثا : متابعة السحوبات المقبولة المكفولة :

- حيث يجري متابعة مدى تسديد السحوبات المكفولة في الاعتمادات المستندية في مواعيد استحقاقها، ويتم هذا من خلال التنسيق بين قسمي التسهيلات والاعتمادات .

رابعا : متابعة الكفالات :

- تجري عملية المتابعة على الشكل التالي : -
- المتابعة المستمرة للمشاريع التي ينفذها العميل والتي صدرت كفالتها من قبل البنك .
- تحليل نوع الكفالات المطلوبة من قبل العميل .
- تخفيض الكفالات بمقدار المنجز من المشاريع المتعلقة بتلك الكفالات .

خامسا : متابعة الاعتمادات المستندية :

- حيث يجري متابعة تسديد المستندات من قبل العميل، وذلك من خلال التنسيق مع قسم الاعتمادات .

٤/٦ تجديد التسهيلات :

تجديد التسهيلات يعني تقييم العميل بناءاً على التجربة المسبقة، وتجري هذه العملية كل سنة، وذلك نظراً لان التسهيلات تظل سارية المفعول لمدة سنة واحدة فقط، علماً بان التقييم يجري وفق النقاط التالية (٣٤:٨١-٨٢):

- ١ - يطلب من العميل تزويد البنك باحدث ميزانية وقائمة دخل .
- ٢ - يجري تعبئة نموذج تجديد تسهيلات .
- ٣ - كتابة تقرير مع التركيز على ما يلي : -
 - حجم تعامل العميل في جميع المجالات .
 - حركة حساب العميل مع ابداء الملاحظات حولها .
 - مركزية المخاطر للعميل، حيث تتضمن حجم التسهيلات الممنوحة من البنوك الاخرى ونوع الضمانات المقدمة لهم، كما تتضمن ايضاً فيما اذا كان هناك مستحقات غير مسددة ام لا، بالإضافة الى انها تتضمن ايضاً حجم نشاط العميل في الاعتمادات والكفالات لدى البنوك الاخرى حيث يجري دراسة هذه المعلومات واستخلاص النتائج منها .
 - قوة العميل المالية والتجارية .
 - اية ملاحظات سلبية على تعامل العميل خلال الفترة الماضية .
 - جدوى التعامل مع العميل .
- ٤ - يرفع الطرح توصيته الى الإدارة العامة بخصوص قرار التجديد الذي يكون احد القرارات التالية : -
 - تجديد التسهيلات حسب وضعها السابق ولمدة عام .
 - التجديد لفترة اقل من سنة فيما اذا كان تعامل العميل غير مرضي .

- زيادة حجم التسهيلات مع بيان المبررات .
 - تخفيض حجم التسهيلات .
- ٥ - تدرس الإدارة العامة طلب التجديد وتتخذ احد القرارات المبينة بالنقطة رقم (٤) ويتم ابلاغ الفرع بذلك .
- هذا وترفض الإدارة العامة الموافقة على تجديد تسهيلات مصرفية لعميل ما في الحالات التالية : -
- تغير الاحوال المالية للعميل نحو الاسوأ .
 - استغلال التسهيلات لاغراض غير التي تم الاتفاق عليها .
 - الاعمال الجانبية المقدمة من العميل (الاعتمادات ، الكفالات ، مقبولة مكفولة) غير مرضية ولا تتناسب مع حجم التسهيلات .
 - الحساب الجاري مدين جامد ومسحوب بالكامل طوال الوقت.
 - تأخر العميل في سداد السحوبات القائمة عن بوالص الاعتمادات المستندية .
 - يتعامل العميل مع بنوك اخرى بشكل كبير .
- ٦ - يقوم قسم التسهيلات بابلاغ الاقسام المختلفة بالفرع بخصوص قرار تجديد التسهيلات للعميل وبنفس الاسلوب المبين في منح التسهيلات .

٤/٧ المبادئ الأساسية للاقراض:

تتلخص المبادئ الأساسية لمنح القروض بالبنوك التجارية

بالنقاط الثلاثة التالية (٦٧:٣٠) (٣٣:٩):

اولا : الامان ، وهو يعتبر من اهم المبادئ .

ثانيا : ملاءمة الغرض من القرض لاغراض التنمية الاقتصادية

في الدولة

ثالثا : تحقيق الربح .

وفيما يلي شرح موجز لهذه المبادئ الأساسية والتي تم اشتقاقها بناء على الخبرات السابقة للبنوك ، علما بأنه يجب ان يؤخذ بالاعتبار ان هذه المبادئ ليست بقوانين جامدة لا يجوز الخروج عليها ، وانما هي مرنة بحيث قد يكتفي موظف التسهيلات بتوفر مبدأ واحد او اثنين لبعض العملاء فيما اذا اقتنع ان مزايا عملية الاقراض في هذه الناحية او الناحيتين او لمقتضيات الصالح العام يمكن ان تشفع للضعف في النواحي الاخرى .

اولا : الامان :

ويعني مبدأ الامان ان يقدم القرض الى عميل قادر على سداد القرض مع فوائده في الموعد المحدد من مصدر مضمون ودون حدوث اضطراب في نشاطه الانتاجي والتجاري . . . وللوصول الى الامان في منح القروض فانه يتعين على البنك القيام بدراسات كثيرة اهمها ما يلي : -

١ - جمع معلومات عن العميل طالب القرض :

ويمكن الحصول على المعلومات من خلال ما يلي : -

- المستندات التي يقدمها العميل والتي توضح وضعه

القانوني وطبيعة نشاطه والمسؤولين عن الإدارة

لديه .

- الخبرة السابقة في التعامل مع العميل : وتعتبر

من اهل انواع الاستعلامات .

- الاستعلام من البنوك الاخرى ، وذلك من منطلق ان

البنوك تحرص على التعاون الوثيق فيما بينها

لتحقيق المصلحة للمهارة المصرفي باكماله .

- الوسط التجاري ومكاتب الاستعلام والنشرات العامة

- البنك المركزي : وذلك من خلال مركزية المضاطر

بمخض معرفة ما اذا كان العميل حاصل على

تسهيلات من بنوك اخرى ام لا وكذلك حجم هذه

التسهيلات .

٢ - زيارة العميل طالب القرض : وتعتبر زيارة العميل اساسا

هاما في اتخاذ قرار منح الائتمان بالمواظفة او الرفض .

٣ - الحكم على جدارة العميل الشخصية في الحصول على القرض

(٢٩:١٨٠-١٨٣) (٣٦:٦٤-٦٥):

ويتأتى ذلك من خلال النقاط التالية (مرتبة حسب اهميتها) :

- نية العميل في الوفاء بقرضه وذلك كما يظهر من دراسة

صاحبه الخلفية CHARACTER .

- كفاية العميل CAPACITY :

وتعني مدى مقدرة العميل على ادارة اعماله

واستعمال القرض بشكل يعود عليه بالفائدة ، ويمكنه

من تحويل الاصول المستثمر فيها القرض الى اموال

سائلة بسهولة ، لكي يتمكن من الوفاء بالتزاماته تجاه

البنك .

- رأس المال CAPITAL :

ويعتبر أقل أهمية من النقطتين أعلاه ، وينظر الى رأس المال كملجأ أخير يعتمد اليه البنك لاستيفاء حقه عندما يفضّل العميل في سداد التزاماته تجاه البنك .

- الظروف الاقتصادية الخاصة بمؤسسة العميل CONDITION :

حيث يتم دراسة احتمالات النجاح والفشل لمؤسسة العميل، بالإضافة الى الظروف الاقتصادية المساندة للقطاع الذي تعمل به المؤسسة، بالإضافة الى أمور أخرى أهمها السياسة والتشريع ... الخ .

٤ - شروط القرض من ناحية الامان :

ويتم تناول النقاط التالية :

- المبلغ المطلوب : بحيث يكون المبلغ كافياً لتعميق الغرض الذي سيستخدم فيه القرض ... وهنا يطالب البنك عميله بتقديم ميزانية تقديرية عن العملية التي يزمع القيام بها .

- الضمانات والمصدر الذي يسد منه القرض : وهنا يؤخذ بالاعتبار ان الشروط لا تمنح بسبب كفاية الضمان بقدر ما تمنح على اساس الاطمئنان على قدرة العميل على الوفاء من ارباحه وهو مستمر بنشاطه، ولا ينظر الى الضمان للوفاء بالقرض الا كملجأ أخير عندما تسوء احوال المقترض ويعجز عن سداد القرض .

- الغرض من القرض : وهذا يعني ان يكون الغرض من القرض مقبولاً من وجهة نظر البنك التجاري ، وان القرض لن يستعمل في تمويل عملية مضاربة او في اقتناء اصول صعبة التصريف بحيث تجرد القرض من صفة السداد التلقائي .

٥ - الحكم على جدارة العميل المادية من خلال القوائم المالية :
والغرض من ذلك هو التأكد من ان حالة العميل المالية يمكن الاطمئنان اليها في سداد القرض وفوائده في الموعد المحدد دون حدوث اضطراب في عمله ٠٠٠٠ وفي هذا المجال يراعي البنك دراسة تقرير مدقق الحسابات جيدا والانتباه الى اية تحفظات قد تكون واردة بالتقرير .

٦ - توزيع المخاطر :

ويتم ذلك من خلال توزيع القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة وعلى انواع مختلفة من المؤسسات العاملة فيها وعدم تركيزها في نوع منها ، كما يتم ذلك ايضا من خلال عدم التركيز على الاستحقاقات في تاريخ معين ، وكذلك تنويع الضمانات التي يقبلها البنك .

ثانيا : ملاءمة الغرض من القرض لاغراض التنمية الاقتصادية في

الدولة :

وهذا يعني ان لا يكون الغرض من القرض مقبولا من وجهة نظر البنك فقط ، بل يجب ان يتم التحقق ايضا من ان القوانين والارشادات والتعليمات الصادرة عن الدولة بشأن توجيه الائتمان تجيز مثل هذا القرض .

ثالثا : تحقيق الربح :

فالبنك وان كان يسهم في التنمية الاقتصادية للدولة ، فانه باعتباره مؤسسة تجارية يسعى الى تحقيق الربح ايضا ليتمكن من دفع مصاريفه وتحقيق عائد للمساهمين ٠٠٠ وهنا يواجه البنك مشكلة التوفيق ما بين السيولة والربحية باعتبار ان تحقيق احدهما سيكون على حساب الاخر ، ويلجأ

البنك عادة الى احداث توازن ما بين السيولة والربحية عن طريق استثمار امواله في وجوه مختلفة ذات درجات سيولة مختلفة يقابلها عكسيا درجات مختلفة من الربحية .

٤/٨ الديون المتعثرة والمشكوك فيها والمخصصات :

عالجت مذكرة البنك المركزي (٤٠) رقم ٢٧٩١٧/٧٢٦٠ تاريخ ١٩٩٢/١٢/٣٠ موضوع الديون المتعثرة والمشكوك فيها وموضوع المخصصات المتعلقة بهذه الديون، اضافة الى مخصص عام للديون الجيدة، وفيما يلي ملخص لاهم ما ورد بالمذكرة :

١- تعريفات:

١- التسهيلات الجيدة :

وهي الديون التي يتوفر فيها الشرطان التاليان:

- الانتظام بتسديد اصل المبلغ والفوائد بتاريخ الاستحقاق.

- اذا كانت التسهيلات مغطاة بالكامل بواحد او اكثر من الضمانات التالية :

الضمان النقدي، كفالة الحكومة، كفالة بنكية مقبولة، أية ضمانات أخرى مقبولة وكفالات شخصية مقبولة .

ب- الديون المتعثرة :

وهي الديون التي مضى على عدم انتظام السداد لاصل المبلغ و / أو الفوائد أكثر من (١٨٠) يوم وأقل من سنة... ويجب ان تكون نسبة المخصص لهذا الدين (٥٠%) من الجزء غير المغطى بضمان نقدي او عقاري او عيني مقبول من البنك المركزي .

ج- الديون المشكوك فيها :

وهي الديون التي مضى على عدم انتظام سدادها اكثر من سنة، ويجب هنا ان تكون نسبة المخصص اللازمة لهذه الديون في اول سنة (١٠٠%) من الجزء غير المغطى

بضمان نقدي أو عقاري أو عيني مقبول من البنك المركزي، ويرتفع هذا المخصص تدريجياً ليصل إلى (١٠٠%) من قيمة الدين بغض النظر عن الضمانات باستثناء الضمان المقدم على شكل تأمين نقدي أو كفالة بنكية مقبولة .

د- الديون المعدومة أو الهالكة :

وتعرف بأنها الديون التي تتوفر لدى البنك أدلة قاطعة على عدم إمكانية استردادها وتقرر اهلاؤها.

٢- تعليق الفوائد :

تعلق الفوائد على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص بعد مرور (١٨٠) يوم على توقف العميل عن السداد ... اما الممنوحة للحكومة ومؤسسات القطاع العام فتعلق بعد مرور (٩) شهور على التوقف عن السداد، وللبنك المركزي ان يقرر هذا الامر في حالات خاصة ولكل حالة على حدة .

٣- المخصص العام:

يعد لجميع الديون الجيدة المباشرة منها وغير المباشرة ، ويستثنى من هذه الديون ما كان مضمون بتأمين نقدي أو بكفالة الحكومة أو بكفالة مصرفية من الدرجة الأولى ، ويستوفى هذا المخصص على الشكل التالي :

- ما بين (١%-٢%) على التسهيلات المباشرة .

- ما بين (٢٥%-٥%) على التسهيلات غير المباشرة .

٤- تستثنى التسهيلات الممنوحة للحكومة أو الممنوحة بكفالة الحكومة من الأسس السابقة فيما يتعلق بالمخصصات، ويترك للبنك المركزي تقدير ما يراه مناسباً .

٥/١ مفهوم الرقابة الداخلية :

عرفت لجنة اجراءات التدقيق COMMITTEE ON AUDITING (٨) PROCEDURE المنبثقة عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين AICPA الرقابة الداخلية بانها "تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية اصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الانتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الادارية الموضوعة " .

كما تعرف الرقابة الداخلية (٩:١٢) بانها "مجموعة الانظمة والتعليمات والقواعد الموضوعة من قبل ادارة المصرف ، سواء ا منها الانشطة المالية او الادارية ، وذلك بهدف ضمان تسيير العمل بطريقة سليمة لحماية موجوداته واداء العمل فيه بكفاية ودقة مما يمكن المهتمين من الاعتماد على سجلات المصرف ، كما ان وجود هذه الانظمة والتعليمات تكشف وتمنع الخطأ والغش " هذا وتعتبر الرقابة الداخلية احدى الاسس التي يسير عليها العمل في اي مشروع او مصرف، مما يوجب على المدقق التأكد من وجود القواعد الاساسية للضبط الداخلي قبل السير في عمليات المراجعة.

٥/٢ اهداف الرقابة الداخلية (١٤:١٢٥) (٤١:١٥٦) :

يهدف نظام الرقابة الداخلية الى تحقيق ما يلي :-

- حماية اصول المشروع من الاختلاس والتلاعب .
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية للاعتماد عليها
- لاغراض رسم السياسات واتخاذ القرارات الادارية .
- تشجيع تطبيق السياسات والقرارات الادارية .
- التأكد من فعالية الكفاية الانتاجية .

ولاغراض تحقيق الاهداف الاربعة المذكورة اعلاه فانه لا بد من

تقسيم الرقابة الداخلية الى قسمين رئيسيين هما (١٠:٢٥-٢٦)

(١٩٦:١١) (١٢٦:١٤) (٤٢:٤-٤، ٥-٢، ٦-٢) :-

١- الرقابة الادارية ADMINISTRATIVE CONTROLS والتي تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والاجراءات الهادفة لتحقيق اكبر قدر من الكفاية الانتاجية مع تشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات والقرارات الادارية ، والتي تعتمد على وسائل متعددة مثل:الكشوفات الاحصائية، تقارير الاداء ، دراسات الوقت والحركة ، الموازنات التقديرية، الرقابة على الجودة ، التكاليف المعيارية واستخدام المخرايط والرسوم البيانية و برامج التدريب المتنوعة للموظفين .

٢- الرقابة المحاسبية ACCOUNTING CONTROLS والتي تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والاجراءات الهادفة الى اختبار دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها، وكذلك حماية اصول البنك من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال ، وهي تعتمد على وسائل متعددة مثل : اتباع نظام القيد المزدوج ، اتباع نظام المصادقات ، اعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول ، وجود نظام مستندي سليم ، اتباع نظام التدقيق الداخلي وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات الاخرى، وذلك من خلال تقسيم العمل مع المراجعة الذاتية ، بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف اخر يشاركه في تنفيذ العملية ، كما يعتمد ايضا على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات .

هذا وتعتبر الرقابة الداخلية احدى الاسس الرئيسية التي يسير عليها العمل في اي مشروع او بنك، الا انه من الصعب ان يوضع نظام للرقابة الداخلية يصلح لجميع المؤسسات او يغطي جميع

انواع البنوك ، لان لكل بنك مشاكله الخاصة ، ومقاييسه الذاتية
الملائمة له والتي قد لا تلائم غيره (٩:١٢) ... بشكل عام يمكن
القول ان للرقابة الداخلية على التسهيلات في البنوك التجارية

اهداف رئيسية هي (١٠:١٣٩-١٤٠): -

- ١- حماية اصول البنك من الاختلاس والتلاعب .
- ٢- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد
عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الادارية .
- ٣- التأكد من كفاءة سياسة التسهيلات المتبعة في البنك.
- ٤- التأكد من كفاءة العميل وملاءته قبل منحه التسهيلات.

٥/٣ العوامل التي ساعدت على تطور نظام الرقابة الداخلية

(٤٣:٥-٨) (١٤:١٢٤):

- ساعدت عوامل مختلفة على ظهور الحاجة الى الرقابة
الداخلية وتطورها ، ومن بين هذه العوامل ما يلي :-
- ١- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها جعل من الصعوبة
الاعتماد على الاتصال الشخصي في ادارة المشروعات، مما
ادى بالتالي الى الاعتماد على وسائل اخرى تعتبر من
صميم انظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوفات
التحليلية والموازنات وتقسيم العمل ... الخ .
 - ٢- حاجة الادارة الى حماية اموال المشروع من خلال نظام
رقابة متين يؤدي الى منع الاخطاء والغش او تقلييل
حدوشهما .
 - ٣- اضطرار الادارة الى تفويض السلطات والمسؤوليات الى
بعض الادارات الفرعية بالمشروع ... وهذا يتبين
بوضوح في الشركات المساهمة حيث ينفصل اصحاب رؤوس
الاموال عن الادارة الفعلية لها بسبب كثرة عددهم

وتباعدتهم، حيث يولون الإدارة الى مجلس ادارة منتخب منهم والذي يقوم بدوره بتفويض السلطات والمسؤوليات الى ادارات الشركة المختلفة، ويمارس على هذه الإدارات دورا رقابيا عن طريق وسائل ومقاييس واجراءات الرقابة الداخلية للاطمئنان على سلامة العمل في الشركة .

- ٤- تطور اجراءات التدقيق من كاملة تخصصية الى اختبارية تعتمد على اسلوب العينة الاحصائية الذي يعتمد في تقرير حجمه وكمية اختباره على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة .
- ٥- حاجة الإدارة الى كشوفات دورية دقيقة (٤٢:٦،٥٩) عن المنشأة ، وذلك للاعتماد عليها في توجيه المنشأة بطريقة علمية وسليمة، وهذا لن يتمقق الا من خلال الرقابة الداخلية التي تعتبر الى حد كبير اداة في خدمة ادارة المنشأة .
- ٦- حاجة الجهات الحكومية وغيرها الى بيانات دقيقة وفي غضون مدد محددة غالبا ما تكون قصيرة ، وهذا الامر يتطلب الحاجة الى وجود نظام رقابة داخلية سليم يضمن سرعة استخراج تلك البيانات لتقديمها في الوقت المناسب وبالذقة المناسبة .
- ٧- ظهور البنوك وشركات التأمين (٤٢:٥٩) حيث تتطلب وجود نظام رقابة داخلية سليم يكفل مراجعة العمليات اولا باول وبصفة مستمرة خاصة وان الوقوع في الاخطاء يؤثر على سمعة هذه المنشآت وعلاقتها بالعملاء .

٥/٤ مقومات نظام الرقابة الداخلية (١٤:١٢٦-١٢٩) (١٤:٤٢-٣١-١٦)

(١٥٨-١٥٦:٤١):

تختلف نظم الرقابة الداخلية من مؤسسة الى اخرى ، والسبب الرئيسي في ذلك يعود الى طبيعة النشاط وحجم العمليات ، الا انه يتعين توفر مقومات رئيسية في اي نظام رقابة داخلية ، وهذه المقومات هي :-

- ١- هيكل تنظيمي اداري يراعى فيه البساطة والمرونة لمقابلة اي تطورات مستقبلية ، وكذلك يراعى الوضوح من حيث تحديد السلطة والمسؤولية ، كما يجب ان يحقق الهيكل التنظيمي استقلال الادارات التي تقوم بالعمل عن الادارة التي تحتفظ بالاصول ، وعن تلك التي يجري فيها المحاسبة عن تلك العمليات .
- ٢- نظام محاسبي سليم يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل ميوب للحسابات ، وكذلك مجموعة من المستندات والنماذج التي تفي باحتياجات المشروع ، وتصميم الدورات المحاسبية المستندية في المراحل والاقسام المختلفة بشكل يؤدي الى تحقيق رقابة فعالة .

هذا ويجب ان يراعى في السجل والمستند ما يلي :-

- البساطة والوضوح حتى يسهل فهمه بواسطة كل من يستخدمه ، وبالتالي يسهل نقل المعلومات منه الى الدفاتر والسجلات بسرعة ودقة .
- ان يخدم هدفا من اهداف ادارة المشروع .
- ان يراعى في تصميمه كافة استخداماته المحتملة ، وذلك بهدف التقليل من تغيير النماذج كل حين .
- ان يراعى في تصميمه ما يكفل تحقيق رقابة

داخلية فعالة في المراحل التي يمر فيها
المستند ، ومثال ذلك تخصيص خانات في النموذج
لتوقيع الشخص الذي انشأه والشخص الذي راجعه .
- الاخذ بمبدأ الترقيم المسبق، لان ذلك يزيد من
اجراءات الرقابة ويساعد في الرجوع اليها عند
الحاجة .

اما الدليل المحاسبي فيجب ان يراعى في تصميمه ما
يلي :-

- تسهيل اعداد القوائم والتقارير المالية باقل
جهد وكلفة ممكنة .
- ان يتضمن الحسابات التي تعكس بشكل كاف ودقيق
الاصول والخصوم والايرادات والمصروفات مقسمة الى
حسابات فرعية بطريقة تساعد الادارة في اعمالها
الرقابية والادارية .
- تحديد البنود التي تدرج تحت كل حساب بدقة
واختصار .
- بيان اساس التمييز بين المصروفات الايرادية
والراسمالية .
- ان يشتمل الدليل على حسابات اجمالية (حسابات
مراقبة) .
- ان يتضمن الدليل نظاما دقيقا لترقيم الحسابات
، وبما يكفل السرعة والاختصار وتسهيل استخدام
انظمة المحاسبة الالية .

٣- الاجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات : يجب مراعاة
تقسيم الواجبات بين الدوائر المختلفة ، بحيث لا
يستأثر شخص واحد بعملية ما من اولها لآخرها ، اي

بانشائها والاحتفاظ بالاصول المترتبة عليها والمحاسبة عنها، لان الجمع بين هذه المراحل في يد واحدة يشكل خطرا على المشروع بوجود تلاعب او اختلاس . وعلمس الادارة توزيع العمل بشكل يضمن لها وجود رقابة ذاتية اثناء تنفيذ العملية بما يزاوله موظف من رقابة على موظف آخر، وبذلك تنقل فرص ارتكاب الغش او الاخطاء .

٤- قدرة ونزاهة العاملين: مما لا شك فيه ان اي نظام مهما بلغت درجة تكامل عناصره ودقة اجراءاته لن يكون فعالا الا اذا كان تطبيقه يتم من قبل اشخاص يتمتعون بالقدرة والنزاهة والتي تزيد من فاعلية نظام الرقابة، بالاضافة الى وجود نظام للتدريب المستمر ونظام جيد للحوافز يثير حماسة العاملين واخلاصهم ويزيد من كفايتهم الانتاجية كما ونوعا، ويخلق احساسا بالتعاون فيما بينهم لتحقيق اهداف المشروع وبالتالي فان اختيار الموظفين الكفاء ووضعهم في المكان المناسب هو امر اساسي وضروري من اجل زيادة فاعلية ونجاح نظام الرقابة الداخلية .

٥- حماية الموجودات والمستندات والسجلات : يجب حماية الموجودات بكافة الوسائل ، بهدف منع الخسائر وتقليل السرقة والتلف والضياع، ويتم ذلك بالتأمين على موجودات المشروع من الاخطار المختلفة، وكذلك التأمين على الاشخاص الذين يتعاملون بالنقدية ضد خيانة الامانة وان ما يطبق على الموجودات طويلة الاجل يطبق على المستندات والسجلات التي يستعملها المشروع، اذ يجب حمايتها والاحتفاظ بها في اماكن امنة .

٦- استخدام كافة الوسائل الالية بما يكفل التأكد من صحة

ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والمحافظه على اصول المشروع وموجوداته من اي تلاعب او اختلاس .

٧- التقييم المستمر لاداء نظام الرقابة الداخلية : ان وجود نظام للرقابة الداخلية لا يكفي بحد ذاته لضمان المحافظه على الموجودات وضمن دقة البيانات المحاسبية والعمل على رفع الكفاءة الانتاجية وتشجيع العاملين على اتباع السياسات المرسومة دون وجود وسائل معينة تمكن الادارة من تقييم عناصر نظام الرقابة الداخلية وتحديد مدى فاعليتها ... ولهذا نشأت الحاجة الى وجود اساليب معينة تمكن الادارة من تقييم مقومات نظام الرقابة الداخلية وتقييم مدى فاعليتها ، ومن اهم الوسائل المستخدمة في هذا الشأن هو نظام التدقيق الداخلي ، ونظام المميزانيات التقديرية ، والتكاليف المعيارية ، و تقارير الكفاية وما شابه .

تلك كانت الركائز الاساسية لنظام الرقابة الداخلية السليم، ومن الواضح انها لا يمكن ان تتوافر الا في السوحدات الكبيرة التي تملك الامكانيات المادية ، والتي يتوفر فيها عدد كبير من الموظفين يسهل معه تقسيم العمل بالشكل المثالي ، اما المنشآت الصغيرة ذات الامكانيات المحدودة فلا يعتبر نظام الرقابة الداخلية فيها مستكملا لاركانه ، ولكن الرقابة الشخصية من اصحاب المنشأة والمديرين المسؤولين مقترنا باستخدام الالات الحديثة في العمليات بقدر الامكان يساعد على جعل نظام الرقابة الداخلية مقبولا .

٥/٥ الاجراءات التنفيذية لتحقيق خصائص ومقومات نظام الرقابة
الداخلية السليم (١٣١-١٢٩:١٤) (٥٧-٤٠:٤٢) (١٣١-١٢٧:٤٤) :
ذكرنا فيما سبق المقومات الاساسية لنظام الرقابة الداخلية
السليم ، ولا بد من اتخاذ الاجراءات التالية المتعارف عليها
لوضع تلك المقومات موضع التنفيذ ، ويمكن تقسيم هذه الاجراءات
الى المجموعات التالية :-

اولا : اجراءات تنظيمية وادارية .

ثانيا : اجراءات محاسبية .

ثالثا : اجراءات عامة .

اولا: الاجراءات التنظيمية والادارية ، وتضم النواحي التاليه :-

١- تحديد اختصاصات الادارات والاقسام المختلفة بشكل يضمن

عدم التداخل او التناظر فيما بينها ، وبحيث تكون
مكاملة بعضها لبعض الاخر حتى يتم انجاز العمليات
بسرعة وبطريقة انسيابية وباقل تكلفة .

٢- توزيع الواجبات بين الموظفين بشكل يؤدي الس خضوع
عمل كل موظف لمراجعة موظف اخر يشاركه في تنفيذ
العملية ، وبحيث لا ينفرد الموظف بعمل ما من اوله الى
اخره .

٣- توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد الخطا
والاهمال ، وبذلك لا يمكن التهرب من المسؤولية في
حالة حدوث اي انحراف .

٤- تقسيم العمل بين الادارات والموظفين (FUNCTIONS)
بحيث يتم الفصل بين الوظائف التالية :-

١- وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها

.INITIATION & AUTHORIZATION

ب- وظيفة تنفيذ العمليات OPERATION .

- ج- وظيفة الاحتفاظ بعهدة الاصل CUSTODIAN .
د- وظيفه المحاسبة والتقارير عن العمليات

. ACCOUNTING & REPORTING

هذا وقد اثبتت التجارب العملية ان عدم مراعاة الاسس السابقة في فصل الوظائف يساعد على ارتكاب الغش دون اكتشافه الا عن طريق الصدفة ، واحيانا يلاحظ ان الادارة نفسها تكون سببا في وضع السبذور الاولى التي تنمي فرص الغش، وذلك عندما ترى احد الموظفين يعمل بجد ونشاط فتضم اليه مسؤوليات اعمال اضافية دون ان تراعي اجراءات الفصل في الوظائف، وهنا تصبح ثغرات الغش متاحة امام الموظف.

- ٥- تنظيم الاقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في حجرة او صالة واحدة، ومن شان هذا التنظيم ان يسهل اداء الاعمال طبقا لخطة سير المستندات، وان يقلل من حدوث التواطؤ بين موظفي الاقسام المختلفة للتستر على اختلاسات او اخطاء .
- ٦- ايجاد روتين معين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل بحيث لا تترك فرصة لاي موظف للتصرف الشخصي الا بموافقة شخص اخر مسؤول وينبغي ان يكون هذا الروتين مدون في كتيب ORGANIZATION MANUAL مطبوع حتى يكون مرشدا ومرجعا لجميع العاملين يشرح لهم كل خطوة من خطوات العمل ويبين لهم واجب كل موظف .
- ٧- اجراء حركة تنقلات من حين لآخر بحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل .
- ٨- تعطى اجازة الموظف مرة واحدة مع اخلال موظف اخر محل الموظف الذي يقوم باجازته ، وهذا الاخلال امر ضروري

حتى يخضع عمل الموظف الذي قام باجازته لرقابة شخص
اخر لاكتشاف اي تلاعب في ذلك العمل .

ثانياً الاجراءات المحاسبية، وتضم النواحي التالية :-

- ١- اعطاء تعليمات صريحة بان يقوم كل موظف بالتوقيع على المستندات كاشيات لما قام به من عمل، وذلك منعا للتهرب من المسؤولية في حالة اكتشاف اخطاء او اختلاسات .
- ٢- استخراج المستندات من اصل وعدة صور (واحيانا من عدة السوان) ، بحيث تختص كل ادارة معينة بصورة ذات لون معين هذا وينبغي ترقيم جميع المستندات باررقام متسلسلة بهدف منع اساءة استخدامها لاغراض التلاعب .
- ٣- اصدار تعليمات بضرورة اثبات العمليات في الدفاتر فور حدوثها، لان هذا يقلل من فرص الغش والاحتيال ، علاوة على ان هذا الاجراء يسهل الحصول على البيانات المطلوبة بسرعة .
- ٤- اصدار التعليمات بعدم قيد اي مستند ما لم يكن يحمل توقيعات الموظفين المختصين بانشائه واعتماده ، وما لم يكن مرفقا به جميع الوثائق المؤيدة له .
- ٥- عدم اشتراك موظف في مراجعة العمل الذي قام به ، بل يجب ان يراجعه موظف اخر حيث ان قيام شخص اخر بالمراجعة يخضع العمل للفحص الدقيق من وجهة نظر مغايرة ، كما انه يدعو الموظفين الى التزام الدقة والحذر في اعمالهم لعلمهم بانها سوف تكون موضع مراجعة من اشخاص اخرين .
- ٦- الاستعانة بالالات الحاسبة والحاسبات التي تسهل اعمال الضبط المحاسبي وتقلل من احتمالات الخطأ والغش

- وتؤدي الى سرعة انجاز الاعمال المحاسبية .
- ٧- استخدام وسائل التوازن الحسابي الدوري مثل : موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الاجمالية ... الخ.
- ٨- اجراء مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الارصدة الدفترية، كما في حالة البنوك والموردين ومصادقات العملاء... الخ.
- ٩- اجراء جرد مفاجيء ودوري للبطاوعة والنقدية والاستثمارات وغيرها، ومطابقة ذلك مع الارصدة الدفترية وذلك بواسطة اشخاص لا علاقة لهم بعملية الاصول ولا بالقييد في الدفاتر .

ثالثا: الاجراءات العامة، وتضم النواحي التالية :-

- ١- التامين على الاصول ضد جميع الاخطار التي تتعرض لها حسب طبيعتها .
- ٢- وضع نظام سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر، وكذلك حفظ المراسلات والمستندات في ملفات مناسبة يسهل الرجوع اليها .
- ٣- استخدام وسيلة الرقابة الحدية، وذلك بجعل سلطات الاعتماد متدرجة مع المسؤولية ، فمثلا يختص رئيس القسم باعتماد الصرف في حدود (١٠) دنانير ، بينما يختص رئيس الدائرة باعتماد الصرف في حدود (١٠٠) دينار مثلا وهكذا .
- ٤- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة وذلك فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المنشأة، كتوقيع الشيكات وعهدة الخزائن النقدية ... الخ .
- ٥- استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمنشأة في الحالات التي تكون فيها طبيعة الاصول عرضة للتلعب او

الاختلاس ، وذلك كما في البنوك والمنشآت ذات الفروع
... وغالبا ما تناط هذه السلطة بقسم التدقيق
الداخلي .

٦- تدريب الموظفين على تطبيق الطرق الحديثة لاتسمام
العمليات، وكذلك استخدام وسائل توفير الوقت
والمجهود خاصة الالات الحاسبة والحاسبات ، كما ينبغي
ايضا تشجيعهم باستمرار على تقديم اي اقتراحات تساعد
على تحسين النظام .

٧- التامين ضد خيانة الامانة على الموظفين الذين بحوزتهم
عهد نقدية او بضائع او اوراق مالية او تجارية
وغيرها .

٥/٦ اعتبارات وتحفظات حول نظام الرقابة الداخلية :

فيما يلي اهم الاعتبارات والتحفظات حول نظام الرقابة

الداخلية (٤٣:٢١-٢٣) :-

- ١- لا تعتبر وسائل المراقبة الداخلية بديلا للاستراتيجيات والتحكيم السليم ، ان المراقبة الداخلية لا تولد السياسات ولا تتخذ القرارات ، ولكنها هي التي تفسر الطريق للإدارة حتى يمكن ان تتوصل الى اهدافها بوضوح وتقتصر المراقبة الداخلية على مهمة وضع اي امور غير عادية تحت انظار المسؤولين، ولكن لا تمتد مهمتها الى التحليل او تصحيح الاوضاع .
- ٢- تعطى المراقبة الداخلية اشارات الخطر اللازمة ، فاذا لم تتحرك الإدارة للتعرف على الاسباب وتتبع الانحرافات فيكون العيب في هذه الحالة هو في الاشخاص والمنفذين وليس في النظام نفسه .
- ٣- ينبغي ان يقتنع جميع المنفذين باهمية وسائل المراقبة المختلفة الموضوعية ، حتى لا يلقون اسباب الانحرافات من اخطاء وغش على عاتق من وضع تلك الوسائل الرقابية .
- ٤- ان نجاح عملية الرقابة يقع اصلا على عاتق الافراد الذين يقومون بالعمليات ، ولذلك ينبغي عند تصميم وسائل الرقابة المختلفة الاعتراف بفضائل الانسان واستغلال كفاياته والابتعاد عن نقاط الضعف التي يتصف بها .
- ٥- ان وجود احتمال ظهور الغش والاختلاس لا ينبغي ان يعرقل اعمال المنشأة ، وحدوث الغش لا يعني بالضرورة ان الخطة التنظيمية غير سليمة ، وان الرقابة ضعيفة

- وانه ينبغي اعادة تخطيطهما بالكامل ، ولكن يعني ضرورة الاهتمام بنقاط الضعف التي تسرب منها الغش .
- ٦- كثير من حالات الغش والاسراف تعود الى ضعف الادارة وليس الى ضعف نظام المراقبة الداخلية .
- ٧- ان نظام المراقبة الداخلية يحاول منع حدوث الغش الذي قد يظهر في اي وقت ، ولكن لا يؤمن ضد وقوع الغش ، ووجود نظام سليم للمراقبة الداخلية يحد من تكرار حدوث الغش ، وكذلك يحصر الخسائر التي تترتب عليه ومن هنا تبرز ضرورة القيام بالتأمين على الموظفين ضد خيانة الامانة ، والتأمين على الاصول ضد الاخطار المختلفة بالرغم من وجود نظم قوية للمراقبة الداخلية .
- ٨- تعتبر المراقبة الداخلية وسيلة للوصول الى غاية وليست غاية في حد ذاتها والغاية هي عموما رفع الكفاية الانتاجية وتحقيق الرقابة الوقائية .
- ٩- ان يتم وضع وسائل المراقبة الداخلية بحيث تكون متناسقة مع اهمية العمليات نفسها ، ولذلك ليس من المنطق الاهتمام بالعمليات البسيطة التي يسهل مراقبتها ، وفي الوقت ذاته تتجاهل بعض العمليات ذات الاثار المالية الكبيرة على اساس صعوبة تطبيق القواعد الرقابية المتعارف عليها .
- ١٠- ينبغي ان تتطور وسائل الرقابة الداخلية مع تطور حجم الوحدة وبحيث تكون دائما قادرة على تحمل الاعباء الرقابية الملقة على عاتقها .

٥/٧ مسؤولية التدقيق الداخلي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية :

المراجعة الداخلية او التدقيق الداخلي يعتبر عنصر حديث من عناصر نظام المراقبة الداخلية (٤٣:٥٨-٦٧) (٧:٩) (٤٤:١٥١-١٥٣) تطور بسرعة الى درجة اصبح من المعترف به انه وسيلة فعالة تهدف الى مساندة الادارة ، ويمكن تعريف المراجعة الداخلية على انها " مجموعة من اوجه النشاط والاجراءات يقوم بها فئة من الموظفين داخل المؤسسة تنشئها الادارة للقيام بخدماتها وطمانتها على ان وسائل الضبط الموضوعية مطبقة وكافية عن طريق التحقق من العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية والتأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية اصول واموال المؤسسة ، والتحقق من تطبيق موظفي المؤسسة للسياسات والخطط والاجراءات الادارية المرسومة لهم ، بالاضافة الى قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الاخرى في اداء غرضها واقتراح التحسينات اللازم ادخالها عليها ، وذلك حتى يصل المشروع الى درجة الكفاية الانتاجية القصوى" ... يتضح من هذا التعريف ان خدمات المراجعة الداخلية يمكن وصفها بأنها خدمات وقائية PROTECTIVE وخدمات انشائية CONSTRUCTIVE للادارة ، فهي وقائية لانها تحمي اموال المؤسسة وتحمي الخطط الادارية ضد الانحراف ، وهي انشائية لانها تضمن دقة البيانات التي تستخدمها الادارة في توجيه السياسات العامة ، ولانها تدخل التحسينات على الطرق الادارية والرقابية لتلاحق التطورات الخاصة .

هذا وتهدف المراجعة الداخلية الى تحقيق ما يلي :-

- ١- ان نظم الضبط الداخلي والنظام المحاسبي سليمة ، وذلك من خلال مراجعة العمليات والقيود بطريقة مستمرة خلال المدة المالية .

- ٢- ان السياسات والاجراءات التنفيذية التي رسمتها الادارة كافية لانجاز الاعمال ، وكذلك اقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة في النظم والاجراءات التي تستخدمها المؤسسة عند اكتشاف نقاط الضعف او النقص .
- ٣- ان الموظفين لا ينحرفون عن السياسات والاجراءات التنفيذية المرسومة في اي مرحلة من مراحل العمل .
- ٤- ان هناك حماية او رقابة كافية لاصول المؤسسة ... وذلك من خلال اختبار مدى تطبيق الموظفين لنظم المراقبة الداخلية والانتباه الى اي شغرة يتسرب منها الغش ، وكذلك تشمل التحقق من اجراء التأمين اللازم على الاصول وكذلك اجراء التأمين ضد خيانة الامانة على الموظفين الذين يتعاملون بالاصول النقدية او شبه النقدية .
- ٥- ان البيانات المحاسبية والاحصائية التي تقدم للادارة يمكن الاعتماد على صحتها واتخاذها كاساس للقرارات الادارية السليمة في رسم سياسات المؤسسة ، وذلك من خلال القيام بالمراجعة المستندية والحسابية وطلب المصادقات من الغير ، وجرد النقدية جردا مفاجئا ، وكذلك جرد الاستثمارات والمخازن ... الخ .
- ٦- التاكيد من ان المصروفات لا تنفق الا في الاغراض الضرورية المتعلقة باعمال المؤسسة وان جميع الايرادات قد ادرجت في الحسابات .
- ويتضح مما سبق ذكره ان المراجعة الداخلية تعتبر جزءا من المراقبة الداخلية ، ومع ذلك لا ينبغي الخلط بينها وبين الضبط الداخلي ، فالمراجعة الداخلية تتم بعد اتمام العمليات والقيود ، اما الضبط الداخلي فيتم بطريقة تلقائية في الوقت الذي تتم فيها العملية او يتم بعدها .

٥/٨ مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي بالنسبة لانظمة الرقابة
الداخلية :

لقد اصدر المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين AICPA
(١٤:١٣١-١٣٢) (٤٢:ص ٢-٦) رأيه في مجال تحديد مسؤولية المدقق
الخارجي بالنسبة لانظمة الرقابة الداخلية على النحو التالي :-

١- بالنسبة للرقابة الادارية : لا يعتبر المدقق الخارجي مسؤولاً
عن فحص وتقييم وسائل ومقاييس هذا الفرع من فروع
الرقابة الداخلية ، لانه يهدف الى تحقيق اكبر كفاية ممكنة
وضمن تنفيذ السياسات الادارية طبقا للخطة المرسومة ،
وكذلك فان وجود او عدم وجود انظمة الرقابة الادارية لا
يؤثر مباشرة على برنامج التدقيق ولا على كمية الاختبارات
التي يحددها ليلتزم بها في عمله ، ولكن اذا تبين للمدقق
ان بعض وسائل الرقابة الادارية لها علاقة او تؤثر على مدى
دلالة الحسابات الختامية او القوائم المالية او على نتيجة
الاعمال والمركز المالي ، يجب عليه عندها دراسة وتقييم
تلك الوسائل والانظمة .

٢- بالنسبة للرقابة المحاسبية : يعتبر المدقق الخارجي مسؤولاً
مسؤولية كاملة عن فحص وتقييم وسائل وانظمة هذا الفرع من
الرقابة الداخلية ، وذلك نظرا لانها تؤثر مباشرة على عمل
المدقق الخارجي والاهداف الواجب تحقيقها في عملية التدقيق
الخارجي، فالرقابة المحاسبية تهدف الى اختبار دقة
البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر لتحديد درجة
الاعتماد عليها ، ولا شك ان دقة البيانات المحاسبية تؤثر
تأثيرا مباشرا على درجة افصاح الحسابات الختامية
والقوائم المالية ومدى دلالتها على نتيجة الاعمال والمركز

المالي، والتي تعتبر هدفا أساسيا ترمي الى تحقيقه من وراء التدقيق الخارجي ، وكذلك فان عدم وجود وسائل الرقابة المحاسبية سيدفع المدقق الى زيادة كمية اختباره وتوسيع نطاق تدقيقه .

٣- بالنسبة لأنظمة الضبط الداخلي : يعتبر المدقق الخارجي مسؤولا عن فحص وتقييم أنظمة الضبط الداخلي ومقاييسه المستعملة في المؤسسة ، ويعود السبب في ذلك الى ان هذا الفرع من الرقابة الداخلية يهدف الى حماية اصول المؤسسة ضد اي اختلاس او تلاعب، والمدقق الخارجي يعتبر مسؤولا عن تحقيق هذا الهدف حيث يطلب اليه التحقق من التزامات المؤسسة وموجوداتها، وبالتالي التقليل من احتمالات الغش والاختلاس فيها .

هذا وقد جاء النص على وجوب قيام المدقق بدراسة وتحقيقه نظام الرقابة الداخلية في معايير التدقيق المتعارف عليها الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) حيث ينص المعيار الثاني من معايير العمل الميداني على ما يلي " يجب القيام بدراسة واقعية واجراء تحقيق شامل لنظام الرقابة الداخلية المعمول به ليكون اساسا للاعتماد عليه اثناء القيام بمهمة التدقيق ، وليجري على ضوءه تحديد نطاق الخصوصات التي يجب ان تقتصر عليها اعمال التدقيق" (١٤: ١٢٣) (٤٢: ص ٢-٢) ...

ومن الجدير بالذكر ان قانون الشركات الاردني (٢٦، مادة ٢٢١) الزم مدقق الحسابات الخارجي مراقبة اعمال الشركة وتدقيق حساباتها مع التأكيد بشكل خاص على الواجبات التالية :

١- تدقيق سجلات الشركة ودفاترها ومستنداتها المالية وانها منظمة بصورة اصولية .

- ب- فحص الانظمة المالية والادارية للشركة وانظمة المراقبة المالية الداخلية والتأكد من ملاءمتها لحسن سير اعمال الشركة والمحافظة على اموالها .
- ج- التحقق من صحة موجودات الشركة والتزاماتها .
- د- الاطلاع على قرارات مجلس الادارة والتعليمات الصادرة عن الشركة .
- هـ - اي واجبات اخرى يترتب القيام بها بموجب قانون الشركات وقانون مهنة تدقيق الحسابات والانظمة الاخرى ذات العلاقة والاصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات .
- ويتضح مما سبق ان قانون الشركات الاردني رتب على مدقق الحسابات مسؤولية فحص انظمة الرقابة المحاسبية وانظمة الضبط الداخلي ، ولا يعتبر مسؤولا عن فحص انظمة الرقابة الادارية الا بما يؤثر على نتيجة الاعمال والمركز المالي للشركة ... وهذا يتطابق مع متطلبات (AICPA) المتعلقة بهذا الموضوع .

لقد انتهينا في الفصول السابقة من الاطار النظري لهذه الدراسة ، وفيها بينا مفهوم البنوك التجارية ووظائفها ومصادر اموالها ، كما بينا ايضا اسس تشغيل موارد البنوك التجارية وكذلك اشكال التوظيفات النقدية وغير النقدية لموارد البنوك التجارية . . . كما بينا ايضا مفهوم التسهيلات المصرفية وانواعها وكذلك اجراءات دراسة ومنح التسهيلات ومتابعتها وتجديدها ، بالاضافة الى المبادئ الاساسية للاقراض ، وكذلك تعريف الديون المتعثرة والمشكوك فيها ومعالجة موضوع مخصصات الديون المشكوك فيها وفق متطلبات البنك المركزي الاردني . . كما بينا ايضا مفهوم الرقابة الداخلية واهدافها واقسامها ومقوماتها ومسؤولية التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تجاه انظمة الرقابة الداخلية .

لقد تم تخصيص هذا الفصل لمعالجة الموضوع من الناحية العملية التطبيقية في البنوك التجارية الاردنية والتي شملت كل من: البنك العربي، البنك الاهلي، بنك القاهرة عمان، بنك الاردن والبنك الاردني الكويتي، وسيتم عرض النتائج التي تم التوصل اليها وتحليلها تمهيدا للتعرف على اوجه القوة والضعف في انظمة الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية بغية اقتراح الحلول المناسبة والكفيلة بتحسين اداء هذه البنوك .

٦/٢ الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة :

شملت كل استبانة على صفحة تتعلق استلثها بالمعلومات العامة لأفراد عينة مجتمع الدراسة ، وقد تعلقت استبانة الجزء الأول بكل من: المؤهل الأكاديمي ، التخصص العلمي وعدد سنوات الخبرة العملية في مجال العمل المصرفي .

ومن تحليل اجابات هذه الاستبانة (للاستبيانيين معا الموزعين على فئتي موظفي التسهيلات والمدققين الداخليين) (ملحق رقم ٢)*١ ، تبين ان ٩٣ شخصا او (٦٧,٩%) من عينة الدراسة الاجمالية البالغة (١٢٧) شخصا يحملون مؤهل علمي بكالوريوس فما فوق، و (٢٢,٦%) يحملون مؤهل الدبلوم، و (٩,٥%) يحملون مؤهل الثانوية العامة .

كما لوحظ بان (٨٠,٣%) من العينة متخصصون في المقبول التجارية وهي : المحاسبة وبلغت نسبتهم (٤٣,١%) ، والاقتصاد (١٠,٢%) ، والتمويل (٣,٧%) والادارة (٢٣,٣%) ... في حين وجد ان (١٩,٧%) من حجم العينة لا تحمل اي من التخصصات الاربعة المذكورة . ان عينة الدراسة تتمتع بخبرة عملية جيدة ، حيث لاحظ الباحث ان عدد سنوات الخبرة العملية لمن تجاوزت خبرتهم اكثر من ١٠ سنوات بلغت نسبتهم (٧٢,٣%) ، كما بلغت نسبة من تراوحت خبرتهم من ٥ سنوات الى اقل من ١٠ سنوات (١٣,١%) ، ومن تراوحت خبرتهم من سنتين الى اقل من ٥ سنوات بلغت نسبتهم (٨%).

هذا وقد تم حساب معامل المصداقية (Cronbach's Alpha)

لقياس درجة المصداقية في اجابات المستقصى منهم على استبانة نموذجي الاستبيان ودرجة الارتباط بين اجابات المستجيبين على

*١ لمعرفة تفاصيل وصف عينتي الدراسة يرجى الاطلاع على ملحق رقم

الاستلثة ، حيث تبين ان قيمة الفا Alpha بلغت (٩١٧,٠) وهذا يعني ان هناك درجة مصداقية جيدة لنموذجي الاستبيان ، حيث ان قيمة الفا تزيد عن النسبة المقبولة وقدرها (٦٠%) (١٣:٢٢٧) .

وفيما يلي تفاصيل قيمة الفا والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف (الانحراف المعياري / الوسط الحسابي) للاستبيانين الموزعين على فئتي موظفي التسهيلات والمدققين الداخليين :

الفئة	نوع	قيمة	الوسط	الانحراف	معامل
	الرقابة	ALPHA	الحسابي	المعياري	الاختلاف
موظفي تسهيلات	الادارية	,٩٥٣	٤,٢٤	,٤٩	,١١
مدققين داخليين	المحاسبية	,٨٠٥	٤,٤٩	,٤١	,٠٩
الاجمالي		,٩١٧	٤,٣	,٤٧	,١٠٩

ويلاحظ من الجدول اعلاه ولدى احتساب معامل الاختلاف على شكل نسبة مئوية ، فانه يتبين ان درجة التثقت تساوي (٩,١٠%) فقط وهي نسبة معقولة، وتؤكد من جانب اخر صحة قيمة الفا البالغة (٩١٧,٠) والتي تشير الى مصداقية المقياس الذي تم اعتماده لاستلثة نموذجي الاستبيان .

٦/٣ اختبار فرضيات الدراسة :

هنالك خمس فرضيات جري اختبارها للاجابة على مشكلة البحث المتمثلة بالسؤال التالي : (هل يحقق نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية حماية مناسبة لاصول البنك من الاختلاس والتلاعب ، كفاية مناسبة للتأكد من دقة البيانات المحاسبية ، كفاية مناسبة وفعالة لسياسة التسهيلات المصرفية المتبعة وكفاية مناسبة للتأكد من كفاءة وملاءمة العميل طالب التسهيلات وقدرته على سداد المطلوب منه تجاه البنك؟) .

لاغراض اختبار الفرضيات تم اعتماد السوسط الحسابي ، والتوزيع التكراري ، والتوزيع التكراري بالنسب السمتوية ، والانحراف المعياري ، ومعامل الاختلاف ، والمنوال واختبار مربع كاي لاكثر من (٣) عينات السخاص بالاحصاءات اللامعلمية (٤٥:١٩١-١٩٦) .

هذا وقد تم تحديد درجات القوة والضعف في متانة نظام الرقابة الداخلية للسئلة الواردة بنموذجي الاستبسياسان من خلال متوسط اجابات الاسئلة ونسبة الاستخدام وذلك على الشكل التالي :

متوسط الاجابة	نسبة الاستخدام (%)	درجة الضعف/القوة
١ - ١,٩٩	٢٠ - ٣٩,٩٩	ضعيف جدا
٢ - ٢,٩٩	٤٠ - ٥٩,٩٩	ضعيف
٣ - ٣,٩٩	٦٠ - ٧٩,٩٩	متوسط
٤ - ٤,٤٩	٨٠ - ٨٩,٩٩	جيد
٤,٥ - ٥,٠٠	٩٠ - ١٠٠,٠٠	مرتفع

وقد تم اعتبار كافة الاجابات التي تقع بين الضئات السثلاث

الاولى على انها مؤشرات على وجود ضعف يتراوح ما بين ضعف كبير وضعف بسيط في متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة في تلك النقاط ، وبالتالي تم الاستوصية بضرورة تقويتها .

هذا وقد تم قياس متغيرات الدراسة من خلال اسئلة نموذجي الاستبيان وعلى الشكل التالي :

رقم الفرضية	ارقام الاسئلة الواردة بنموذج	
	الرقابة الادارية	الرقابة المحاسبية
١	٢٤ - ٣١	١ - ١٤
٢	-----	١٥ - ٢١
٣	١ - ٢١	٢٢ - ٢٦
٤	٢٣،٢٢،٥	-----
٥	٣١ - ١	٢٦ - ١

الفرضية الاولى :

يحقق نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية حماية مناسبة لاصول البنك من الاختلاس والتلاعب .
لاغراض اختبار هذه الفرضية قمنا باجراء التحليل التالي (ملحق رقم ٩) (جدول رقم ٢) .

يلاحظ من الجدول رقم (٢) ما يلي :

١ - بلغ متوسط درجة متانة حماية اصول البنك من الاختلاس والتلاعب (٤,٥١) ، وهي تعتبر درجة متانة مرتفعة .

٢ - اجاب (٨٨,٥%) من افراد العينة على ان درجة المتانة تعتبر جيدة او مرتفعة .

٣ - الفئة الاكثر تكرارا (المنوال) كانت الاجابة (٥) وهي تشير الى ان درجة المتانة مرتفعة .

٤ - درجة التشتت بين الاجابات (معامل الاختلاف) منخفضة حيث بلغت (٠,٨٦) ، فقط اي ما نسبته (٨,٦%) من الوسط الحسابي .

٥ - عند اجراء اختبار مربع كاي تبين ان القيمة المحسوبة تساوي (٩٧,٦٨) ، في حين ان القيمة النظرية تتساوي (٣٩,٢٩) عند مستوى ثقة (٩٩,٩%) ، وهذا يعني ان للبنوك التجارية الاردنية تختلف فيما بينها وبحيث يوجد فرق ذو دلالة احصائية بشأن درجة متانة حماية اصول البنوك من الاختلاس والتلاعب .

باستعمال قاعدة القرار وحيث ان (٨٨,٥%) من افراد العينة اجابوا بان درجة المتانة تعتبر جيدة او مرتفعة ، فاننا نستطيع القول بانه تم قبول الفرضية الاولى ، الا انه تبين بان هناك اختلاف بين البنوك التجارية الاردنية بشأن درجة متانة حماية اصول البنك من الاختلاس والتلاعب ، ويعود ذلك الى عدة اسباب اهمها ما يتعلق بضمانات التسهيلات ، علما بأنه سيتم شرحها مفصلة عند مناقشة نتائج الدراسة .

جدول رقم (٢)

التحليل الاحصائي لتقييم مدى حماية موجودات البنك من الاختلاس والضياع

نوع الرقابة	عدد الاجابات	النسبة المئوية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المنوال
أ (الادارية) (استبيان موظفي التسهيلات) درجة المتانة :						
١ (ضعيفة جداً)	١٧	٪٢,٩				
٢ (ضعيفة)	١٢	٪٢				
٣ (متوسطة)	٦٩	٪١١,٧				
٤ (جيدة)	٩٤	٪١٥,٩				
٥ (مرتفعة)	٤٠٠	٪٦٧,٥				
مجموع الادارية	٥٩٢	٪١٠٠	٤,٤٣	٠,٤١	٠,٠٩	٥
ب (المحاسبية) (استبيان المدققين الداخليين) درجة المتانة :						
١ (ضعيفة جداً)	١٨	٪٢				
٢ (ضعيفة)	٢٥	٪٢,٨				
٣ (متوسطة)	٢٨	٪٣,٢				
٤ (جيدة)	١٨٢	٪٢٠,٦				
٥ (مرتفعة)	٦٣٩	٪٧١,٣				
مجموع المحاسبية	٨٨٢	٪١٠٠	٤,٥٦	٠,٣٧	٠,٠٨	٥
ج (الاجمالي (أ+ب)) درجة المتانة :						
١ (ضعيفة جداً)	٣٥	٪٢,٤				
٢ (ضعيفة)	٣٧	٪٢,٥				
٣ (متوسطة)	٩٧	٪٦,٦				
٤ (جيدة)	٣٧٦	٪١٨,٧				
٥ (مرتفعة)	١٠٣٩	٪٦٩,٨				
مجموع الاجمالي	١٤٧٤	٪١٠٠	٤,٥١	٠,٣٩	٠,٠٨٦	٥
د) اختبار مربع كاي						
القيمة النظرية	٣٩,٢٩					
القيمة المحسوبة	٩٧,٦٨					
مستوى الدلالة	٠,٠٠١					
مستوى الثقة	٪٩٩,٩					

الفرضية الثانية :

يحقق نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك

التجارية كفاية مناسبة للتأكد من دقة البيانات المحاسبية .

ولاغراض اختبار هذه الفرضية قمنا باجراء التحليل التالي

(ملحق رقم ٨) (جدول رقم ٣) .

يلاحظ من الجدول رقم (٣) ما يلي :

١ - بلغ متوسط درجة متانة مدى دقة البيانات المحاسبية (٤,٦)

وهي تعتبر درجة متانة مرتفعة .

٢ - اجاب (٩٤,٤%) من افراد العينة على ان درجة المتانة تعتبر

جيدة او مرتفعة .

٣ - الفئة الاكثر تكرارا (المنوال) كانت الاجابة (٥) وهي تشير

الى ان درجة المتانة مرتفعة .

٤ - درجة التشتت بين الاجابات (معامل الاختلاف) منخفضة حيث بلغت

(٠,٧) اي ما نسبته (٧%) من الوسط الحسابي .

٥ - عند اجراء اختبار مربع كاي تبين ان القيمة المحسوبة

تساوي (٨٩) ، في حين ان القيمة النظرية تساوي (٣٩,٢٩)

عند مستوى ثقة (٩٩,٩%) ، وهذا يعني ان البنوك التجارية

الاردنية تختلف فيما بينها وبحيث يوجد فرق ذو دلالة

احصائية بشأن درجة متانة وجود كفاية مناسبة للتأكد من

دقة البيانات المحاسبية .

باستعمال قاعدة القرار وحيث ان (٩٤,٤%) من افراد العينة

اجابوا بان درجة المتانة تعتبر جيدة او مرتفعة ، فاننا

نستطيع القول بانه تم قبول الفرضية الثانية ، الا انه تبين بان

هناك اختلاف بين البنوك التجارية الاردنية بشأن درجة متانة وجود

كفاية مناسبة للتأكد من دقة البيانات المحاسبية ، ويعود ذلك

الى عدة اسباب اهمها ما يتعلق بتدقيق حركات العمولات على

جدول رقم (٣)
التحليل الاحصائي لتقييم مدى دقة البيانات المحاسبية

نوع الرقابة	عدد الاجابات	النسبة المئوية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المنوال
أ) المحاسبية						
(استبيان المدققين الداخليين)						
درجة المتانة:						
١ (ضعيفة جداً)	٣	٪٨				
٢ (ضعيفة)	٧	٪١٩				
٣ (متوسطة)	١١	٪٢٩				
٤ (جيدة)	٩٦	٪٢٥,٤				
٥ (مرتفعة)	٢٦١	٪٦٩				
مجموع المحاسبية	٣٧٨	٪١٠٠	٤,٦	٠,٢٣	٠,٠٧	٥
ب) الادارية						
(استبيان موظفي التسهيلات)						
(لا يوجد)						
ج) اختبار مربع كاي						
القيمة النظرية	٣٩,٢٩					
القيمة المحسوبة	٨٩					
مستوى الدلالة	٠,٠٠١					
مستوى الثقة	٪٩٩,٩					

التسهيلات للتحقق من قيدها فعليا لحساب الايرادات ، وكذلك
مراجعة استفسارات العملاء المتعلقة بكشوفات حساباتهم عن طريق
المدقق الداخلي ، علما بانه سيتم شرحهما بالتفصيل عند مناقشة
نتائج الدراسة .

الفرضية الثالثة :

يحقق نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك
التجارية الاردنية كفاية مناسبة وفعالة لسياسات التسهيلات
المصرفية المتبعة .

ولاغراض اختبار هذه الفرضية قمنا باجراء التحليل التالي
(ملحق رقم ٦) (جدول رقم ٤) .

يلاحظ من الجدول رقم (٤) ما يلي :

- ١ - بلغ متوسط درجة متانة كفاية وفعالية سياسة التسهيلات
المصرفية المتبعة (٤,٢٣) وهي تعتبر درجة متانة جيدة .
- ٢ - اجاب (٨٢,٧%) من افراد العينة ان درجة المتانة تعتبر
جيدة او مرتفعة .
- ٣ - الفئة الاكثر تكرارا (المنوال) كانت الاجابة رقم (٥) وهي
تشير الى ان درجة المتانة مرتفعة .
- ٤ - درجة التشتت بين الاجابات (معامل الاختلاف) منخفضة حيث بلغت
(,١١) فقط أي ما نسبته (١١%) من الوسط الحسابي .
- ٥ - عند اجراء اختبار مربع كاي تبين ان القيمة المحسوبة
تساوي (١٦٤,٤٦) ، في حين ان القيمة النظرية تساوي
(٣٩,٢٩) عند مستوى الثقة (٩٩,٩%) ، وهذا يعني ان البنوك
التجارية الاردنية تختلف فيما بينها وبحيث يوجد فرق ذو
دلالة احصائية بشأن درجة متانة كفاية وفعالية سياسة
التسهيلات المصرفية المتبعة .

جدول رقم (٤)

التحليل الاحصائي لتقييم مدى كفاية وفعالية سياسات التسهيلات المتبعة

النوع	عدد الاجابات	النسبة المئوية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المتوال
أ (الادارية) (استبيان موظفي التسهيلات) درجة المتانة :						
١ (ضعيفة جداً)	١٤٠	٪٢٣,٧				
٢ (ضعيفة)	٢٢١	٪٦,١				
٣ (متوسطة)	٣٠٨	٪٨,٢				
٤ (جيدة)	١٠٧٣	٪٢٨,٤				
٥ (مرتفعة)	٢٠٢٢	٪٥٣,٦				
مجموع الادارية	٣٧٧٤	٪١٠٠	٤,٢٢	٠,٤٧	٠,١١	٥
ب (الهاسبية) (استبيان المدققين الداخليين) درجة المتانة :						
١ (ضعيفة جداً)	١٦	٪٣,٢				
٢ (ضعيفة)	٢٧	٪٥,٤				
٣ (متوسطة)	١٤	٪٢,٨				
٤ (جيدة)	١٦٨	٪٢٣,٣				
٥ (مرتفعة)	٢٧٩	٪٥٥,٣				
مجموع الهاسبية	٥٠٤	٪١٠٠	٤,٢٢	٠,٥٥	٠,١٣	٥
ج) الاجمالي (ا+ب) درجة المتانة :						
١ (ضعيفة جداً)	١٥٦	٪٣,٧				
٢ (ضعيفة)	٢٥٨	٪٦				
٣ (متوسطة)	٣٢٢	٪٧,٦				
٤ (جيدة)	١٢٤١	٪٢٩				
٥ (مرتفعة)	٢٣٠١	٪٥٣,٧				
مجموع الاجمالي	٤٢٧٨	٪١٠٠	٤,٢٢	٠,٤٨	٠,١١	٥
د) اختبار مربع كاي						
	٣٩,٢٩					
	١٦٤,٤٦					
	٠,٠٠١					
	٪٩٩,٩					

باستعمال قاعدة القرار وحيث ان (٨٢,٧%) من افراد العينة اجابوا بان درجة المتانة تعتبر جيدة أو مرتفعة، فاننا نستطيع القول بأنه تم قبول الفرضية الثالثة، الا انه تبين بان هناك اختلاف بين البنوك التجارية الاردنية بشأن درجة كفاية وفعالية سياسة التسهيلات المصرفية المتبعة، ويعود ذلك الى عدة اسباب أهمها ما تتضمنه السياسات والاهداف المكتوبة لادارة محافظة التسهيلات في معالجة مواضيع متعددة اهمها التركيز الائتماني وتوزيع انواع التسهيلات حسب الغرض منها وشروط منحها... الخ، وكذلك اعداد تحليل للديون المتعثرة بهدف التعرف على الاسباب التي أدت الى تعثرها بغرض تجنبها مستقبلا، بالإضافة الى اجراء الدراسات الدورية لمعرفة الاتجاهات السائدة في القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي، علما بأنه سيتم شرح هذه النقاط بالتفصيل عند مناقشة نتائج الدراسة.

الفرضية الرابعة :

يحقق نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية كفاية مناسبة للتأكد من كفاءة وملاءة العميل طالب التسهيلات وقدرته على سداد المطلوب منه تجاه البنك .

ولاغراض اختبار هذه الفرضية قمنا باجراء التحليل التالي (ملحق رقم ٧) (جدول رقم ٥) .

يلاحظ من الجدول (رقم ٥) ما يلي :

١ - بلغ متوسط درجة متانة توفر كفاية مناسبة للتأكد من كفاءة وملاءة العميل طالب التسهيلات وقدرته على السداد (٤,٢)، وهي تعتبر درجة متانة جيدة .

٢ - اجاب (٨٣,٤%) من افراد العينة ان درجة المتانة تعتبر جيدة أو مرتفعة .

جدول رقم (٥)

التحليل الاحصائي لتقييم مدى التأكد من كفاءة وملاءمة العميل طالب التسهيلات

نوع الرقابة	عدد الاجابات	النسبة المئوية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المنوال
ا) الادارية						
(استبيان موظفي التسهيلات)						
درجة المتانة :						
١ (ضعيفة جداً)	١٧	٪١,٥				
٢ (ضعيفة)	١١٠	٪٩,٩				
٣ (متوسطة)	٥٨	٪٥,٢				
٤ (جيدة)	٣٧٦	٪٣٣,٩				
٥ (مرتفعة)	٥٤٩	٪٤٩,٥				
مجموع الادارية	١١١٠	٪١٠٠	٤,٢	٠,٥٨	٠,١٤	٥
ب) المحاسبية						
(استبيان المدققين الداخليين)						
(لا يوجد)						
ج) اختبار مربع كاي						
القيمة النظرية	٣٩,٢٩					
القيمة المحسوبة	٨٢,١					
مستوى الدلالة	٠,٠٠١					
مستوى الثقة	٪٩٩,٩					

- ٣ - الفئة الاكثر تكرارا (المنوال) كانت الاجابة رقم (٥) وهي تشير الى ان درجة المتانة مرتفعة .
- ٤ - درجة التشتت بين الاجابات (معامل الاختلاف) منخفضة حيث بلغت (١٤,١) فقط وتشكل ما نسبته (١٤%) من الوسط الحسابي .
- ٥ - عند اجراء اختبار مربع كاي تبين ان القيمة المحسوبة تساوي (١,٨٢) ، في حين ان القيمة النظرية تساوي (٢٩,٢٩) عند مستوى ثقة (٩٩,٩%) ، وهذا يعني ان البنوك التجارية الاردنية تختلف فيما بينها بشأن درجة متانة الرقابة الداخلية بحيث توفر كفاية مناسبة للتأكد من كفاءة وملاءة العميل طالب التسهيلات وقدرته على السداد .
- باستعمال قاعدة القرار وحيث ان (٨٣,٤%) من افراد العينة اجابوا بأن درجة المتانة تعتبر جيدة او مرتفعة، فاننا نستطيع القول بانه تم قبول الفرضية الرابعة، الا انه تبين ان هناك اختلاف بين البنوك التجارية الاردنية بشأن مدى التأكد من كفاءة وملاءة العميل طالب التسهيلات وقدرته على السداد، ويعود ذلك الى عدة اسباب اهمها ما يتعلق بدرجة تركيز البنوك على السلب من العميل تزويدها ببعض المعلومات الهامة عنه مثل : بيان مسالي حديث، خطة تسديد الاقساط وكشف التدفق النقدي، بالإضافة الى مدى حصول البنوك على معلومات تتعلق بخبرة العميل وكفاءته وسمعته واخلاقه، وكذلك طبيعة عمله متضمنة عاملي المنافسة والسوق... الخ،علما بانه سيتم شرح هذه النقاط بالتفصيل عند مناقشة نتائج الدراسة .

الفرضية الخامسة :

يحقق نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية رقابة محاسبية ورقابة ادارية معا مناسبة وفعالة .

ولاغراض اختبار هذه الفرضية قمنا باجراء التحليل التالي (ملحق رقم (١) (جدول رقم ٦).

يلاحظ من الجدول رقم (٦) ما يلي :

- ١ - بلغ متوسط درجة متانة كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية (٤,٣) ، وهي تعتبر درجة متانة جيدة .
- ٢ - اجاب (٨٤,٧%) من افراد العينة ان درجة المتانة الاجمالية تعتبر جيدة او مرتفعة .
- ٣ - الفئة الاكثر تكرارا (المسوال) كانت الاجابة رقم (٥) ، وهي تشير الى ان درجة المتانة مرتفعة .
- ٤ - درجة التشتت الاجمالية بين الاجابات (معامل الاختلاف) منخفضة حيث بلغت (١,٠٩) وتشكل ما نسبته (١٠,٩%) من الوسط الحسابي.
- ٥ - عند اجراء اختبار مربع كاي تبين ان القيمة الاجمالية المحسوبة تساوي (٢٥٢,١٧) ، في حين ان القيمة النظرية تساوي (٣٩,٢٩) عند مستوى ثقة (٩٩,٩%) ، وهذا يعني انه يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين البنوك التجارية الاردنية بشأن درجة متانة كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة .

باستعمال قاعدة القرار وحيث ان (٨٤,٧%) من افراد العينة

جدول رقم (٦)

التحليل الاحصائي لتقييم مدى فعالية الرقابة المحاسبية والرقابة الادارية مما

نوع الرقابة	عدد الاجابات	النسبة المئوية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المنوال	قيمة الفا ALPHA
أ) الادارية (استبيان موظفي التسهيلات) درجة المتانة :							
١ (ضعيفة جداً)	١٧٤	٪٢٢,١					
٢ (ضعيفة)	٣٥٣	٪٦,٤					
٣ (متوسطة)	٤٣٥	٪٧,٩					
٤ (جيدة)	١٥٤٣	٪٢٨,٢					
٥ (مرتفعة)	٢٩٧١	٪٥٤,٤					
مجموع الادارية	٥٤٧٦	٪١٠٠	٤,٢٤	٠,٤٩	٠,١١	٥	٠,٩٥٣
ب) المحاسبية (استبيان المدققين الداخليين) درجة المتانة :							
١ (ضعيفة جداً)	٣٧	٪٢,١					
٢ (ضعيفة)	٥٩	٪٣,٣					
٣ (متوسطة)	٥٣	٪٣					
٤ (جيدة)	٤٤٦	٪٢٥,٢					
٥ (مرتفعة)	١١٦٩	٪٦٦,٤					
مجموع المحاسبية	١٧٦٤	٪١٠٠	٤,٤٩	٠,٤١	٠,٠٩	٥	٠,٨٠٥
ج) الاجمالي (ا+ب) درجة المتانة :							
١ (ضعيفة جداً)	٢١١	٪٢,٩					
٢ (ضعيفة)	٤١٣	٪٥,٧					
٣ (متوسطة)	٤٨٨	٪٦,٧					
٤ (جيدة)	١٩٨٩	٪٢٧,٥					
٥ (مرتفعة)	٤١٤٠	٪٥٧,٢					
مجموع الاجمالي	٧٢٤٠	٪١٠٠	٤,٣	٠,٤٧	٠,١٠٩	٥	٠,٩١٧
د) اختبار مربع كاي							
القيمة النظرية	٣٩,٢٩						
مستوى الدلالة	٠,٠٠١						
مستوى الثقة	٪٩٩,٩						
القيمة المحسوبة							
الرقابة الادارية	١٥٧,٩						
الرقابة المحاسبية	٢٢٦,٦						
اجمالي الرقابة	٢٥٣,١٧						

اجابوا بأن درجة المتانة تعتبر جيدة أو مرتفعة، فاننا نستطيع القول بأنه تم قبول الفرضية الخامسة، إلا انه تبين بان هناك اختلاف بين البنوك التجارية الاردنية بشأن كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشقيها المحاسبي والاداري للتسهيلات المصرفية، ويعود ذلك الى اختلاف البنوك فيما بينها بشأن درجة متانة حماية اصول البنك من الاختلاس والتلاعب، ودرجة متانة دقة البيانات المحاسبية، ودرجة كفاية وفعالية سياسة التسهيلات المصرفية المتبعة ومدى التأكد من كفاءة وملاءمة العميل طالب التسهيلات وقدرته على السداد... علما بان درجة الاختلاف في الرقابة الادارية بين البنوك التجارية الاردنية كانت اعلى مقارنة بدرجة الاختلاف في الرقابة المحاسبية، حيث بلغ الانحراف المعياري (٤٩،) و (٤١) على التوالي.

٦/٤ مناقشة نتائج الدراسة :

نستعرض فيما يلي مناقشة نتائج الدراسة الميدانية على شكل نقاط بعد ان تم اختبار فرضيات الدراسة ، وتبين ان نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة في البنوك التجارية الاردنية يعتبر متين او قوي بدرجة جيدة ، حيث بلغ الوسط الحسابي لاجمالي نظام الرقابة (٤,٣) نقطة كما هو مبين في جدول رقم (٦) وبنسبة استخدام (*) بلغت (٨٦%) وهي تعتبر نسبة جيدة .

وستناقش في الصفحات التالية اهم نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية التي اظهرتها الدراسة وهي :

اولا: مدى توفر حماية مناسبة لاصول البنك من الاختلاس والتلاعب

١ - بشكل عام اظهرت الدراسة ان درجة الامتانة التي

يحققها نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في

البنوك التجارية الاردنية في مجال توفير حماية

مناسبة لاصول البنك من الاختلاس والتلاعب تعتبر مرتفعة

، حيث بلغ الوسط الحسابي لاجابات البنوك على الاسئلة

المتعلقة بهذا البند (٤,٥١) درجة كما هو مبين في

جدول رقم (٢) وبنسبة استخدام بلغت (٩٠,٢) % .

٢ - تراوح الوسط الحسابي لاجابات البنوك في هذا المجال

ما بين (٤,٢ - ٤,٥٩) درجة وبنسبة استخدام (٨٤) % -

٨,٩١) % ، وهي تقع ما بين الدرجة الجيدة والدرجة

المرتفعة (ملحق رقم ١٦) .

$$* \text{نسبة الاستخدام} = \frac{\text{الوسط الحسابي للاجابات}}{100} \times 100\%$$

الحد الاقصى للاجابة وهي (٥)

٣ - الرقابة المحاسبية اكثر متانة وقوة الى حد ما من الرقابة الادارية في مجال حماية الاصول ممثلة بالوسط الحسابي والذي بلغ (٤,٥٦) درجة و (٤,٤٣) درجة على التوالي كما هو مبين في جدول رقم (٢).

٤ - اهم نقاط الضعف التي ابرزتها الدراسة الميدانية في

مجال حماية اصول البنك من الاختلاس والتلاعب ما يلي :

١ - يتم استلام وتسليم ضمانات التسهيلات بموجب

ايصالات متسلسلة على عدة نسخ تعطى احداها

للعميل ... وقد بلغ متوسط الاجابة على هذا

السؤال (٣,٥٧) درجة وبنسبة استخدام (٧١,٤) % ،

كما بلغ الانحراف المعياري (١,٤) ومعامل الاختلاف

(٣٩) ، وهذه تعتبر ارقام عالية وتشير الى

تشقت بنسبة (٣٩) % عن الوسط الحسابي ... ويتضح

من هذه الارقام بوجود ضعف رقابة في مجال استلام

وتسليم الضمانات ، ومن هنا يجب التأكيد على

ضرورة ان يجري استلام وتسليم الضمانات بموجب

ايصالات متسلسلة على عدة نسخ تعطى احداها

للعميل (ملحق رقم (٤) ، سؤال (٨)) .

ب - هناك فصل بالمهام المتعلقة باستلام واعادة

الضمانات للمقترضين واجراء القيود اللازمة في

سجل الضمانات ... وقد بلغ متوسط الاجابة على

هذا السؤال (٣,٩٤) درجة وبنسبة استخدام

(٧٨,٨) % ، كما بلغ الانحراف المعياري (١,٢) ،

ومعامل الاختلاف (٣٠٥) ، وبذلك يمكن القول بان

هناك ضعف رقابة في مسألة فصل المهام المتعلقة

باستلام واعادة الضمانات للمقترضين واجراء

القيود اللازمة في سجل الضمانات ، وهنا يجب ان لا تتركز هذه الوظائف بيد موظف واحد ، بل يجب ان توزع على (٣) موظفين على الاقل وذلك بغية احكام الرقابة في هذا المجال (ملحق رقم (٤) ، سؤال (٩)) .

ج - يجري البنك دراسات مستمرة يربط فيها بين حجم وعدد الديون المشكوك فيها مع اسماء موظفي التسهيلات او لجنة التسهيلات التي نسبت او وافقت على منح التسهيلات (ملحق رقم (٥) ، سؤال (٢٩)) ، وقد بلغ متوسط الاجابة على هذا السؤال (٦,٢) درجة وبنسبة استخدام (٥٢%) ، كما بلغ الانحراف المعياري (١,١) ، ومعامل الاختلاف (٤٢) ، ... ويتضح من هذه الارقام بشكل عام وجود ضعف رقابة واضح في مجال اجراء الدراسات المستمرة للكشف عن الموظفين او اللجان التي يتضح انها غير فعالة ولا تتمتع بالكفاءة اللازمة لدراسة التسهيلات .

ثانيا : مدى توفر كفاية مناسبة للتأكد من دقة البيانات المحاسبية .

١ - بشكل عام اظهرت الدراسة ان درجة المتانة التي يحققها نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية في مجال التأكد من دقة البيانات المحاسبية تعتبر مرتفعة ، حيث بلغ الوسط الحسابي لاجابات البنوك على الاسئلة المتعلقة بهذا البند (٤,٦) درجة كما هو مبين في جدول رقم (٣) وبنسبة استخدام (٩٢%) .

٢ - تراوح الوسط الحسابي لاجابات البنوك في هذا المجال ما بين (٤,٤٣ - ٤,٧٧) درجة وبنسبة استخدام (٨٨,٦% - ٩٥,٤%) ، وهي تقع ما بين الدرجة الجيدة والدرجة المرتفعة (ملحق رقم ١٦) .

٣ - اهم نقاط الضعف التي ابرزتها الدراسة الميدانية في مجال التأكد من دقة البيانات المحاسبية ما يلي :

أ - يقوم قسم التسهيلات بتدقيق حركات العمولات المقيدة على حسابات العملاء الواردة بكشف القيود اليومية للتحقق من قيدها فعليا لحساب الايرادات (ملحق رقم (٤) ، سؤال (١٦)) .

بلغ متوسط الاجابة على هذا السؤال (٤,٢) درجة (جيدة المتانة) وبنسبة استخدام (٨٤%) ، كما بلغ الانحراف المعياري (١,١) ومعامل الاختلاف (٢٦٣) ، وهذه تعتبر ارقاما عالية وتشير الى تشتت الاجابات بنسبة (٢٦,٣%) على الرغم من ان الوسط الحسابي يشير الى ان المتانة جيدة ... ويتضح من هذه الارقام وجود درجة ضعف بسيطة في مجال تدقيق حركات العمولات ، ومن هنا يجب التأكيد على ضرورة التركيز على هذه النقطة ، وبحيث يجري التأكد من ان العمولات قيدت فعليا لحساب الايرادات وليس لاي حساب اخر .

ب - تراجع استفسارات العملاء المتعلقة بكشوفات الحسابات المرسله لهم عن طريق المدقق الداخلي (ملحق (٤) ، سؤال (٢١)) .

بلغ متوسط الاجابة على هذا السؤال (٣,٣٥) درجة وبنسبة استخدام (٦٧%) ، كما بلغ الانحراف

المعياري (١,٧) ومعامل الاختلاف (٥٠,٧) ، وهذه تعتبر ارقاما عالية وتشير الى تشتت الاجابات بنسبه (٥٠,٧) % . . . ويتضح من هذه الارقام بشكل عام بوجود ضعف رقابة كبير في مجال مراجعة استفسارات العملاء المتعلقة بالكشوفات المرسله لهم عن طريق المذقق الداخلي ، ومن هنا يجب التأكيد على ضرورة التركيز على هذه النقطة .

ثالثا : تقييم مدى كفاية وفعالية سياسة التسهيلات المصرفية المتبعة .

- ١ - بشكل عام اظهرت الدراسة ان درجة الامتانة التي يحققها نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية في مجال مدى كفاية وفعالية سياسة التسهيلات المصرفية المتبعة تعتبر جيدة ، حيث بلغ الوسط الحسابي لاجابات البنوك على الاسئلة المتعلقة بهذا البند (٤,٢٣) درجة كما هو مبين في (جدول رقم ٤) وبنسبة استخدام (٨٤,٦) % .
- ٢ - تراوح الوسط الحسابي لاجابات البنوك في هذا المجال ما بين (٤,٠٦ - ٤,٤٢) درجة وبنسبة استخدام (٨١,٢) % - (٨٨,٤) % ، وهي تعتبر درجة متانة جيدة (ملحق رقم ١٦) .
- ٣ - الرقابة المحاسبية اكثر متانة وقوة الى حد ما من الرقابة الادارية حيث بلغت (٤,٣٢) درجة و (٤,٢٢) درجة على التوالي .
- ٤ - اهم نقاط الضعف التي ابرزتها الدراسة الميدانية في مجال تقييم مدى كفاية وفعالية سياسة التسهيلات المصرفية المتبعة ما يلي :

- ١ - هل تتبنى ادارة البنك سياسات واهداف مكتوبة
لادارة محفظة التسهيلات من شأنها ان :
- ١-١ تبين توزيع انواع التسهيلات حسب الغرض
منها (تجاري ، صناعي ، انشاءات ... الخ)
(ملحق (٥) ، سؤال (١/١) .
- الوسط الحسابي (٣,٩) ، نسبة الاستخدام
(٧٨%) ، الانحراف المعياري (١,٤) ومعامل
الاختلاف او نسبة تشتت الاجابات (٣٦%) .
- ١-٢ تبين المناطق الجغرافية للتسهيلات (ملحق
(٥) ، سؤال (١/٢) .
- الوسط الحسابي (٣,٣) ، نسبة الاستخدام
(٦٦%) ، الانحراف المعياري (١,٥) ومعامل
الاختلاف او نسبة تشتت الاجابات (٤٥%) .
- ١-٣ تبين شروط انواع التسهيلات المختلفة (ملحق
(٥) ، سؤال (١/٣) .
- الوسط الحسابي (٤,١) ، نسبة الاستخدام
(٨٢%) ، الانحراف المعياري (١,١) ومعامل
الاختلاف او نسبة تشتت الاجابات (٢٧%) .
- ١-٤ تبين حدود تركيز الائتمان للمقترض الواحد
(ملحق (٥) ، سؤال (١/٦) .
- الوسط الحسابي (٣,٦٥) ، نسبة الاستخدام
(٧٣%) ، الانحراف المعياري (١,٢) ومعامل
الاختلاف او نسبة تشتت الاجابات (٣٣%) .
- ١-٥ تبين الخطوط العريضة لاقرض اعضاء مجلس
الادارة واقاربهم وموظفي البنك والمساهمين
الرئيسيين (ملحق (٥) ، سؤال (١/٧) .

الوسط الحسابي (٣,٩) ، نسبة الاستخدام (٧٨%) ، الانحراف المعياري (١,٤) ومعامل الاختلاف أو نسبة تشتت الاجابات (٣٦%).

٦-١ تحدد المقترضين المؤهلين للحصول على التسهيلات (ملحق (٥) ، سؤال (١/١٣)) .

الوسط الحسابي (٣,٧٦) ، نسبة الاستخدام (٧٥,٢%) ، الانحراف المعياري (١,١) ومعامل الاختلاف أو نسبة تشتت الاجابات (٢٩) .

ويلاحظ من خلال الاطلاع على المعلومات الاحصائية للنقاط الواردة في بند (١) بوجود ضعف رقابية متوسط في مجال السياسات والاهداف المكتوبة لادارة محفظة التسهيلات، ومن هنا يجب التأكيد على ضرورة التركيز على هذه النقاط وايلائها العناية والاهتمام اللازمين، وبشكل يؤدي الى تحسين نظام الرقابة الداخلية .

ب - يتم الموافقة على التسهيلات التي لا تنسجم مع سياسات ادارة محفظة التسهيلات من قبل من لهم صلاحية الموافقة (ملحق (٥) ، سؤال (٣)) .

الوسط الحسابي (٤,١) ، نسبة الاستخدام (٨٢%) ، الانحراف المعياري (١) ومعامل الاختلاف أو نسبة تشتت الاجابات (٢٤) .

ج - يوجد سقف محدد للتسهيلات الممنوحة ل :

١-ج- كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في البلد (ملحق (٥) ، سؤال (٩/١)) .

الوسط الحسابي (٢,٥٧) ، نسبة الاستخدام (٥١,٤%) ، الانحراف المعياري (١,٤) ومعامل

الاختلاف أو نسبة تشتتت الاجابات (٥٥%).

٢-ج- اجمالي التسهيلات لكل دولة اخرى (ملحق

(٥)، سؤال (٩/٢).

الوسط الحسابي (٢,٤٧) ، نسبة الاستخدام

(٤٩,٤%) ، الانحراف المعياري (١,٣) ومعامل

الاختلاف أو نسبة تشتتت الاجابات (٥٣%).

٣-ج- للافراد والشركات بكافة انواعها (ملحق

(٥)، سؤال (٩/٣).

الوسط الحسابي (٢,٦٦) ، نسبة الاستخدام

(٥٣,٢%) ، الانحراف المعياري (١,٤٨)

ومعامل الاختلاف أو نسبة تشتتت الاجابات

(٥٦%).

ويلاحظ من خلال الاطلاع على المعلومات الاحصائية

للنقاط الواردة في بند (ج) بأن نظام الرقابة

الداخلية ضعيف جدا في مجال تحديد سقوف التسهيلات حسب

القطاعات الاقتصادية أو حسب الافراد والشركات أو حسب

الدول.

د - يتم اعداد تحليل للديون المتعثرة للتعرف على

الاسباب التي ادت الى تعثرها بغرض تجنبها

مستقبلا (ملحق (٥)، سؤال (١٠)).

الوسط الحسابي (٣,٨٤) ، نسبة الاستخدام

(٧٦,٨%) ، الانحراف المعياري (١,٢) ومعامل

الاختلاف أو نسبة تشتتت الاجابات (٣١%).

ه - اذا عانى قطاع معين من القطاعات الاقتصادية في

البلد من مشاكل مختلفة تهدد القطاع بتحقيق

الخسائر، فانه يتم مراقبة كافة العملاء الذين

يندرجون ضمن هذا القطاع مراقبة فعالة (ملحق
(٥). سؤال (١٣)) .

الوسط الحسابي (٤,١) ، نسبة الاستخدام (٨٢%) ،
الانحراف المعياري (١) ومعامل الاختلاف أو نسبة
تشقت الاجابات (٢٤%) .

و - يتم اجراء دراسات دورية لمعرفة الاتجاهات
السائدة في القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي
في البلد ، كما يتم اجراء التغيير المناسب على
سياسات التسهيلات وبما ينسجم مع هذه الاتجاهات
(ملحق (٥). سؤال (١٢)) .

الوسط الحسابي (٣,٩٢) ، نسبة الاستخدام
(٧٨,٤%) ، الانحراف المعياري (١,١) ومعامل
الاختلاف أو نسبة تشقت الاجابات (٢٨%) .

ز - يتم التأكد من وجود بوليصة تأمين سارية
المفعول تغطي موجودات العملاء التي ستقدم كضمان
للبنك عند دراسة طلبات التسهيلات (ملحق (٥) ،
سؤال (١٧)) .

الوسط الحسابي (٤,١) ، نسبة الاستخدام (٨٢%) ،
الانحراف المعياري (١,٩٨) ومعامل الاختلاف أو نسبة
تشقت الاجابات (٢٤%) .

ح - قد يرفض طلب تسهيلات مصرفية لعميل ما في حالة
اذا كان الضمان غير كافي (ملحق (٥) ، سؤال
(٢١/١)) .

الوسط الحسابي (٤,٠٥) ، نسبة الاستخدام (٨١%) ،
الانحراف المعياري (١,١) ومعامل الاختلاف أو نسبة
تشقت الاجابات (٢٧%) .

ويلاحظ من خلال الاطلاع على المعلومات الاحصائية للنقاط الواردة من (١) الى (ح) بوجود ضعف رقابة يتراوح ما بين ضعف كبير وضعف متوسط، ومن هنا يجب التاكيد على ضرورة التركيز على هذه النقاط وايلائها العناية والاهتمام اللازمين، وبما يؤدي الى تحسين نظام الرقابة على هذه النقاط.

رابعا : تقييم مدى توفر الكفاية المناسبة للتأكد من كفاءة وملاءة العميل طالب التسهيلات وقدرته على سداد المطلوب منه تجاه البنك .

١ - بشكل عام اظهرت الدراسة ان درجة المتانة التي يحققها نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية في مجال تقييم مدى كفاءة وملاءة العميل طالب التسهيلات تعتبر جيدة، حيث بلغ الوسط الحسابي لاجابات البنوك على الاسئلة المتعلقة بهذا البند (٤,٢) درجة كما هو مبين في جدول رقم (٥) وبنسبة استخدام (٨٤%).

٢ - تراوح الوسط الحسابي لاجابات البنوك في هذا المجال ما بين (٣,٨٧ - ٤,٣٤) درجة وبنسبة استخدام (٧٧,٤% - ٨٦,٨%) ، وهي تقع ما بين الدرجة المتوسطة والدرجة الجيدة (ملحق رقم ١٦) .

٣ - اهم نقاط الضعف التي ابرزتها الدراسة الميدانية في مجال تقييم مدى كفاءة وملاءة العميل طالب التسهيلات ما يلي :

يحتوي ملف التسهيلات على الامور التالية :

١- بيان مالي حديث (ميزانية عمومية + ارباح

- وخسائر) (ملحق (٥)، سؤال (٢٣/٣) .
- الوسط الحسابي (٤,٢) ، نسبة الاستخدام (٨٤%) ،
الانحراف المعياري (٨١) ومعامل الاختلاف أو نسبة
تششت الاجابات (١٩%) .
- ب- معلومات عن خطة تسديد الأقساط (ملحق (٥) ، سؤال
(٢٣/٤) .
- الوسط الحسابي (٤,٣) ، نسبة الاستخدام (٨٦%) ،
الانحراف المعياري (٩٧) ومعامل الاختلاف أو نسبة
تششت الاجابات (٢٣%) .
- ج- كشف التدفق النقدي للعميل لتحديد مصادر
التسديد (ملحق (٥) ، سؤال (٢٣/٥) .
- الوسط الحسابي (٣,٤) ، نسبة الاستخدام (٦٨%) ،
الانحراف المعياري (١,٢) ومعامل الاختلاف أو نسبة
تششت الاجابات (٣٥%) .
- د- محضر الاجتماع مع العميل (ملحق (٥) ، سؤال
(٢٣/٧) .
- الوسط الحسابي (٣,٤) ، نسبة الاستخدام (٦٨%) ،
الانحراف المعياري (١,٢٤) ومعامل الاختلاف أو
نسبة تششت الاجابات (٣٧%) .
- هـ- مذكرات تحديث الملف (ملحق (٥) ، سؤال (٢٣/٨) .
- الوسط الحسابي (٣,٨) ، نسبة الاستخدام (٧٦%) ،
الانحراف المعياري (١,١) ومعامل الاختلاف أو نسبة
تششت الاجابات (٢٩%) .
- و- معلومات تتعلق بإدارة مؤسسة العميل حول مدى
خبرتهم وكفاءتهم (ملحق (٥) ، سؤال (٢٣/٩) .
- الوسط الحسابي (٣,٩) ، نسبة الاستخدام (٧٨%) .

الانحراف المعياري (١,٢) ومعامل الاختلاف أو نسبة تشتت الاجابات (٣١%).

ز- معلومات حول طبيعة عمل العميل متضمنة عاملي

المنافسة والسوق (ملحق (٥)، سؤال (١٠/٢٣) .

الوسط الحسابي (٤)، نسبة الاستخدام (٨٠%).

الانحراف المعياري (١,٢) ومعامل الاختلاف أو نسبة

تشتت الاجابات (٣٠%).

ح- تقرير زيارة العميل في موقع العمل (ملحق (٥)،

سؤال (١١/٢٣) .

الوسط الحسابي (٤)، نسبة الاستخدام (٨٠%).

الانحراف المعياري (٩)، ومعامل الاختلاف أو نسبة

تشتت الاجابات (٢٣%).

ط- تقرير حول سمعة العميل واخلاقه (ملحق (٥)، سؤال

(١٣/٢٣) .

الوسط الحسابي (٤,١)، نسبة الاستخدام (٨٢%).

الانحراف المعياري (١) ومعامل الاختلاف أو نسبة

تشتت الاجابات (٢٤%).

ويلاحظ من خلال الاطلاع على المعلومات الاحصائية

لنقاط الواردة اعلاه بوجود ضعف رقابة يتراوح ما بين

ضعف كبير وضعف متوسط، ومن هنا يجب التأكيد على

ضرورة التركيز على هذه النقاط وايلائها العناية

والاهتمام اللازمين وبما يؤدي الى تحسين نظام الرقابة

الداخلية، وخاصة ان الدراسة اظهرت بأن نسبة الاستخدام

في مجال كفاءة تقييم العميل طالب التسهيلات كانت اقل

نسبة مقارنة مع بقية متغيرات نظام الرقابة الداخلية

كما هو مبين في ملحق رقم (١٠) حيث بلغت (٨٤%)، في

حين تراوحت ما بين (٨٤,٦% - ٩٦%) لبقية المتغيرات الأخرى . . . كما اظهرت الدراسة ايضا بان نسبة تشتت الاجابات كانت اعلى نسبة مقارنة مع بقية المتغيرات الأخرى حيث بلغت (١٣,٨%) ، في حين تراوحت ما بين (٧,٢% - ١١,٣%) لبقية المتغيرات الأخرى .

خامسا :

اظهرت الدراسة ان متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية بشقيها المحاسبي والاداري يعتبر جيد ، حيث بلغ الوسط الحسابي (٤,٣) درجة كما هو مبين في جدول رقم (٦) وبنسبة استخدام (٨٦%) ، وبنسبة تشتت للاجابات بلغت (١٠,٩%) . . . وقد تراوح الوسط الحسابي لاجابات البنوك ما بين (٤,١-٤,٤٥) درجة وبنسبة استخدام (٨٢% - ٨٩%) ، وهي تعتبر درجة جيدة في الرقابة (ملحق رقم ١٦) .

سادسا :

اظهرت الدراسة ان متانة الرقابة المحاسبية اقوى الى حد ما من متانة الرقابة الادارية ، حيث بلغت (٤,٤٩) درجة للأولى و (٤,٢٤) درجة للثانية كما هو مبين في جدول رقم (٦) .

سابعا :

اظهرت الدراسة ان هناك فروقا ذات دلالة احصائية في متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة بين البنوك التجارية الأردنية ، وذلك على مستوى ثقة (٩٩,٩%) ، حيث بلغت القيمة النظرية (٣٩,٢٩) ، في حين بلغت القيمة المحسوبة (٢٥٢,٢) وذلك عند اجراء اختبار مربع كاي لاكثر من (٣) عينات .

شامنا :

اظهرت الدراسة ان متوسط قيمة ألفا ALPHA بلغت (٩١٧) ، وهي تشير الى مصداقية المقياس الذي تم

٦/٥ ملخص نتائج الدراسة :

فيما يلي ملخص لاهم نتائج الدراسة وهي :

- ١ - ان درجة متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة في البنوك التجارية الاردنية بشقيها المحاسبي والاداري معا تعتبر جيدة، وقد بلغت نسبة الاستخدام (درجة الفعالية) (٨٦%)، علما بأن اجابات البنوك المشمولة بالعينة تراوحت ما بين (٨٢% - ٨٩%) .
- ٢ - بلغت درجة متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المباشرة مقسمة حسب اهداف نظام الرقابة الداخلية ومرتبة تنازليا حسب نسبة الاستخدام (درجة الفعالية) كما يلي :

البيان	نسبة الاستخدام (درجة الفعالية)
١- كفاية مناسبة للتأكد من دقة البيانات المحاسبية .	٩٢%
ب- حماية مناسبة لاصول البنك من الاختلاس والتلاعب .	٩٠,٢%
ج- كفاية مناسبة وفعالة لسياسة التسهيلات المصرفية .	٨٤,٦%
د- التأكد من كفاءة وملاءة العميل طالب التسهيلات .	٨٤%

- ٣ - اظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط هامة بلغت (٧٢%) ما بين التأكد من كفاءة وملاءة العميل طالب التسهيلات وتوفر كفاية مناسبة وفعالة لسياسة التسهيلات المصرفية... هذه العلاقة تعني أنه لاغراض زيادة كفاءة تقييم العميل طالب التسهيلات، فإنه لا بد من زيادة كفاءة سياسة التسهيلات،

وتعتبر هذه علاقة طبيعية .

- ٤ - ان الرقابة المحاسبية المتوفرة لدى البنوك التجارية الاردنية اكثر قوة ومتانة الى حد ما من الرقابة الادارية ، وقد بلغت نسبة الاستخدام (٨٩,٨%) للاولى و (٨٤,٨%) للثانية وهذه النتيجة تتوافق مع ما ورد في الدراسات السابقة والتي اكدت على ضرورة ابداء المزيد من الاهتمام بجانب نظام الرقابة الادارية خاصة من قبل المدققين الخارجيين .
- ٥ - اظهرت الدراسة ان البنوك التجارية الاردنية تختلف فيما بينها ، وبحيث يوجد فرق ذو دلالة احصائية بشأن درجة متانة كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة ، وذلك على مستوى ثقة (٩٩,٩%) .
- ٦ - ان البنوك التجارية الأردنية تعاني من ضعف بسيط في قوة متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة .

٦/٦ التوصيات :

فيما يلي أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة الميدانية :

أولاً: تحسين مكانة الرقابة المحاسبية :-

- ١- ان يتم مراجعة استفسارات العملاء المتعلقة بكشوفات الحساب المرسلة لهم عن طريق المدقق الداخلي فقط.
- ٢- ان يقوم قسم التسهيلات بتدقيق حركات العمولات المقيدة على حسابات العملاء الواردة بكشف القيود اليومية للتحقق من قيدها فعليا لحساب الإيرادات.
- ٣- ان يتم استلام وتطبيق ضمانات التسهيلات بموجب ايصالات متمثلة على عدة نسخ تعطى احداها للعميل ، وان يكون هناك فصل بالمهام المتعلقة باستلام واعادة الضمانات للمقترضين، واجراء القيود اللازمة في سجل الضمانات ، بالإضافة الى مراعاة ما يلي :-
- ١- ان يجري تقييم الاوراق المالية والموجودات الاخرى كضمان بشكل دوري للتأكد من مدى كفايتها وتناسبها مع حجم التسهيلات الممنوحة .
- ب- التحقق من ان الضمانات مستكملة من كافة النواحي القانونية وغيرها ، بحيث يستطيع البنك بيعها عند الضرورة لاسترداد حقوقه ما امكن.
- ج- التأكد من وجود بوليصة تأمين سارية المفعول تغطي موجودات العملاء التي ستقدم كضمان للبنك عند دراسة طلبات التسهيلات.

ثانياً: تحسين مكانة الرقابة الادارية :-

- ١- ان تتضمن السياسات والاهداف المكتوبة لإدارة مصفظة البنك ما يلي :-

- ١- تبين توزيع انواع التسهيلات حسب الغرض منها (تجاري، صناعي، انشاءات... الخ).
 - ب- تبين حدود شركين الائتمان للمقترض الواحد.
 - ج- تبين الخطوط العريضة لاقرض اعضاء مجلس الادارة واقاربهم وموظفي البنك والمساهمين الرئيسيين.
 - د- تبين المناطق الجغرافية الممكن منحها تسهيلات وتحديد سقف لكل منطقة من المناطق.
- ٢- ان يتم اعداد تحليل للديون المتعثرة للتعرف على الاسباب التي ادت الي تعثرها بغرض تجنبها مستقبلا.
 - ٣- ان يتم اجراء دراسات دورية لمعرفة الاتجاهات السائدة في القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي في البلد، كما يتم اجراء التغيير المناسب على سياسات التسهيلات وبما ينسجم مع هذه الاتجاهات.
 - ٤- ان يجري البنك دراسات مستمرة يربط فيها بين حجم وعدد الديون المشكوك فيها مع اسماء موظفي التسهيلات او لجنة التسهيلات التي نسبت او وافقت على منح التسهيلات.
 - ٥- اجراء حركة تنقلات دورية لموظفي التسهيلات من فرع الى اخر او من الادارة الى الفروع او العكس، وكذلك ان يلزم الموظفون باستعمال اجازاتهم السنوية بانتظام وان تعطى الاجازة دفعة واحدة.
 - ٦- لاغراض تقييم كفاءة العميل طالب التسهيلات يجب الاهتمام بما يلي :-
 - ١- طلب بيان مالي حديث من العميل (ميزانية عمومية + ارباح وخسائر).
 - ب- معلومات عن خطة تسديد الاقساط.

- ج- كشف التدفق النقدي لتحديد مصادر التسديد .
- د- معلومات تتعلق بإدارة مؤسسة العميل حول مدى خبرتهم وكفاءتهم .
- هـ- معلومات حول طبيعة عمل العميل متضمنة عاملي المنافسة والشوق.
- و- تقرير عن زيارة العميل في موقع العمل.
- ز- تقرير حول سمعة العميل وأخلاقه .

المراجع والمصادر

- ١- فوان الزعبي ، اصول محاسبة البنوك في الاردن ، الطبعة الثانية ، عمان : مطبعة النور النموذجية ، ١٩٨٧ .
- ٢- رشاد العصار ، وسعيد عبد الواحد واولغا قمر ، ادارة المصارف ، عمان : دار الهلال ، ١٩٩١ .
- ٣- محمود حسين ، التسهيلات المصرفية : الاركاز الرئيسية لدراسة التسهيلات ، مجلة البنوك في الاردن ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، اذار ١٩٨٥ .
- ٤- خالد امين عبدالله ، العمليات المصرفية : الطرق المحاسبية الحديثة ، اتحاد المصارف العربية ، ١٩٨٧ .
- ٥- التقارير السنوية المنشورة للبنوك التجارية الاردنية لعام ١٩٩٢ (البنك العربي ش م ع ، بنك الاردن ، البنك الاردني الكويتي ، بنك القاهرة عمان والبنك الاهلي الاردني) .
- ٦- البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد ٢٩ - العدد ٩ ، دائرة الابحاث والدراسات ، ايلول ١٩٩٣ .
- ٧- زياد رمضان ، ادارة الاعمال المصرفية ، دراسة تطبيقية عن الاردن ، عمان : المكتبة الوطنية ، ١٩٩٠ .

- 8- American Institute of Certified Public Accountants,
Codification of Statements on Auditing Standards, Nos
1-23 (Chicago: Commerce Clearing House, INC, 1979), Au
Sec.320.320.09.
- ٩- موسى عبد العزيز شحادة ، عمليات المراجعة المصرفية ، بحث
رقم ٢٠ ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت : مطبعة
فينيقيا ، بدون تاريخ.
- 10- Al-Nasrullah, Abdulaziz, "An Evaluation of Internal
Controls of Commercial Loans in Saudi Arabian Banks"
, (PHD. Dissertation, The George Washington University
1986).
- ١١- السيد عبد المقصود محمد دبيان ، تحليل التكاليف والمنافع
في مجالات تقرير وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، مجلة
الادارة العامة ، العدد ٥٦ ، ديسمبر ١٩٨٧ ، ص ١٩٦
- ١٢- فوزي غرايبة وآخرون ، اساليب البحث العلمي في العلوم
الاجتماعية والانسانية ، الطبعة الثانية ، عمان : الجامعة
الاردنية ، ١٩٨١ .
- 13- Sekaran UMA, Research Methods for Managers : A Skill -
Building Approach, (New York, John Wiley & Sons Inc. ,
1984).

١٤- خالد امين عبدالله ، علم تدقيق الحسابات - الصناعية

النظرية : دراسة علمية وعملية من الواقع الاردني ، عمان ،

١٩٧٧ .

١٥- احمد عصام ابو علي، " تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في

الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"، رسالة

ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان ، ١٩٨٨، ص ٩٧-١٠٢ .

١٦- نعيم دهمش، "دراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية كعنصر

من عناصر خطة عمل المدقق"، ورقة مقدمة للحلقة الدراسية

حول خطة العمل في الاجهزة العليا للرقابة المالية

المنعقدة في عمان من (٨/٢ - ٨/٩) ١٩٨٦، ص ١-١٢ .

17- Laobbecke, James, and Zuber, George R., "Evaluating Internal Control" , The Journal of Accountancy, (February, 1980), PP. 49-56.

18- Cook, John W., and Winkle, Gary M., Auditing Philosophy and Techniques, 2nd Ed. , (Boston: Houghton Mifflin Company, 1980), P. 197.

19- Konrath, Lary, "The CPA's Risk in Evaluating Internal Control" , The Journal of Accountancy, (October, 1971), PP. 53-56.

- ٢٠- سليمان عطية، تقويم مشاكل مهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن: اسبابها وطرق علاجها، الطبعة الاولى، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠، ص ٦٦-٦٩.
- ٢١- عماد صالح الحديشي، "تقييم انظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات التي تستخدم الحاسوب: دراسة ميدانية على المؤسسات المالية والمصرفية في المملكة الاردنية الهاشمية"، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٩٣، ص ١١٣-١١٥.
- ٢٢- حمدان فرحان الخريسات، "تقويم فاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٩٣، ص ٨٥.
- ٢٣- مجلة الاسكان، بنك الاسكان، العدد رقم ١١، السنة الثالثة ١٩٨٧، ص ٩.
- ٢٤- مجلة الاسواق، الاردن، العدد السابع، الموافق ٢٢ - ٢٨ نيسان ١٩٩٢، ص ١٢.
- ٢٥- مجلة الاسواق، الاردن، العدد السادس، الموافق ١٥ - ٢١ نيسان ١٩٩٢، ص ١٢.
- ٢٦- المملكة الأردنية الهاشمية، "قانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩"، (الجريدة الرسمية، العدد ٣٥٩٧، تاريخ ١/١/١٩٨٩).

٢٧- المملكة الأردنية الهاشمية ، "قانون البنوك رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١" ، (الجريدة الرسمية ، العدد ٢٣٠١ ، تاريخ ١٩٧١/٥/٢٥ ، وتعديلاته المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٣٣ ، تاريخ ١٩٧٥/١/١٥ .

٢٨ مجلة الاسكان ، بنك الاسكان ، العدد رقم ٢ ، السنة الثالثة ، ١٩٨٧ ، ص ١٣-١٤ .

29- Ciliberti, Antony N., Bank Internal Auditing Manual, Volume 2 , Sponsored by Bank Administration Institute, (Boston, Massachusetts, 1991), PP. 3-1 3-2 .

٣٠- محمد السيد غباشي ، دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال ، مركز الابحاث الاقتصادية وادارة الاعمال بكلية التجارة والاقتصاد ، الجامعة الليبية بنغازي ، المجلد الثاني ، العدد الاول ، ربيع ١٩٦٦ .

٣١- البنك المركزي الاردني، مذكرة الى البنوك التجارية المرخصة رقم (٩٣/٢٩) ، الرقم ١٤١١/٧٢١٠ ، تاريخ ١٩٩٣/١/١٧ .

٣٢- البنك المركزي الاردني، مذكرة الى البنوك التجارية المرخصة رقم (٩٢/٩٩) ، الرقم ٩١٤٧/٧٠٢٠ ، تاريخ ١٩٩٢/٥/٦ .

٣٣- مفلح عقل ، " ادارة السيولة في البنوك الاردنية " ، محاضرة عامة ، جمعية البنوك ، عمان ، تاريخ ١٩٩٢/٥/١٢ ، ص ١١ .

٣٤- اساسيات في التسهيلات المصرفية، اعداد ومراجعة اللجنة
المكلفة من سعادة نائب المدير العام، دائرة التدريب،
عمان، البنك العربي ش م ع ، تاريخ ١٩٩٢/١/٢ .

٣٥- ماهر واكد ، التدقيق المصرفي من الناحية العملية ، بحث
رقم ٢٣ ، اتحاد المصارف العربية، بيروت: دار النفائس،
بدون تاريخ .

٣٦- اتحاد المصارف العربية ، ادارة الائتمان وتقويم المخاطر،
مجموعة محاضرات وندوات القيت عام ١٩٨٦ .

37- Garrison, Ray H., Managerial Accounting: Concepts for
Planning, Control, Decision Making, Fifth Edition.
(Homewood, Illionis : BPI Irwin, 1988), Ch. 17, PP.
783 - 807 .

٣٨- عبد الواحد حسن سليمان، الائتمان التجاري والتسهيلات
المصرفية: كيفية الحصول عليه، الاسكندرية: مكتبة الشباب ،
١٩٨١ .

39- Gup, Benton E., Fraser, Donald R., and Kolari, James
W., Commercial Bank Management. (New York, John Wiley
& Sons Inc., 1989), PP. 173-182.

٤٠- البنك المركزي الاردني، مذكرة الى البنوك المرخصة رقم
(٢٧٩١٧/٧٢٦٠)، تاريخ ١٩٩٢/١٢/٣٠ .

٤١- محمد محمود عبد المجيد، الاتجاهات الحديثة في المراجعة :
المراجعة الاجتماعية : المراقبة والمراجعة الداخلية لتنظيم
التشغيل الالكتروني للبيانات، القاهرة : مكتبة عين شمس ،
١٩٨٣ .

42- Bisk, Nathan M., Auditing: CPA Comprehensive Exam
Review , Tenth Edition, (Florida University Station ,
1987) .

٤٣- محمد محمد الجزار، المراقبة الداخلية : اسلوب تحقيق
الرقابة الوقائية وتنمية الكفاية ، جامعة عين شمس ،
١٩٧٨ .

٤٤- عبد الفتاح الصحن، مبادئ واسس المراجعة علما وعملا،
الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٣ .

٤٥- عبد الجبار توفيق، التحليل الاحصائي في البحوث التربوية
والنفسية والاجتماعية الطرق الاملمية، الطبعة الأولى،
الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٨٣ .

ملحق (١)

- استبانة فئة المدققين الداخليين

- استبانة فئة موظفي التسهيلات

استبيان مقدم للحصول على درجة الماجستير من

الطالب داود محمد الإدغم

(خاص بفئة المدققين الداخليين)

الجامعة الاردنية

كلية الدراسات العليا

برنامج العلوم الادارية / المحاسبة

اخي الكريم / اختي الكريمة

تحية طيبة وبعد

يسعى الباحث في هذه الدراسة الميدانية الى دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة في البنوك التجارية الاردنية ، وذلك لاغراض ابراز نقاط القوة والضعف في هذه الانظمة على اعتبار ان الهدف الاساسي منها هو حماية موجودات البنك ، وتحقيق درجة مقبولة من الالتزام باهدافه وسياساته . . . ولا يخفى على احد درجة اهمية هذا الهدف والذي قد يؤدي بالبنك الى حافة الانهيار في حالة عدم توفر الحدود المناسبة من الرقابة الداخلية .

وحيث اننا نعهد بكم الاهتمام والاستعداد الدائمين لموازنة الابحاث العلمية التي تخدم تطور مجتمعتنا ، جننا وكلنا ادل ان نجد التعاون المطابق معنا من خلال الاجابة على الاسئلة المحتواة في هذا الاستبيان ، علما بان المعلومات التي تقدمونها سوف تستعمل لاغراض البحث فقط .

ان حرصكم على تقديم المعلومات المطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي ولا شك الى شقيم افضل لموضوع البحث ، وبالتالي مساعدة الباحث في تحقيق اهداف دراسته والخروج بتوصيات مناسبة لتحسين متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

رئيس قسم المحاسبة

الاستاذ الدكتور نعيم حسني د.د.د.د.

الجزء الاول : المعلومات الشخصية

- ١ - المؤهل الاكاديمي
- ا - الثانوية العامة .
 - ب - دبلوم .
 - ج - بكالوريوس .
 - د - دبلوم عالي او ماجستير .
 - هـ - دكتوراة .
- ٢ - التخصص العلمي
- ا - محاسبة .
 - ب - اقتصاد .
 - ج - تمويل .
 - د - ادارة .
 - هـ - اخرى . . . (يرجى ذكرها)

٣ - عدد سنوات الخبرة العملية في مجال العمل المصرفي :

- ا - اقل من سنتين .
- ب - من سنتين ولغاية اقل من ٥ سنوات .
- ج - من ٥ سنوات ولغاية اقل من ١٠ سنوات .
- د - اكثر من ١٠ سنوات .

الجزء الثاني : معلومات عن نظام الرقابة الداخلية والخاص بـ
(الرقابة المحاسبية) .

ملاحظات هامة :

- ١ - يرجى ضرورة مراعاة ان المطلوب هو الاجابة بما يمثل الوضع الكائن في مؤسستكم وليس ما يجب ان يكون عليه الوضع .
- ب - يرجى كتابة رقم الاجابة التي تراها مناسبة داخل اشارة () الموجودة على يمين السؤال وفق المقياس المبين ادناه .

دائما	عادة	محايد	بعض الاحيان	ابدا
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

- (١) تراجع القيود المرحلة من قبل اشخاص غير الذين قاموا بالترحيل وممن لا يتعاملون بال نقدية او اصدار الشيكات، او الحوالات .
- (٢) - يتم توقيع القيود (الحركات) الخاصة بالتسويات على حسابات المقترضين بالفرع من قبل المسؤول المتبول بالتوقيع .
- (٣) - يتم اجراء مطابقة دورية بين دفاتر (سجلات) الاستاذ المساعد النفاذ بالتسهيلات مع الحسابات الاجمالية (المراقبة) في الاستاذ العام من قبل اشخاص لا يقومون باعداد معاملات التسهيلات .
- (٤) - يتم الغاء الكمبيالات المدفوعة او المجددة فوراً واعادتها الى العملاء .

دائما	عادة	محايد	بعض الاحيان	ابدا
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

- (٥) - يتم توقيع اشعارات طلب تسديد الحسابات المتأخرة من قبل مسؤول مخول بعد مقارنتها مع كشف او سجلات حسابات استاذ مساعد التسهيلات .
- (٦) - يتم استخراج كشف يومي بالحسابات المتجاوزة للسقوف المحددة للعملاء ويجري العمل على مستابعة هذه الحسابات باستمرار لتسديد التجاوز .
- (٧) - يتم وضع الضمانات القابلة للتداول تحت عهدة مشتركة كما يتم التوقيع على كل حركة شخص الضمانات من قِبل الموظفين المناط بهم هذه العهدة .
- (٨) - يتم استلام وتسليم ضمانات التسهيلات بموجب ايصالات متسلسلة على عدة نسخ تعطى احداها للعميل .
- (٩) - هناك فصل بالمهام المتعلقة باستلام واعادة الضمانات للمقترضين واجراء القيود اللازمة في سجل الضمانات .
- (١٠) - يجري ترميز حسابات الودائع المحجوزة كضمان للتسهيلات او يتم وضعها في حساب خاص بشكل يحول دون سحبها من قبل اشخاص غير مصرح لهم بذلك .
- (١١) - تحفظ الضمانات المقدمة ومستنداتها داخل الغرفة المحصنة او داخل القصاصات الحديدية .
- (١٢) - هناك فصل بين مسؤوليات اعدام تسهيلات ، منح تسهيلات ، التعامل بالنقد او اصدار الشيكات والحوالات ، ومسؤوليات التسجيل في الدفاتر .

دائما	عادة	محايد	بعض الاحيان	ابدا
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

- (١٣) - هناك فصل بين مسؤولية تقييم محافظة التسهيلات عن مسؤولية منح التسهيلات .
- (١٤) - لا يمكن الدخول على حسابات العملاء الا للمفوضين فقط وبموجب ارقام سرية ممنوحة لهم .
- (١٥) - يتم ترحيل ومراجعة القيود الخاصة بحسابات التسهيلات يوميا دون اي تاجيل الى اليوم التالي .
- (١٦) - يقوم قسم التسهيلات بتدقيق حركات العمولات المقيدة على حسابات العملاء الواردة بكشف القيود اليومية للتحقق من قيدها فعليا لحساب الايرادات .
- (١٧) - يقوم البنك بتدقيق عينات من الفواتيد والعمولات المحتمتسة على التسهيلات والمستخرجة من الكمبيوتر بشكل دوري بهدف التأكد من دقة الاحتساب وعدم وجود خلل في البرامج المستخدمة .
- (١٨) - هناك سياسة معتمدة من قبل البنك تتعلق بكيفية احتساب الفواتيد والعمولات على التسهيلات المتأخرة السداد .
- (١٩) - يوجد تعليمات واضحة مكتوبة للنظام المحاسبي المعتمد في البنك .
- (٢٠) - يقوم البنك بارسال كشوفات حساب دورية للعملاء .
- (٢١) - تراجع استفسارات العملاء المتعلقة بكشوفات الحساب المرسلة لهم عن طريق المدقق الداخلي.

دائما	عادة	محايد	بعض الاحيان	ابدا
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
() ٢٢ -	يجري تقييم الاوراق المالية والموجودات الاخرى			
	المقدمة كضمان بشكل دوري للتأكد من مدى كفايتها			
	تناسبها مع حجم التسهيلات الممنوحة .			
() ٢٣ -	الضمانات مستكملة بكافة النواحي القانونية وغيرها			
	بحيث يستطيع البنك بيعها عند الضرورة لاسترداد حقوقه			
	ما امكن .			
() ٢٤ -	يجري اتباع اجراءات منظمة لارسال المطالبات			
	الخاصة بالتسهيلات المتعثرة .			
() ٢٥ -	يتم ابلاغ ادارة البنك او لجان التسهيلات بصورة			
	دورية بالامور التالية : -			
() ٢٥/١	التسهيلات المتأخرة عن السداد .			
() ٢٥/٢	التسهيلات التي تتطلب اهتماما خاصا .			
() ٢٥/٣	التسهيلات الجديدة وتحديثات التسهيلات او التسهيلات			
	التي اعيد جدولتها .			
() ٢٦ -	هناك سياسة معتمدة في تحديد وتعريف التسهيلات			
	المتأخرة السداد .			

استبيان مقدم للحصول على درجة الماجستير من

الطالب داود محمد الادغم

(خاص بفئة موظفي التسهيلات)

الجامعة الاردنية

كلية الدراسات العليا

برنامج العلوم الادارية / المحاسبة

اخى الكريم / اختي الكريمة

تحية طيبة وبعد

يسعى الباحث في هذه الدراسة الميدانية الى دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة في البنوك التجارية الاردنية ، وذلك لاغراض ابراز نقاط القوة والضعف في هذه الانظمة على اعتبار ان الهدف الاساسي منها هو حماية موجودات البنك ، وتحقيق درجة مقبولة من الالتزام باهدافه وسياساته . . . ولا يخفى على احد درجة اهمية هذا الهدف والذي قد يؤدي بالبنك الى حافة الانهيار في حالة عدم توفر الحدود المناسبة من الرقابة الداخلية .

وحيث اننا نعهد بكم الاهتمام والاستعداد الدائمين لمؤازرة الابحاث العلمية التي تخدم تطور مجتمعنا ، جننا وكلنا امل ان نجد التعاون المطلق معنا من خلال الاجابة على الاسئلة المحتواة في هذا الاستبيان ، علما بان المعلومات التي تقدمونها سوف تستعمل لاغراض البحث فقط . ان حرصكم على تقديم المعلومات المطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي ولا شك الى تقييم افضل لموضوع البحث ، وبالتالي مساعدة الباحث في تحقيق اهداف دراسته والخروج بتوصيات مناسبة لتحسين متانة نظام الرقابة الداخلية للتسهيلات المصرفية المباشرة .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

رئيس قسم المحاسبة

الاستاذ الدكتور نعيم حسني دهمش

الجزء الاول : المعلومات الشخصية

- ١ - المؤهل الاكاديمي
 - ا - الثانوية العامة .
 - ب - دبلوم .
 - ج - بكالوريوس .
 - د - دبلوم عالي او ماجستير .
 - ه - دكتوراة .

- ٢ - التخصص العلمي
 - ا - محاسبة .
 - ب - اقتصاد .
 - ج - تمويل .
 - د - ادارة .
 - ه - اخرى ... (يرجى ذكرها)

- ٣ - عدد سنوات الخبرة العملية في مجال العمل المصرفي :
 - ا - اقل من سنتين .
 - ب - من سنتين ولغاية اقل من ٥ سنوات .
 - ج - من ٥ سنوات ولغاية اقل من ١٠ سنوات .
 - د - اكثر من ١٠ سنوات .

الجزء الثاني : معلومات عن نظام الرقابة الداخلية والخاص ب
(الرقابة الادارية) .

ملاحظات هامة :

- أ- يرجى ضرورة مراعاة ان المطلوب هو الاجابة بما يمثل الوضع الكائن في مؤسستكم وليس ما يجب ان يكون عليه الوضع .
- ب- يرجى كتابة رقم الاجابة التي تراها مناسبة داخل اشارة () الموجودة على يمين السؤال وفق المقياس المبين ادناه .

داشما	عادة	محايد	بعض الاحيان	ابدا
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

- (١-١) هل تتبنى ادارة البنك لديكم سياسات واهداف مكتوبة لادارة محفظة التسهيلات من شأنها ان : -
- () ١/١ تبين توزيع انواع التسهيلات حسب الغرض منها (تجاري ، صناعي ، انشاءات...) .
 - () ١/٢ تبين المناطق الجغرافية للتسهيلات .
 - () ١/٣ تبين شروط انواع التسهيلات المختلفه .
 - () ١/٤ تحدد سلطات وصلاحيات اللجان والافراد بالنسبة لمنح التسهيلات .
 - () ١/٥ يحدد الحد الزمني الاقصى لانواع التسهيلات المختلفه .
 - () ١/٦ تبين حدود تركيز الائتمان للمقترض الواحد .
 - () ١/٧ تضع الخطوط العريضة لاقرض اعضاء مجلس الادارة واقاربهم وموظفي البنك والمساهمين الرئيسيين .
 - () ١/٨ تحدد نسب العمولة والفاائدة الخاصة بفئات التسهيلات المختلفة وفئات المقترضين .

دائما	عادة	محايد	بعض الاحيان	ابدا
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

- (١/٩) تحدد معايير تصنيف التسهيلات المتأخرة عن السداد حسب تطور وضع المقترض المالي على الوفاء بالشرايطه .
- (١/١٠) اجراءات متابعة الديون المتعثرة والضعيفة حسب تطور اوضاعها .
- (١/١١) تبين التسهيلات الواجب رفعها الى مجلس الادارة للموافقة عليها او تجديدها .
- (١/١٢) تحدد التقارير الدورية الواجب اعدادها عن التسهيلات الممنوحة .
- (١/١٣) تحدد المقترضين المؤهلين للحصول على التسهيلات .
- (١/١٤) تحدد السجلات والملفات والدفاتر الواجب الاحتفاظ بها .
- (١/١٥) تحدد الاجراءات اللازمة لمراجعة طلبات الحصول على التسهيلات .
- (١/١٦) تحدد المستندات المطلوب الحصول عليها من طالب التسهيلات .
- (٢ -) يتم مراجعة سياسات واهداف ادارة محافظة التسهيلات سنويا لتحديد ما اذا كانت تتماشى مع الظروف المتغيرة للسوق .
- (٣ -) يتم الموافقة على التسهيلات التي لا تنسجم مع سياسات ادارة محافظة التسهيلات من قبل من لهم صلاحية الموافقة .
- ٤ - يتم ابلاغ ادارة البنك بصورة دورية بالامور التالية :
- (٤/١) التسهيلات المتأخرة عن السداد .

داثما	عادة	محايد	بعض الاحيان	ابدا
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
() ٤/٢	التسهيلات التي تتطلب اهتماما خاصا .			
() ٤/٣	التسهيلات الجديدة وتجديدات التسهيلات والتسهيلات التي اعيد جدولتها .			
() ٥ -	يتم الحصول على بيانات مالية دورية من قبل جميع المقترضين .			
() ٦ -	يتم تسجيل جميع شروط التسهيلات خطيا بتضمينها في عقد التسهيلات .			
() ٧ -	يتم مراجعة وتحليل التزامات المقترضين غير المسددة قبل منحهم اية تسهيلات اضافية .			
() ٨ -	يتم اختيار جميع التسهيلات التي تزيد عن مبلغ معين لدراستها من قبل دائرة او لجنة مستقلة .			
() ٩ -	يوجد سقف محدد للتسهيلات الممنوحة ل : كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في البلد . اجمالي التسهيلات لكل دولة اخرى . للافراد والشركات بكافة انواعها .			
() ١٠ -	يتم اعداد تحليل للديون المتعثرة للتعرف على الاسباب التي ادت الى تعثرها بفرض تجنبها مستقبلا .			
() ١١ -	يتم اجراء دراسات دورية في البنك تبين : ١١/١ () تكلفة الودائع . ١١/٢ () تكلفة خدمة القروض بما في ذلك المصاريف العمومية . ١١/٣ () هامش الفائدة المتحقق (الفائدة المقبوضة - الفائدة المدفوعة) .			

دائما	عادة	محايد	بعض الاحيان	ابدا
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

() ١١/٤ مقارنة مع البنوك الاخرى (تكلفة الودائع ، الفائدة المقبوضة على التسهيلات ، هامش الفائدة) .

() ١٢ - يتم اجراء دراسات دورية لمعرفة الاتجاهات السائدة في القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي في البلد، كما يتم اجراء التقييم المناسب على سياسات التسهيلات وبما ينسجم مع هذه الاتجاهات .

() ١٣ - اذا عانى قطاع معين من القطاعات الاقتصادية في البلد من مشاكل مختلفة تهدد القطاع بتحقيق الخسائر فانه يتم مراقبة حسابات كافة العملاء الذين يندرجون ضمن هذا القطاع مراقبة فعالة .

() ١٤ - يتم متابعة التسهيلات التي تم اعدامها كما يتم بذل الجهود اللازمة لتحصيلها مع اعداد وتقديم تقارير دورية عن هذه الجهود .

١٥ - يتم تقييم محافظة التسهيلات بصورة دورية لتحديد :

() ١٥/١ التسهيلات المتأخرة السداد .

() ١٥/٢ التسهيلات المتعثرة .

() ١٥/٣ التسهيلات الواجب اعادة جدولتها .

() ١٥/٤ التسهيلات الواجب اعدامها .

() ١٥/٥ الخسائر المحتمل حدوثها .

() ١٥/٦ احتياطي كافي للخسائر المحتمل حدوثها .

() ١٦ - يتم مراقبة استعمال صلاحيات منح التسهيلات مراقبة

فعالة .

داشما	عادة	محايد	بعض الاحيان	ابدا
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

- () ١٧- يتم التأكد من وجود بوليصة تأمين سارية المفعول تغطي موجودات العملاء التي ستقدم كضمان للبنك عند دراسة طلبات التسهيلات .
- () ١٨- يلزم الموظفون باستخدام اجازاتهم السنوية بانتظام ووفق تعليمات البنك .
- () ١٩- يستخدم البنك نظام الموازنات التقديرية لضبط حجم التسهيلات والسيطرة عليها .
- () ٢٠- يهتم البنك بعقد دورات تدريبية لرفع كفاءة الموظفين .
- ٢١- قد يرفض طلب تسهيلات مصرفية لعميل ما في حالة : -
- () ٢١/١ اذا كان الضمان غير كافي .
- () ٢١/٢ العميل مثقل بديون كثيرة .
- () ٢١/٣ العميل لا يحترم التزاماته .
- () ٢١/٤ العميل سبق ان اعلن افلاسه .
- () ٢٢- يتم الاحتفاظ بملفات تسهيلات مكتملة ومنظمة بشكل جيد لجميع المقترضين .
- ٢٣- يحتوي ملف التسهيلات على الامور التالية : -
- () ٢٣/١ معلومات عن الغرض من التسهيلات .
- () ٢٣/٢ طلب تسهيلات موقع من العميل .
- () ٢٣/٣ بيان مالي حديث (ميزانية عمومية + ارباح وخسائر)
- () ٢٣/٤ معلومات عن خطة تسديد الاقساط .
- () ٢٣/٥ كشف التدفق النقدي للعميل لتحديد مصادر التسديد .

دائما	عادة	معايد	بعض الاحيان	ابدا
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)
() ٢٣/٦	تطليل البنك لوضع العميل .			
() ٢٣/٧	محضر الاجتماع مع العميل .			
() ٢٣/٨	مذكرات تحديث الملف .			
() ٢٣/٩	معلومات تتعلق بإدارة مؤسسة العميل حول مدى خبرتهم وكفاءتهم .			
() ٢٣/١٠	معلومات حول طبيعة عمل العميل متضمنة عاملي المنافسة والسوق .			
() ٢٣/١١	تقرير زيارة العميل في موقع العمل .			
() ٢٣/١٢	كشف يتضمن الضمانات المقدمة من العميل .			
() ٢٣/١٣	تقرير حول سمعة العميل واخلاقه .			
() ٢٣/١٤	مركزية المخاطر للعميل .			
() ٢٤ -	الكمبيالات المخصومة مرقمة بشكل متسلسل ومسجلة بدفتر سجل الكمبيالات .			
() ٢٥ -	تحفظ الكمبيالات المخصومة وعقود التسهيلات الموقعة مع العملاء في الغرفة المحصنة او داخل القاعات الحديدية			
() ٢٦ -	يتم توقيع كافة الكمبيالات المخصومة من قبل المسؤول المخول بالتوقيع .			
() ٢٧ -	يحظر على المسؤولين الاحتفاظ بكمبيالات موقعة على بياض من العملاء .			
() ٢٨ -	يتم صرف مبلغ التسهيلات للعميل بموجب (شيك) او بايداعه بحساب العميل في البنك وذلك بعد التوقيع من قبل المسؤول المخول .			

دائما	عادة	محايد	بعض الاحيان	ابدا
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

(٢٩) - يجري البنك دراسات مستمرة يربط فيها بين حجم وعدد الديون المشكوك فيها مع اسماء موظفي التسهيلات او لجنة التسهيلات التي نسجت او وافقت على منح التسهيلات.

(٣٠) - يتم اعدام الديون المشكوك فيها والتي لا يوجد امكانية لتحويلها من قبل مجلس الادارة او اية جهة ذات صلاحية .

(٣١) - لا تنفذ التسهيلات الممنوحة للعملاء من قبل اقسام الفرع الا بعد اعتمادها من قبل مسؤول مخول .

ملحق رقم (١)

تحليل نتائج اجابات الجزء الاول
(فئة المدققين الداخليين)

النسبة المئوية (%)	التكرار	ملخص السؤال	رقم السؤال
		المؤهل الاكاديمي	-١
٪١١,١	٧	أ) الثانوية العامة	
٪٣١,٧	٢٠	ب) الدبلوم	
٪٤٩,٢	٣١	ج) البكالوريوس	
٪٦,٣	٤	د) دبلوم عالي او ماجستير	
٪١,٦	١	هـ) دكتوراة	
٪١٠٠	٦٣	المجموع	
		التخصص العلمي	-٢
٪٥٠,٨	٣٢	أ) المحاسبة	
٪٧,٩	٥	ب) الاقتصاد	
٪٠	٠	ج) التمويل	
٪٢٠,٦	١٣	د) الادارة	
٪٢٠,٦	١٣	هـ) اخرى	
٪١٠٠	٦٣	المجموع	
		عدد سنوات الخبرة العملية	-٣
٪٦,٣	٤	أ) اقل من سنتين	
٪١,٦	١	ب) من سنتين - اقل من ٥ سنوات	
٪١٢,٧	٨	ج) من ٥ سنوات - اقل من ١٠ سنوات	
٪٧٩,٤	٥٠	د) اكثر من ١٠ سنوات	
٪١٠٠	٦٣	المجموع	

ملحق رقم (٢)
تحليل نتائج اجابات الجزء الاول
(فئة موظفي التسهيلات)

رقم السؤال	ملخص السؤال	التكرار	النسبة المئوية (%)
<u>المؤهل الاكاديمي</u>			
١-	أ) الثانوية العامة	٦	٨,١%
	ب) الدبلوم	١١	١٤,٩%
	ج) البكالوريوس	٤٣	٥٨,١%
	د) دبلوم عالي او ماجستير	١٤	١٨,٩%
	هـ) دكتوراة	٠	٠%
	المجموع	٧٤	١٠٠%
<u>التخصص العلمي</u>			
٢-	أ) المحاسبة	٢٧	٣٦,٥%
	ب) الاقتصاد	٩	١٢,٢%
	ج) التمويل	٥	٦,٨%
	د) الادارة	١٩	٢٥,٧%
	هـ) اخرى	١٤	١٨,٩%
	المجموع	٧٤	١٠٠%
<u>عدد سنوات الخبرة العملية</u>			
٣-	أ) اقل من سنتين	٥	٦,٨%
	ب) من سنتين - اقل من ٥ سنوات	١٠	١٣,٥%
	ج) من ٥ سنوات - اقل من ١٠ سنوات	١٠	١٣,٥%
	د) اكثر من ١٠ سنوات	٤٩	٦٦,٢%
	المجموع	٧٤	١٠٠%

ملحق رقم (٣)

تحليل نتائج اجابات الجزء الاول

(فئة موظفي التسهيلات+ المدققين الداخليين)

رقم السؤال	ملخص السؤال	التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل الاكاديمي			
١-			
	١) الثانوية العامة	١٣	٩,٥%
	ب) الدبلوم	٣١	٢٢,٦%
	ج) البكالوريوس	٧٤	٥٤%
	د) دبلوم عالي او ماجستير	١٨	١٣%
	هـ) دكتوراة	١	٠,٩%
	المجموع	١٣٧	١٠٠%
التخصص العلمي			
٢-			
	١) المحاسبة	٥٩	٤٣,١%
	ب) الاقتصاد	١٤	١٠,٢%
	ج) التمويل	٥	٣,٧%
	د) الادارة	٣٢	٢٣,٣%
	هـ) اخرى	٢٧	١٩,٧%
	المجموع	١٣٧	١٠٠%
عدد سنوات الخبرة العملية			
٣-			
	أ) اقل من سنتين	٩	٦,٦%
	ب) من سنتين - اقل من ٥ سنوات	١١	٨%
	ج) من ٥ سنوات - اقل من ١٠ سنوات	١٨	١٣,١%
	د) اكثر من ١٠ سنوات	٩٩	٧٢,٣%
	المجموع	١٣٧	١٠٠%

ملحق رقم (٤)
تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني
(فئة المدققين الداخليين)

الانحراف العياري	الوسط الحسابي	التكرارات بالنسب المئوية					التكرارات					رقم السؤال
		٥	٤	٣	٢	١	٥	٤	٣	٢	١	
٠,٤	٤,٨١	٪٨١	٪١٩	٪٠	٪٠	٪٠	٥١	(١٢)	٠	٠	٠	١
٠,٣	٤,٩١	٪٩٠,٥	٪٩,٥	٪٠	٪٠	٪٠	٥٧	٦	٠	٠	٠	٢
٠,٥٦	٤,٧	٪٧٣	٪٢٥,٤	٪٠	٪١,٦	٪٠	٤٦	١٦	٠	١	٠	٣
٠,٥٩	٤,٥٤	٪٥٧,١	٪٤١,٣	٪٠	٪١,٦	٪٠	٣٦	٢٦	٠	١	٠	٤
٠,٦٢	٤,٦٧	٪٧٣	٪٢٣,٢	٪٣,٢	٪١,٦	٪٠	٤٦	١٤	٢	١	٠	٥
٠,٥٧	٤,٨	٪٨٥,٧	٪٩,٥	٪٣,٢	٪١,٦	٪٠	٥٤	٦	٢	١	٠	٦
٠,٩	٤,٥	٪٦٨,٣	٪٢٣,٨	٪٣,٢	٪١,٦	٪٣,٢	٤٣	١٥	٢	١	٢	٧
١,٤	٤,٣,٥٧	٪٢٧	٪٤٤,٤	٪٣,٢	٪٩,٥	٪١٥,٩	١٧	٢٨	٢	٦	١٠	٨
١,٢	٤,٣,٩٤	٪٣٩,٧	٪٣٤,٩	٪١١,١	٪٧,٩	٪٦,٣	٢٥	٢٢	٧	٥	٤	٩
٠,١٨	٤,٩٧	٪٩٦,٨	٪٣,٢	٪٠	٪٠	٪٠	٦١	٢	٠	٠	٠	١٠
٠,٤٣	٤,٩١	٪٩٣,٧	٪٤,٨	٪٠	٪١,٦	٪٠	٥٩	٣	٠	١	٠	١١
٠,٨	٤,٧	٪٨٤,١	٪٧,٩	٪١,٦	٪٦,٣	٪٠	٥٣	٥	١	٤	٠	١٢
١,٠٤	٤,٢	٪٤٤	٪٣٣,٨	٪١٥,٩	٪٣,٢	٪٣,٢	٣٤	١٥	١٠	٢	٢	١٣
٠,٧	٤,٦٥	٪٧٤,٦	٪١٩	٪٣,٢	٪٣,٢	٪٠	٤٧	١٢	٢	٢	٠	١٤
٠,٥٣	٤,٧	٪٧١,٤	٪٢٥,٤	٪٣,٢	٪٠	٪٠	٤٥	١٦	٢	٠	٠	١٥
١,١	٤,٢	٪٥٠,٨	٪٣٣,٣	٪٤,٨	٪٦,٣	٪٤,٨	٣٣	٢١	٣	٤	٣	١٦
٠,٧٨	٤,٥	٪٦٣,٥	٪٢٥,٤	٪٧,٩	٪٣,٢	٪٠	٤٠	١٦	٥	٢	٠	١٧
٠,٦	٤,٧	٪٦٩,٨	٪٢٧	٪١,٦	٪١,٦	٪٠	٤٤	١٧	١	١	٠	١٨
٠,٢٨	٤,٨٣	٪٨٢,٥	٪١٧,٥	٪٠	٪٠	٪٠	٥٢	١١	٠	٠	٠	١٩
٠,٤٣	٤,٨	٪٧٦,٣	٪٢٣,٨	٪٠	٪٠	٪٠	٤٨	١٥	٠	٠	٠	٢٠
١,٧	٤,٣,٣٥	٪٤٦	٪٩,٥	٪١,٦	٪١٩	٪٢٣,٨	٢٩	٦	١	١٢	١٥	٢١
٠,٧٤	٤,٣	٪٣٨,١	٪٥٤	٪٣,٢	٪٤,٨	٪٠	٢٤	٣٤	٢	٣	٠	٢٢
٠,٥٩	٤,٤	٪٤٧,٦	٪٤٧,٦	٪٤,٨	٪٠	٪٠	٣٠	٣٠	٣	٠	٠	٢٣
٠,٧	٤,٣	٪٣٩,٧	٪٥٥,٦	٪٣,٢	٪٠	٪١,٦	٣٥	٣٥	٢	٠	١	٢٤
٠,٥٤	٤,٧٥	٪٧٧,٨	٪٢٠,٦	٪٠	٪١,٦	٪٠	٤٩	١٣	٠	١	٠	٢٥/١
٠,٩٤	٤,٣	٪٥٧,١	٪٣٠,٣	٪٣,٢	٪٩,٥	٪٠	٣٦	١٩	٢	٦	٠	٢٥/٢
٠,٨٥	٤,٦	٪٧٦,٣	٪١٥,٩	٪٠	٪٧,٩	٪٠	٤٨	١٠	٠	٥	٠	٢٥/٣
٠,٦٢	٤,٥	٪٦٠,٣	٪٣٣,٣	٪٦,٣	٪٠	٪٠	٣٨	٢١	٤	٠	٠	٢٦

* نقاط الضعف

ملحق رقم (د)
تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني
(فئة موظفي التسهيلات)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التكرارات بالنسب المئوية					التكرارات					رقم السؤال
		٥	٤	٣	٢	١	٥	٤	٣	٢	١	
١,٤	* ٣,٩	٪٤٧,٣	٪٢٥,٧	٪٦,٨	٪٦,٨	٪١٣,٥	٣٥	١٩	٥	٥	١٠	١/١
١,٥	* ٣,٣	٪٢٩,٧	٪٢٥,٧	٪١٣,٣	٪١٣,٣	٪٢٠,٣	٢٢	١٩	٩	٩	١٥	١/٢
* ١,١	٤,١	٪٤٤,٦	٪٢٣,٨	٪٥,٤	٪١٦,٢	٪-	٢٢	٢٥	٤	١٢	-	١/٣
٠,٧٥	٤,٧	٪٢٣,٤	٪١٣,٥	٪١,٤	٪-	٪٢,٧	٦١	١٠	١	-	٢	١/٤
١,١	٤,٢	٪٥٤,١	٪٣١,١	٪١,٤	٪١٣,٣	٪١,٤	٤٠	٢٣	١	٩	١	١/٥
١,٢	* ٣,٦٥	٪٣٧	٪٣٥,١	٪١٨,٩	٪١٣,٥	٪٥,٤	٢٠	٢٦	١٤	١٠	٤	١/٦
١,٤	* ٣,٩	٪٤٥,٩	٪٢٣	٪١٤,٩	٪٢,٧	٪١٣,٥	٢٤	١٧	١٢	٢	١٠	١/٧
٠,٨	٤,٦	٪٦٨,٩	٪٢٤,٣	٪٢,٧	٪٢,٧	٪١,٤	٥١	١٨	٢	٢	١	١/٨
٠,٩٦	٤,٣	٪٥١,٤	٪٢٣,٨	٪٦,٨	٪٦,٨	٪١,٤	٢٨	٢٥	٥	٥	١	١/٩
٠,٩	٤,٤	٪٥٩,٥	٪٢٨,٤	٪٥,٤	٪٦,٨	٪-	٤٤	٢١	٤	٥	-	١/١٠
٠,٧٩	٤,٦	٪٧٧	٪١٣,٣	٪٦,٨	٪٤,١	٪-	٥٧	٩	٥	٣	-	١/١١
٠,٧	٤,٦	٪٦٨,٩	٪٢٣	٪٥,٤	٪٢,٧	٪-	٥١	١٧	٤	٢	-	١/١٢
١,١	* ٣,٧٦	٪٣٧	٪٤٤,٦	٪١٣,٣	٪٩,٥	٪٦,٨	٢٠	٢٣	٩	٧	٥	١/١٣
٠,٦٤	٤,٥٨	٪٦٤,٩	٪٢٩,٧	٪٤,١	٪١,٤	٪-	٤٨	٢٢	٣	١	-	١/١٤
٠,٧	٤,٦	٪٦٨,٩	٪٢٨,٤	٪-	٪١,٤	٪١,٤	٥١	٢١	-	١	١	١/١٥
٠,٦٣	٤,٧٣	٪٧٨,٤	٪١٨,٩	٪١,٤	٪-	٪١,٤	٥٨	١٤	١	-	١	١/١٦
٠,٩	٤,١	٪٢٩,٣	٪٣٦,٥	٪١٨,٩	٪٥,٤	٪-	٢٩	٢٧	١٤	٤	-	٢
* ١	٤,١	٪٤٤,٦	٪٢٩,٧	٪١٧,٦	٪٥,٤	٪٢,٧	٢٢	٢٢	١٣	٤	٢	٣
٠,٦٤	٤,٧	٪٧٤,٣	٪٢١,٦	٪١,٤	٪٢,٧	٪-	٥٥	١٦	١	٢	-	٤/١
٠,٨٥	٤,٤	٪٦٠,٨	٪٢٨,٤	٪٦,٨	٪٢,٧	٪١,٤	٤٥	٢١	٥	٢	١	٤/٢
٠,٥١	٤,٧	٪٧٥,٧	٪٢١,٦	٪٢,٧	٪-	٪-	٥٦	١٦	٢	-	-	٤/٣
٠,٨	* ٣,٩٥	٪٢٠,٣	٪٦٣,٣	٪٩,٥	٪٨,١	٪-	١٥	٤٦	٧	٦	-	٥
٠,٤٨	٤,٧	٪٧٢	٪٢٥,٧	٪١,٤	٪-	٪-	٥٤	١٩	١	-	-	٦
٠,٥٤	٤,٧	٪٧٢	٪٢٥,٧	٪-	٪١,٤	٪-	٥٤	١٩	-	١	-	٧
٠,٩٦	٤,٣٥	٪٥٩,٥	٪٢٥,٧	٪٥,٤	٪٩,٥	٪-	٤٤	١٩	٤	٧	-	٨
١,٤	* ٢,٥٧	٪١٠,٨	٪٢٠,٣	٪١٦,٢	٪٢٠,٣	٪٢٢,٤	٨	١٥	١٣	١٥	٢٤	٩/١
١,٢	* ٢,٤٧	٪٨,١	٪١٣,٥	٪٢٣,٤	٪٩,٥	٪٣٦,٥	٦	١٠	٢٤	٧	٢٧	٩/٢
١,٤٨	* ٢,٦٦	٪١٤,٩	٪١٧,٦	٪٢١,٦	٪١٠,٨	٪٣٥,١	١١	١٣	١٦	٨	٢٦	٩/٣
١,٢	* ٣,٨٤	٪٢٥,١	٪٢٣,٨	٪١٦,٢	٪٩,٥	٪٥,٤	٢٦	٢٥	١٢	٧	٤	١٠
٠,٦٦	٤,٧	٪٧٨,٤	٪١٣,٥	٪٦,٨	٪١,٤	٪-	٥٨	١٠	٥	١	-	١١/١
٠,٩٣	٤,٥	٪٦٨,٩	٪١٦,٢	٪٩,٥	٪٤,١	٪١,٤	٥١	١٢	٧	٢	١	١١/٢
٠,٧	٤,٦	٪٦٨,٩	٪٢٤,٣	٪٤,١	٪٢,٧	٪-	٥١	١٨	٢	٢	-	١١/٣
* ١	٤,٢	٪٤٥,٩	٪٣٥,١	٪٩,٥	٪٨,١	٪١,٤	٢٤	٢٦	٧	٦	١	١١/٤
١,١	* ٣,٩٢	٪٣٧,٨	٪٢٣,٨	٪١٣,٣	٪١٤,٩	٪١,٤	٢٨	٢٥	٩	١١	١	١٢
١	٤,١	٪٤٧,٣	٪٢٩,٧	٪١٣,٣	٪١٠,٨	٪-	٣٥	٢٢	٩	٨	-	١٣
٠,٩٥	٤,١٦	٪٤٧,٣	٪٢٨,٤	٪١٧,٦	٪٦,٨	٪-	٣٥	٢١	١٣	٥	-	١٤
٠,٧١	٤,٥	٪٥٨,١	٪٣٥,١	٪٤,١	٪٢,٧	٪-	٤٣	٢٦	٢	٢	-	١٥/١
٠,٧١	٤,٥	٪٥٦,٨	٪٣٦,٥	٪٤,١	٪٢,٧	٪-	٤٢	٢٧	٢	٢	-	١٥/٢

* نقاط الضعف

يتبع/ ملحق رقم (5)
تحليل نتائج اجابات الجزء الثاني
(فئة موظفي التسهيلات)

الانتماء المعياري	الوسط الحسابي	التكرارات بالنسب المئوية					التكرارات					رقم السؤال
		5	4	3	2	1	5	4	3	2	1	
٠,٧٦	٤,٥	٪٥٩,٥	٪٢٣,٨	٪٤,١	٪١,٤	٪١,٤	٤٤	٢٥	٣	١	١	١٥/٣
٠,٧٤	٤,٤	٪٥٢,٧	٪٢٧,٨	٪٦,٨	٪٢,٧	٪٠	٣٩	٢٨	٥	٢	٠	١٥/٤
١	٤,٣	٪٤٨,٦	٪٢٩,٧	٪١٠,٨	٪١٠,٨	٪٠	٣٦	٢٢	٨	٨	٠	١٥/٥
٠,٧٩	٤,٣	٪٤٧,٣	٪٢٧,٨	٪١٢,٢	٪٢,٧	٪٠	٣٥	٢٨	٩	٢	٠	١٥/٦
٠,٨١	٤,٤	٪٥٩,٥	٪٢٨,٤	٪٨,١	٪٤,١	٪٠	٤٤	٢١	٦	٣	٠	١٦
* ٠,٩٨	٤,١	٪٣٧,٨	٪٤٣,٢	٪٨,١	٪٩,٥	٪١,٤	٢٨	٣٢	٦	٧	١	١٧
٠,٨٦	٤,٣	٪٤٤,٦	٪٤٤,٦	٪٢,٧	٪٨,١	٪٠	٣٣	٣٣	٢	٦	٠	١٨
٠,٧٦	٤,٥	٪٦٠,٨	٪٢٥,٧	٪١٢,٢	٪١,٤	٪٠	٤٥	١٩	٩	١	٠	١٩
٠,٩	٤,٣	٪٥٤,١	٪٢٣,٨	٪٤,١	٪٨,١	٪٠	٤٠	٢٥	٣	٦	٠	٢٠
* ١,١	٤,١	٪٤٣,٢	٪٣٥,١	٪٥,٤	٪١٦,٢	٪٠	٣٢	٣٦	٤	١٢	٠	٢١/١
٠,٧٢	٤,٦	٪٧١,٦	٪٢٣	٪١,٤	٪٤,١	٪٠	٥٣	١٧	١	٣	٠	٢١/٢
٠,٥٤	٤,٧	٪٧٩,٧	٪١٧,٦	٪١,٤	٪١,٤	٪٠	٥٩	١٣	١	١	٠	٢١/٣
٠,٧٥	٤,٧	٪٧٨,٤	٪١٣,٥	٪٤,١	٪٤,١	٪٠	٥٨	١٠	٣	٣	٠	٢١/٤
٠,٤٨	٤,٧	٪٧٤,٣	٪٢٤,٣	٪١,٤	٪٠	٪٠	٥٥	١٨	١	٠	٠	٢٢
٠,٤	٤,٨	٪٧٨,٤	٪٢١,٦	٪٠	٪٠	٪٠	٥٨	١٦	٠	٠	٠	٢٣/١
٠,٥٥	٤,٧	٪٧٨,٤	٪١٨,٩	٪١,٤	٪١,٤	٪٠	٥٨	١٤	١	١	٠	٢٣/٢
* ٠,٨١	٤,٣	٪٣٩,٢	٪٤٧,٣	٪٨,١	٪٥,٤	٪٠	٢٩	٣٥	٦	٤	٠	٢٣/٣
* ٠,٩٧	٤,٣	٪٥٤,١	٪٢٩,٧	٪٨,١	٪٦,٨	٪١,٤	٤٠	٢٢	٦	٥	١	٢٣/٤
١,٣	* ٣,٤	٪١٧,٦	٪٤٠,٥	٪٩,٥	٪٢٨,٤	٪٤,١	١٣	٣٠	٧	٢١	٣	٢٣/٥
٠,٨٦	٤,٣	٪٥٠	٪٤١,٩	٪١,٤	٪٥,٤	٪١,٤	٣٧	٣١	١	٤	١	٢٣/٦
١,٢٤	* ٣,٤	٪٣٣	٪٢٣,٨	٪١٠,٨	٪٢٨,٤	٪٤,١	١٧	٢٥	٨	٢١	٣	٢٣/٧
١,١	* ٣,٨	٪٢٩,٧	٪٢٧,٨	٪١٦,٢	٪١٣,٥	٪٢,٧	٢٢	٢٨	١٣	١٠	٢	٢٣/٨
١,٣	* ٣,٩	٪٢٩,٢	٪٢٦,٥	٪٥,٤	٪١٦,٢	٪٢,٧	٢٩	٢٧	٤	١٣	٢	٢٣/٩
* ١,٢	٤	٪٤٣,٢	٪٢٣,٨	٪٤,١	٪١٤,٩	٪٤,١	٣٢	٢٥	٣	١١	٣	٢٣/١٠
* ٠,٩	٤	٪٣١,١	٪٢٥,٧	٪٤,١	٪١٢,٢	٪٠	٢٣	٢٩	٣	٩	٠	٢٣/١١
٠,٥٨	٤,٦	٪٦٨,٩	٪٢٨,٤	٪١,٤	٪١,٤	٪٠	٥١	٢١	١	١	٠	٢٣/١٢
* ١	٤,١	٪٤٤,٦	٪٢٩,٢	٪٤,١	٪١٠,٨	٪١,٤	٣٣	٢٩	٣	٨	١	٢٣/١٣
٠,٨٥	٤,٦	٪٧٠,٣	٪٢١,٦	٪٢,٧	٪٤,١	٪١,٤	٥٣	١٦	٢	٣	١	٢٣/١٤
٠,٦٤	٤,٧	٪٧٩,٧	٪١٠,٨	٪٩,٥	٪٠	٪٠	٥٩	٨	٧	٠	٠	٢٤
٠,٤٧	٤,٨	٪٨٧,٨	٪٨,١	٪٤,١	٪٠	٪٠	٦٥	٦	٣	٠	٠	٢٥
٠,٥	٤,٨	٪٨٣,٨	٪١٢,٢	٪٤,١	٪٠	٪٠	٦٣	٩	٣	٠	٠	٢٦
٠,٦٣	٤,٧	٪٧٤,٣	٪١٧,٦	٪٨,١	٪٠	٪٠	٥٥	١٣	٦	٠	٠	٢٧
٠,٦١	٤,٦	٪٦٨,٩	٪٢٤,٣	٪٦,٨	٪٠	٪٠	٥١	١٨	٥	٠	٠	٢٨
١,١	* ٣,٦	٪٢,٧	٪١٢,٢	٪٤٧,٣	٪١٤,٩	٪٢٣	٣	٩	٣٥	١١	١٧	٢٩
٠,٧١	٤,٥	٪٦٤,٩	٪٢٥,٧	٪٨,١	٪١,٤	٪٠	٤٨	١٩	٦	١	٠	٣٠
٠,٥٦	٤,٧	٪٧٨,٤	٪١٦,٢	٪٥,٤	٪٠	٪٠	٥٨	١٢	٤	٠	٠	٣١

* نقاط الضعف

نوع الوثيقة	توزيع الوثائق حسب السنة										إجمالي الوثائق	
	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠		
المخطوطات	٥١	٧٥	٤٤	١٣٨	١٠٤	٨٤	٧٢	٦٧	٦٤	٦٤	٦٤٣	٧٣٠
الطباعة	٥١	٨٦	٣١	٧٦١	٦٧٨	٧٢٣	٣٥٤	٧٢٣	٦٣٣	٦٥٥	٦٣٣	٥٥٠
الرسائل	٥٣١	١٤٨	٧٠٤	٤٨٠١	٤٤٠٨	٨٢٧	١٠٦٦	٧٨٣	٦٢٨٠	٦٤٣٦	٦٢٣	٨٤١٠
الوثائق الأخرى	١	٢	٤	٣	٥	١	٢	٣	٣	٥	١٤	١٤
مجموع												

(مجموع الوثائق حسب السنة)

مجموع الوثائق حسب السنة

(١٤) لوفت

الانصراف	الوسط	مجموع مسند قرارات الترقية					القرارات					نوع
		٥	٤	٣	٢	١	٥	٤	٣	٢	١	
٧٥٨	٤,٣	2٤٩,٥	٦٣٣,٩	2٥١,٣	2٩٠,٩	2١٠,٥	٥24	٣٧٦	٧٥	١١٠	١٧	الاقرارية
٧٥٠	٤,٣	2٤٩,٥	2٣٣,٩	2٥١,٣	2٩٠,٩	2١٠,٥	٥24	٣٧٦	٧٥	١١٠	١٧	المجموع

(تم استكمال التحويلات)

مباشرة وكذا تم ايجاد نتائج تحليل

لمر فحسب

الاسماء	المسمى	مجموع					مجموع				
		١	٢	٣	٤	٥	١	٢	٣	٤	٥
المشرف	المشرف	٢	٧	١١	١٤	٢٦١	٧,٨	٢١,٩	٦٤,٩	٢٢٥,٤	٦٦٤
المشرف	المشرف	٢	٧	١١	١٤	٢٦١	٧,٨	٢١,٩	٦٤,٩	٢٢٥,٤	٦٦٤
المشرف	المشرف	١	٢	٣	٣	٥	١	٢	٣	٤	٥
المشرف	المشرف	٢	٧	١١	١٤	٢٦١	٧,٨	٢١,٩	٦٤,٩	٢٢٥,٤	٦٦٤

(يتبعها تذاكرات في قسم المكتبة)

مجموعها ١٨٤ تذاكرات في قسم المكتبة

(٧) لم يجمع

الاسم	التكرارات حسب الوثيقة										الرقم	الاسم	الرقم	الاسم		
	٥٨	٨٨	٨٦	٤٧٦	١٠٢٤	٤٢٤	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨					٤٢٨	
الاسم	٥٨	٨٨	٨٦	٤٧٦	١٠٢٤	٤٢٤	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨
الاسم	٧١	٥٢	٧٢	١٨٢	٦٢٩	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨
الاسم	٨١	٢١	٦٦	٩٤	٤٠٠	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨
الاسم	١	٢	٣	٤	٥	١	٢	٣	٤	٥	١	٢	٣	٤	٥	١

(ب) لعدد التكرارات حسب الوثيقة

الاسم

(٥) رقم

التصنيف	التكرارات					متوسط التكرارات النسب المئوية					الرقم المعياري	المتوسط	
	١	٢	٣	٤	٥	١	٢	٣	٤	٥			
المجموع	١١٤	٤١٢	٧٨٤	١٤٨٨	٣١٤	٦,٣٩%	٧,٧%	٨,٦%	١٠,٢٧%	١٢,٧%	٢,٥٧٧,٢%	٤,٣	٨٣,٠
تقسيمات الأبحاث في حقول تخصصية	٤	٧	١١	٦٩	٢٦١	٧,٨%	٦,١%	٦,٣%	٣,٥%	٢,٦٩%	٢,٣٥,٣%	١,٦	٢٣,٠
تقسيمات الأبحاث في حقول تخصصية أخرى	٧١	١١٠	٧٥	٢٧٦	٥٤٥	٥,١%	٦,٩%	٥,٢%	٦,٣٣%	٥,٤٩%	٥,٤٩,٥%	٤,٢	٧٥,٠
تقسيمات الأبحاث في حقول تخصصية أخرى	٢٥	٣٧	٩٧	٢٧٦	١٠٢١	٣,٤%	٥,٥%	٦,٦%	٨,٧%	٧,٦٩%	٨,٧٦,٨%	١,٥١	٦١,٠
تقسيمات الأبحاث في حقول تخصصية أخرى	١٥٦	٧٥١	٢٢٢	١٣٤١	٢٢٠١	٧,٣%	٦,٢%	٦,٧%	٦,٢%	٦,٥٣%	٦,٥٣,٧%	٤,٢٣	٧٤,٠
التقسيمات	١	٢	٢	٣	٥	١	٢	٣	٤	٥	٥	٤,٢٣	٧٤,٠

(مرفقاً ومرفقاً / نتائج الأبحاث في حقول تخصصية)

مرفقاً ومرفقاً نتائج الأبحاث في حقول تخصصية

(٠١) لوقم فصل

نوع الوثيقة	البيانات					مؤشرات استخدامات المكتبة					البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات	البيانات		
	١	٢	٣	٤	٥	١	٢	٣	٤	٥									
المجموع	١١٦	١٤٣	٧٨٨	٦٨٦١	٥٣١٣	٤٦,٩%	٨,٥%	٨,٦%	٥,٨٨%	٤,٨٥%	٤,٣	٤٣٤	٤٣٤	٤٣٤	٤٣٤	٤٣٤	٤٣٤	٤٣٤	
الكتابية	٧٧	٥٥	٥٣	٦٤٣	٦١٦٦	٢٢,١%	٢٢,٣%	٢%	٢٢,٥,٢%	٢٦,٦,٤%	٦,٤٩	٦,٤٩	٦,٤٩	٦,٤٩	٦,٤٩	٦,٤٩	٦,٤٩	٦,٤٩	٦,٤٩
الإلكترونية	٣٩	٨٨	٥٣٥	١٣١٨	١٨٤٦	١٢,١%	١٢,٤%	٦,٧%	١٢,٨,٢%	١٤,٢%	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢	١٤,٢
المرئية	١	٢	٣	٤	٥	١	٢	٣	٤	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥

(مؤشرات استخدامات المكتبة)

(مؤشرات استخدامات المكتبة / مؤشرات استخدامات المكتبة)

(١١) مؤشرات

موضوع البحث	٥٣	٤٤	٧٠٤	٤٨٠١	٤٤٠٢	٨١	٥١١	٧٥	٤٨٨	٤٣٥	٨١	١٢	٤٤	٣٤	٥٠٣
دراسة تاريخية	٥٤	٤٤	٤٧	٣٤٢	٧٤٧	٣	٧٢	١٧	٤٣١	٥١١	٥	٤	٤٤	٥٢	٤٣١
دراسة	٥١	٨٤	٥٤	٥١١	٤٤٢	٥	٤٤	٧	٤٣	٨٥	٥	٤	٤٤	٤٤	٤٣
التاريخ والسياسة	٥٣	٤٣	٥٤	٤٤٤	٤٤٣	٤	٣٤	٤٤	٤٤	٤٥١	٣	٥	٤٤	٥٤	٤٥١
دراسة	٣٣	٥٥	٤٤	٥٤٤	٥٧٠	٤٤	٥٤	٤٣	٤٣	٥٧	٥	٤	٤	٥٤	٤٤
دراسة التاريخ والسياسة	٤٤	٤٤	٤٧	٤٣٤	٤٤٤	٥	٣٤	٤	٧٣	٤٥	٤	٤	٣	٧	٧٣
	٤	٤	٤	٣	٥	٤	٤	٤	٣	٥	٤	٤	٤	٣	٥
المجموع	دراسة تاريخية			دراسة تاريخية			دراسة تاريخية			دراسة تاريخية			دراسة تاريخية		

(دراسة تاريخية)

دراسة تاريخية / دراسة تاريخية / دراسة تاريخية

(٤٤) لدراسة

الكتاب	عدد النسخ					عدد النسخ					عدد النسخ				
	٧١	٥١	٧٨	٤٧١	٦٢٤	٢	٧	١١	٤٦	١٤٤	٤١	٢٧	٣١	١٦٨	٦٧٩
مجموعات	٥	١١	٣١	٢٠٤	٢٦٢	٠	١	٧	٥١	١١٥	٠	٠	٢	٢٥	١٤٧
العروض	٧	٦	٥	٣٢	٢٥	١	٢	١	٦	٧٨	٤	٥	٤	٥١	٣٤
التأليف	١	٠	١	٧٣	٤٣١	٠	٠	١	٧٣	٤٧	٦	١٢	٣	٧٤	٢٥
الاصول	١	٢	٧	٧١	٦٤	٢	٢	٢	٣	٢٢	٠	٢	٢	٧١	٣٤
الاكتشاف	٢	٢	٠	٢٧	٧٦	٠	١	٠	٠	٦٩	٧	٧	٠	٣٢	٢٩
المجموع	١	٢	٢	٣	٥	١	٢	٢	٣	٥	١	٢	٢	٤	٥

(تكملة) كتابات تاريخية (مجموعه)
 مكتبة جامعة عمان / المكتبة الوطنية / مكتبة جامعة عمان / مكتبة
 (١١) لعدد نسخ

المتغير	المتوسط			الانحراف المعياري			التباين			التباين المشترك			التباين الكلي		
	1	2	3	1	2	3	1	2	3	1	2	3	1	2	3
متوسط	8,1%	1,6%	3,7%	6,1%	5,6%	1,2%	4,1%	5,3%	1,2%	5,1%	4,1%	1,0%	6,1%	7,2%	8,1%
3 رتب متوسط	1,4%	7,3%	3,6%	1%	6,6%	2,3%	1,6%	7,3%	2,3%	6,1%	7,2%	1,5%	7,1%	7,2%	7,1%
انحراف	1,1%	1,7%	3,1%	0%	0,1%	0%	1,1%	1,2%	0%	1,1%	1,2%	0%	1,1%	1,3%	1,1%
الانحراف المعياري	1,3%	8,3%	7,9%	8,7%	6,3%	8,7%	8,3%	8,7%	5,3%	6,1%	7,2%	5,3%	6,1%	7,2%	8,1%
متوسط	7,8%	6,7%	8,5%	8,6%	1,5%	6,7%	6,3%	8,5%	3,3%	6,1%	8,5%	3,3%	8,5%	1,1%	3,1%
متوسط الكمية المتوقعة	8,1%	7,8%	7,3%	0%	8,1%	8,1%	0%	8,1%	0%	8,1%	8,1%	0%	8,1%	8,1%	8,1%
المتغير	1	2	3	1	2	3	1	2	3	1	2	3	1	2	3

(بتكرار الاستبيان والاعتماد على ابحاثنا السابقة في ارجو حفا)

مركز الدراسات والبحوث / مركز الدراسات والبحوث / مركز الدراسات والبحوث

لقد تم تصحيحه

البيان	البيان تاريخه في دراسة					البيان تاريخه في دراسة					البيان تاريخه في دراسة				
	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5
مجموعها	2%	7%12	1%23	1%26	2%18	7%8	2%18	1%26	1%26	2%18	7%8	2%18	1%26	1%26	2%18
3 ر من مصفها	1%16	3%23	3%23	1%26	2%18	7%8	2%18	1%26	1%26	2%18	7%8	2%18	1%26	1%26	2%18
البيان	1%18	1%26	1%26	1%26	2%18	7%8	2%18	1%26	1%26	2%18	7%8	2%18	1%26	1%26	2%18
التأثيره ودراسها	5%5	0%	5%5	0%	2%18	7%8	2%18	1%26	1%26	2%18	7%8	2%18	1%26	1%26	2%18
المطل	1%	1%	1%23	1%26	2%18	7%8	2%18	1%26	1%26	2%18	7%8	2%18	1%26	1%26	2%18
المجموع الكلي	1%18	1%26	1%26	1%26	2%18	7%8	2%18	1%26	1%26	2%18	7%8	2%18	1%26	1%26	2%18

(مجموعها مستعمل تاريخها تاريخها تاريخها تاريخها تاريخها)
 مبنية على تاريخها / تاريخها تاريخها تاريخها تاريخها تاريخها
 (51) لوقه قسمة

(مكتبة الجامعة الأردنية - مركز إيداع الرسائل العلمية)
 (مكتبة الجامعة الأردنية - مركز إيداع الرسائل العلمية)
 رقم القيد: ١٦١

الاسم	معلومات عامة			معلومات إضافية			معلومات إضافية			معلومات إضافية			المتوسط
	الرقابة الإدارية	الرقابة الخاصة	الرقابة العامة	الرقابة الإدارية	الرقابة الخاصة	الرقابة العامة	الرقابة الإدارية	الرقابة الخاصة	الرقابة العامة	الرقابة الإدارية	الرقابة الخاصة	الرقابة العامة	
الأعلى	٤,٢٢	٤,٥	٤,٥٢	٤,٣٢	٤,٣٤	٤,٣٨	٤,١٨	٤,٢٥	٤,٦٢	٤,٦٣	٤,٥٥	٤,٤٨	٤,٥٥
الأرض	٤,٣٦	٤,٣٨	٤,٣٨	٤,٣٤	٤,٣٤	٤,٣٨	٤,١٨	٤,٢٥	٤,٦٢	٤,٦٣	٤,٥٥	٤,٤٨	٤,٥٥
العرب	٤,٣٦	٤,٣٨	٤,٣٨	٤,٣٤	٤,٣٤	٤,٣٨	٤,١٨	٤,٢٥	٤,٦٢	٤,٦٣	٤,٥٥	٤,٤٨	٤,٥٥
المتوسط	٤,٣٦	٤,٣٨	٤,٣٨	٤,٣٤	٤,٣٤	٤,٣٨	٤,١٨	٤,٢٥	٤,٦٢	٤,٦٣	٤,٥٥	٤,٤٨	٤,٥٥

Abstract

Subject: Evaluation of Internal Control over the Direct
Credit Facilities of the Jordanian Commercial Banks

By : Dawood Moh'd AL-Adgham

Advisor: Dr. Ahmad Daher

This study was undertaken to evaluate the effectiveness of internal control systems (ICS) over the direct credit facilities (DCF) (overdraft accounts, discounted bills, advances and loans) in Jordanian commercial banks (JCB), as those facilities are considered to be the riskiest use of funds in a bank. Hence, safety of the financial position of commercial banks greatly depends on those facilities.

Since the banking system in Jordan has recently witnessed a growing number of bad loans and debtors who are unable to meet their obligations, and as these problems can and do lead to the bank's failure and possible bankruptcy.... and as Jordan has recently witnessed the failure of two large commercial banks (Petra Bank, Bank of Credit and Commerce Int. (BCCI)), and due to the lack of previous studies dealing with this issue in Jordan, I decided to undertake this research. ٤٣٣٧٧٩

The data was obtained from five Jordanian commercial banks (Arab Bank, Amman-Cairo Bank, Bank of Jordan, National Bank, and Jordan-Kuwait Bank) through the distribution of two questionnaires. The first questionnaire was distributed to (100) credit officers, and the second one was given to

(80) internal auditors at those banks. The researcher received (74) responses and (63) responses for the first and the second questionnaires at response ratios of (74%) and (78.8%) respectively.

The data was analysed using the following statistical methods: frequency distribution, relative frequency distribution, mean, mode, standard deviation, coefficient of variation, average use percentages ((average response x 100) / (maximum response (5))), and the Chi-Square test for more than (3) samples.

The conclusions of this study were as follows:

- 1- Generally, the study shows that the effectiveness of (ICS) over the (DCF) in (JCB) is good at a use percentage (degree of effectiveness) of (86%).
- 2- The accounting controls are slightly more effective than the administrative controls at (JCB) as the use percentages were (89.8%) and (84.8%) respectively .
- 3- (JCB) differ among themselves in the degree of effectiveness for the (ICS) over the (DCF) at a (99.9%) degree of confidence.
- 4- Finally , the commercial banks suffer from a slight weakness in the effectiveness of internal control over the (DCF).